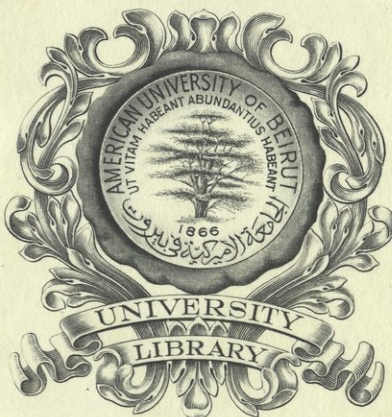


A. U. B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





تجليد صالح الدقر

تلفون ٢٢٢٩٧٧





مكتبة العامة والآلات المكتبية

من الكتب والوثائق

التي

تم جمعها من قبل الدكتور حسن الراعي معاون متداول الحقوق والاسماء

بأمر من رئيس المجلس الأعلى في الشريعة

مكتبة الحكومة بدمشق

١٩٥٧





341.2567
I 65 ma A7
V.2

وزارة الخارجية

مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة
بين العراق والدول الاجنبية

الجزء الثاني

تم جمعها من قبل الدكتور حسن الراوى معاون مشاور الحقوق والسيد
ابراهيم معروف رئيس الملاحظين فى الشعبة الشرقية .



مطبعة الحكومة - بغداد

١٩٥٧



1841
1842
1843

1844
1845
1846

1847
1848
1849

1850
1851
1852

1853
1854
1855

1856
1857
1858
1859
1860

1861
1862
1863
1864
1865

1866
1867
1868

1869
1870

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الاميركية

- ١ - معاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا والعراق بشأن حقوق رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق وملحقها الموقع عليها في لندن في ٩/كانون الثاني ١٩٣٠
- ٢ - معاهدة تسليم المجرمين بين العراق والولايات المتحدة الاميركية موقع عليها في بغداد في ٧ حزيران ١٩٣٤
- ٣ - معاهدة تجارة وملاحة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية الموقع عليها في بغداد في ٣ كانون الاول ١٩٣٨
- ٤ - اتفاق تبادل المطبوعات الرسمية بين العراق والولايات المتحدة الاميركية الموقع عليه في بغداد في ١٦/شباط ١٩٤٤
- ٥ - اتفاق عام حول النقطة الرابعة للتعاون الفنى بين العراق والولايات المتحدة الاميركية الموقع عليها في بغداد في ١٠ نيسان ١٩٥١
- ٦ - تعديل الاتفاق العام حول النقطة الرابعة للتعاون الفنى بين العراق والولايات المتحدة
- ٧ - اتفاق بين العراق والولايات المتحدة الاميركية لتمويل التبادل الثقافى الموقع عليه في بغداد في ١٦ آب ١٩٥١
- ٨ - الاتفاق بين العراق ومؤسسة المساعدات الاميركية لاوروبا الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٥-٦-١٩٥١ واعتبر نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٧-٤-١٩٥٢
- ٩ - اتفاق المساعدات العسكرية التى تقدمها الولايات المتحدة الى العراق (كتب متبادلة) مؤرخة في ٢١/٣/١٩٥٤ .

معاهدة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى والعراق بشأن
حقوق رعايا الولايات المتحدة الامريكية في العراق وملحقها
الموقع عليه في لندن في ٩ كانون الثاني ١٩٣٠

«اصبحت غير نافذة لانتفاء العلاقات الخاصة بين العراق

وبريطانيا في معاهدة سنة ١٩٣٠»

معاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانية العظمى والعراق

المقدمة

- (أ) لما كانت تركية قد تنازلت بمقتضى معاهدة الصلح المعقودة مع الدول المتحالفة الموقع عليها بلزان فى اليوم الرابع والعشرين من تموز سنة ١٩٢٣ وبمقتضى المعاهدة المعقودة مع صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق الموقع عليها بانقرة فى اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٢٦ عن جميع الحقوق والدعاوى فى بلاد العراق •
- (ب) ولما كان مجلس جمعية الامم قد وافق بقراره المؤرخ فى ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ المبت فى الجدول الاول الملحق بهذا على ان احكام المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم فى معاهدة فرساي قد تم تنفيذها فيما يخص العراق بالبالغ الذى تلقاه المجلس من حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى التاريخ المذكور •
- (ج) ولما كانت معاهدة التحالف المشار اليها فى قرار مجلس جمعية الامم المتقدم الذكر المثبتة فى الجدول الثانى الملحق بهذا قد دخلت فى حيز التنفيذ فى اليوم التاسع عشر من كانون الاول سنة ١٩٢٤ •
- (د) ولما كان بغية تمديد اجل دوام معاهدة التحالف الالفية الذكر قد وقع ببغداد فى اليوم الثالث عشر من كانون ثانى سنة ١٩٢٦ فى معاهدة جديدة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق وهى المعاهدة المثبتة فى الجدول الثالث الملحق بهذا والمشار اليها فيما يلى بمعاهدة سنة ١٩٢٦ •
- (هـ) ولما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وجهت فى اليوم الثانى من آذار سنة ١٩٢٦ الى جمعية الامم خطابا بالنص المبت فى الجدول الرابع الملحق بهذا •
- (و) ولما كان مجلس جمعية الامم قد دون فى اليوم الحادى عشر من آذار سنة ١٩٢٦ قرارا مؤداه انه احاط علما بمعاهدة سنة ١٩٢٦ •
- (ز) ولما كانت معاهدة سنة ١٩٢٦ قد دخلت فى حيز التنفيذ فى اليوم الثلاثين من آذار سنة ١٩٢٦ •
- (ح) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية باشتراكها فى الحرب ضد المانيا قد ساعدت على قهرها وقهر حلفائها وعلى التنازل عن حقوق ودعاوى هؤلاء الحلفاء فى البلدان التى حولت من قبلهم الا انها لم تبرم عهد جمعية الامم المدمج فى معاهدة فرساي •

- (ط) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية تعترف بالعراق دولة مستقلة •
- (ى) ولما كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق راغبين فى التوصل الى تفاهم قطعى فيما يتعلق بحقوق الولايات المتحدة وحقوق رعاياها فى العراق •
- (ك) فان رئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الواحدة وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى قرروا عقد معاهدة على ذلك وعينوا مفوضين عنهم كما يلى :-

رئيس الولايات المتحدة الاميركية •

صاحب الفخامة الجنرال جارلس ج. داوس

السفير فوق العادة والمفوض للولايات المتحدة الاميركية فى لندن •

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فى ما وراء البحار
امبراطور الهند فيما يخص بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية •

وافر الاحترام ارثر هندرسن

العضو فى البرلمان وسكرتير الدولة للامور الخارجية لجلالته •

صاحب الجلالة ملك العراق

جعفر باشا العسكري

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالته

الذين بعد ان بلغ كل منهم الاخير اوراق اعتماده فوجدت طبق الاصول الصحيحة
المرعية اتفقوا على ما يأتى :-

المادة الاولى

توافق الولايات المتحدة مع مراعاة احكام هذه المعاهدة على نظام الحكم المؤسس
بناء على قرارى مجلس جمعية الامم الصادرين (احدهما) فى اليوم السابع والعشرين من
ايلول سنة ١٩٢٤ و(الاخر) فى اليوم الحادى عشر من آذار سنة ١٩٢٦ وعلى معاهدة
التحالف (كما هى محددة فى القرار السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٤) ومعاهدة
سنة ١٩٢٦ • وتعترف بالصلات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب
الجلالة ملك العراق كما هى محددة فى تلك الوثائق •

المادة الثانية

يكون للولايات المتحدة ورعاياها جميع الحقوق والمنافع المضمنة لاعضاء جمعية الامم

ورعاياها بمقتضى نصوص القرارات والمعاهدات الآتفة الذكر وتتمتع هي ورعاياها بالحقوق والمنافع المذكورة وذلك رغما عن انها ليست عضوا في جمعية الامم •

المادة الثالثة

يحترم ما في العراق من الحقوق الاميركية المثبتة في الاملاك ولا يجوز مسها بوجه ما •

المادة الرابعة

يسمح لرعايا الولايات المتحدة مع مراعاة احكام أية قوانين محلية لاجل حفظ النظام العام والاداب العامة ومع مراعاة أية من مقتضيات التعليم العامة الموضوعة بقانون في العراق بان يؤسسوا في العراق بحرية معاهد تهذيبية وخيرية ودينية تقبل من يطلب الدخول فيها مختارا وتدرس باللغة الانكليزية وبان يقوموا على تأمين سيرها •

المادة الخامسة

ينبغي الدخول بأقرب ما يمكن من الوقت في مفاوضات بغية عقد معاهدة بشأن تبادل المجرمين بين الولايات المتحدة والعراق حسب العادات السائدة بين الدول المتحابة •

المادة السادسة

ان ما يحصل من تعديل في الصلات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق كما هي محددة في المادة الاولى (ما عدا اللهم انتهاء الصلات المذكورة على النحو المفكر به في المادة ٧ من هذه المعاهدة) لن يحدث أى تغيير في حقوق الولايات المتحدة كما هي محددة في هذه المعاهدة ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير •

المادة السابعة

تبرم المعاهدة الحاضرة بحسب الاساليب الدستورية لدى كل من الفرقاء السامين المتعاقدين • وتبادل وثائق الابرام بلندن بأقرب ما يمكن عمليا • تصبح هذه المعاهدة معمولا بها من تاريخ تبادل وثائق الابرام ويظل العمل بها عند انتهاء الصلات الخاصة الكائنة ما بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق بمقتضى معاهدة التحالف ومعاهدة سنة ١٩٢٦ •

عند انتهاء الصلات الخاصة المذكورة يجب الدخول في المفاوضات بين الولايات المتحدة والعراق لعقد معاهدة بشأن صلاتهما المستقبلية وحقوق رعايا كل من البلدين في البلد الآخر • الى ان تعقد اتفاقية كهذه ان رعايا وسفن واموال وطيارات الولايات المتحدة وجميع الاموال التي تمر بالترانسيست عبر العراق سواء كانت صادرة من الولايات المتحدة

او مرسله اليها يجب ان تعامل في العراق معاملة اكثر الامم حظوة • على شرط انه لا يمكن ان يدعى بفائدة هذا البند فيما يتعلق باية مسألة لا تعامل فيها رعايا وسفن واموال وطيارات العراق وجميع الاموال التي تمر عبر الولايات المتحدة بالترانسيت سواء كانت صادرة من العراق او مرسله اليه معاملة اكثر الامم حظوة في الولايات المتحدة • على أن يكون من المفهوم انه لا يحق للعراق أن يطالب بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارة كوبا وفقا لاحكام المعاهدة التجارية المعقودة بين الولايات المتحدة وكوبا في ١١ كانون الاول سنة ١٩٠٢ او اية معاهدة تجارية اخرى مما قد تعقد بعد الان بين الولايات المتحدة وكوبا او المعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارتها مع توابعها ومنطقة بناما وفقا للقوانين الحالية او المستقبلية كما انه لا يحق للولايات المتحدة ان تطالب باية معاملة خاصة مما قد يعامل بها العراق رعايا او تجارة الدول المجاورة وحدها دون غيرها •

ولليان قد وقع الموقعون بادناه في هذه المعاهدة واثبتوا اختامهم عليها •

كتب عن ثلاث نسخ بالانكليزية والعربية وعند حصول خلاف يعتبر النص الانكليزي في لندن اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠ •

(التواقيع) جعفر العسكري

جارلس ج • داوس

ارثر هندرسن

الجدول الاول

قرار مجلس جمعية الامم المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق مبادئ
المادة ٢٢ من العهد على العراق .

الجدول الثاني

معاهدة التحالف الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢
والبروتوكول المؤرخ في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ والاتفاقيات الملحقه بتلك المعاهدة (وهي
اتفاقية الموظفين البريطانيين والاتفاقيات العسكرية والعديلية والمالية) المؤرخة في ٢٥ آذار
سنة ١٩٢٤ .

الجدول الثالث

المعاهدة الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٣ كانون اول سنة ١٩٢٦ .

الجدول الرابع

كتاب حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى السكرتير العام لجمعية الامم المؤرخ
في ٢ آذار سنة ١٩٢٦ .

قرار مجلس عصبة الأمم المتخذ في اجتماع المجلس الرابع عشر
يوم ٢٧ ايلول ١٩٢٤ عن تطبيق مبادئ المادة
الثانية والعشرين من الميثاق على العراق

ان مجلس عصبة الأمم :

بعد ان لاحظ المادة ١٦ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان في ٢٤ تموز سنة
١٩٢٣ والمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم .

وبناء على الكتاب الذي ارسلته الحكومة البريطانية الى مجلس عصبة الأمم في
٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ على الصورة الآتية :-

بما أن أراضي العراق التي كانت قبلاً جزءاً من الامبراطورية العثمانية قد احتلتها
القوات العسكرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى خلال الحرب الاخيرة .

« وبما أن الدول المتحالفة العظمى قد رغبت في ايداع أراضي العراق حتى
يتمكن من ادارة أموره بنفسه عهدة دولة متدبئة مكلفة باسداء المشورة والمعونة
الاداريتين الى السكان وفقاً لاحكام المادة ٢٢ (الفقرة ٤) من الميثاق وأن يمنح هذا
الانتداب الى الحكومة البريطانية .

« وبما ان الحكومة البريطانية قد رضيت بالانتداب على العراق » .

« وبما ان الحكومة البريطانية بناء على تقدم العراق السريع قد اعترفت بحكومة
مستقلة فيه وعقدت مع ملك العراق معاهدة مع بروتوكول واتفاقيات مدرجة صورها في
الجدول المربوط بهذا ومشار إليها في ما يلي بمعاهدة التحالف .

« وبما ان القصد من معاهدة التحالف المذكورة هو تأمين مراعاة المبادئ وتنفيذها
في العراق تماماً تلك المبادئ التي كان القصد من قبول الانتداب تأمين جريانها .
« توافق الحكومة البريطانية على ما يأتي :-

(١)

« طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الاحكام تأخذ الحكومة البريطانية على عاتقها
تجاه جميع اعضاء عصبة الأمم الذين يقبلون باحكام هذا الترتيب وبفوائد المعاهدة المذكورة
المسؤولية عن تنفيذ العراق احكام معاهدة التحالف المذكورة .

(٢)

« خلال مدة التحالف تتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة بالاستشارة مع جلالة ملك العراق لعقد اتفاقيات خاصة بتبادل المجرمين بالنيابة عن العراق • ويجب ان ترسل نسخ من هذه الاتفاقيات الى مجلس العصبة •

(٣)

« يقدم بيان سنوى الى مجلس عصبة الامم على الصورة التى يرضيها عن الاجراءات التى اتخذت فى العراق خلال تلك السنة لتنفيذ احكام معاهدة التحالف • وتربط بالبيان المذكور نسخ جميع القوانين والانظمة التى نشرت فى العراق خلال السنة •

(٤)

« لا توافق الحكومة البريطانية على تعديل شروط معاهدة التحالف بدون موافقة مجلس العصبة •

(٥)

« اذا نشأ خلاف بين الحكومة البريطانية وعضو آخر من اعضاء العصبة فى امر تنفيذ احكام معاهدة التحالف أو احكام هذا القرار فى العراق أو فى تفسيرهما وتطبيقهما فيجب عرض هذا الخلاف - اذا لم يحسم بالمفاوضة - على محكمة العدل الدولية الدائمة المصرح بها فى المادة ١٤ من ميثاق العصبة •

(٦)

« عند دخول العراق فى حظيرة عصبة الامم تنتهى جميع الواجبات المترتبة على الحكومة البريطانية بموجب هذا القرار •

(٧)

« اذا لم يدخل العراق فى عصبة الامم عند انتهاء مدة المعاهدة يدعى مجلس عصبة الامم لتقرير التدابير المقتضى اجرائها لتنفيذ المادة ٢٢ من الميثاق •
• يوافق على تعهدات حكومة جلالة ملك بريطانيا •

ويستصوب شروط الكتاب المذكور اعلاه كواسطة لتنفيذ احكام المادة ٢٢ من الميثاق
ويقرر ان الامتيازات والصيانات بما في ذلك فوائد القضاء القضلى والحماية التى كان يتمتع
بها سابقا بالامتيازات الاجنبية او بالعرف والعادة فى الامبراطورية العثمانية لن يبقى من
حاجة اليها لحماية الاجانب فى العراق طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الاحكام •

يجب ان تحفظ اصل هذه الوثيقة فى سجلات عصبة الامم وان ترسل نسخ مصدقة منها
من قبل السكرتير العام لعصبة الامم الى جميع اعضاء العصبة •

كتب فى جنيف فى اليوم السابع والعشرين من شهر ايلول سنة الف وتسعمائة
واربع وعشرين •

نص

معاهدة التحالف الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢
والبروتوكول المؤرخ في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ والاتفاقيات الملحقة بتلك المعاهدة (وهي
اتفاقية الموظفين البريطانيين والاتفاقيات العسكرية والعدلية والمالية) المؤرخة في ٢٥ آذار
سنة ١٩٢٤ •

نص

المعاهدة الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٣ كانون اول سنة ١٩٢٦

ترجمة المذكرة السرية المرقمة اى ١٣٦٧/٤٤/٦٥ والمؤرخة فى ٢ آذار ١٩٢٦

المرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى عصبة الامم

امتنالا للدعوة الموجهة فى المادة الثانية من القرار الذى دونه مجلس عصبة الامم فى ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ امرنى الوزير السر اوستن شامبرلن ان اقدم فى طيه نص المعاهدة الجديدة المعقودة بين بريطانية العظمى والعراق الموقع عليها فى بغداد فى ١٣ كانون الثانى ١٩٢٦ لعرضها على المجلس •

٢ - قبل المجلس بموجب القرار المؤرخ فى ٢٧ ايلول ١٩٢٤ بشروط معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانية العظمى والعراق المشفوعة ببعض التعهدات المعطاة من قبل حكومة جلالة الملك بكونها منفذة فيما يخص العراق لاحكام المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم • اشترط المجلس بموجب المادة الثانية من القرار الذى اتخذه فى كانون الاول الماضى الشرط الاخر القائل بان النظام المقرر بمعاهدة التحالف الانفة الذكر والتعهدات ينبغى ان تبقى معمولاً بها الى مدة معينة اما الاسباب الموجبة لتمديد مدة معاهدة التحالف فقد نص عليها بالمادة الاولى من المعاهدة الجديدة •

وعند تقديم هذه المعاهدة الى المجلس تعلن حكومة جلالة الملك انها ستعبرها ما بقيت نافذة الحكم ملزمة بالتعهدات التى اعطتها الى المجلس فى ايلول ١٩٢٤ وانها ستستمر على العمل بمقتضاها •

٣ - وهكذا تستطيع الان حكومة جلالة الملك ان تنبأ المجلس بان الشروط الوارد ذكرها فى المادة الثانية من القرار المؤرخ فى كانون الاول ١٩٢٥ قد نفذت وانه قد اتخذت التدابير اللازمة لتأمين ابقاء النظام الحالى لمدة ٢٥ سنة كما وافق عليه المجلس فى ايلول ١٩٢٤ الا اذا دخلت العراق وفقاً لاحكام المادة الاولى من الميثاق فى عضوية العصبة قبل انقضاء تلك المدة •

٤ - نصت المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة على النظر من وقت لآخر فى مسألة دخول العراق فى عصبة الامم •

٥ - تعهدت حكومة جلالة الملك بمقتضى المادة الرابعة من تعهداتها التي ايدها المجلس في ايلول ١٩٢٤ بعدم موافقتها على تعديل اى حكم من معاهدة التحالف الا اذا وافق مجلس العصبة على ذلك • وتتعهد بهذا نفس التعهد بخصوص معاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ • تشمل هذه التعهدات جميع الاقتراحات التي يمكن تقديمها نتيجة المذكرات المتصور اجراؤها في المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة الجديدة لتغيير او تعديل احكام الاتفاقيات الملحقمة بالمعاهدة المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ •

٦ - فبازاء هذه الايضاحات ترجو حكومة جلالة الملك بأن يقوم المجلس الآن بالعمل كما هو المتصور في المادة الثانية من قراره الذي اتخذه في كانون الاول الماضى فيعلن ان قراره في خصوص الحدود التركية - العراقية قطعيًا •

٧ - ان المعاهدة المؤرخة في ١٣ كانون الثاني قد صدق عليها الآن من قبل مجلس العموم البريطانى ومجلس الامة العراقى •

٨ - اما بخصوص المادة الثالثة من قرار المجلس المؤرخ في كانون الاول الماضى فانى مقدم في طيه مذكرة تتعلق بادارة المناطق الكردية في العراق لاطلاع مجلس العصبة عليها •

(التوقيع)

لانسليت اوليفنت

بروتوكول ملحق بالمعاهدة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية

لدى التوقيع هذا اليوم على المعاهدة بين كل من صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة ورئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الاخرى تم الاتفاق على مايلي بين المندوبين الموقعين في ادناه المفوضين بذلك حسب الاصول:-

١ - من المفهوم لدى افرقاء الساميين المتعاقدين ان تعبير « ممارسة الصنائع » على ما هو مستعمل في المادة الحادية عشرة من معاهدة التحالف الانكليزية - العراقية المضاة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ يشمل منح وتشغيل الامتيازات •

٢ - بالاشارة الى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع عليها هذا اليوم من المفهوم لدى افرقاء الساميين المتعاقدين ان الحكومة العراقية لن تتدخل في الامور العائدة الى منهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والادارة الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها او يقوم بنفقتها في العراق الرعيل الاميركيون •

٣ - من المفهوم انه عند دخول المعاهدة المضاة هذا اليوم في حيز التنفيذ وفي اثناء مدة دوام العلاقات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق المحددة في المادة الاولى من المعاهدة المذكورة سيكون حكم نظام الامتيازات الاجنبية في العراق موقفا في ما يخص حقوق الولايات المتحدة ورعاياها ويجرى التمتع بالحقوق المذكورة وفقا لقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ •

٤ - من المفهوم ان المادة الثالثة من المعاهدة الموقع عليها هذا اليوم لا تحظر على حكومة العراق استملاك الاملاك الاميركية لاجل المقاصد العامة وفقا لقوانين الاستملاك الاعتيادية الشاملة التطبيق على ان يدبر مقدما التعويض عنها تعويضا عادلا ومعقولا يعتبر هذا البروتوكول قسما متما للمعاهدة الموقع عليها هذا اليوم ويبرم في عين الوقت الذي تبرم فيه المعاهدة المذكورة •

ولبيان وقع المفوضون المختصون في هذا البروتوكول واثبتوا فيه اختتامهم •

كتب بلندن عن ثلاث نسخ في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠ •

جعفر العسكري

جارلس • ج • داوس

ارثر هندرسن

المفوضية العراقية

لندن

يا صاحب المعالي

٩ كانون الثاني ١٩٣٠

الى الشرف بان الفت نظركم الى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والعراق . ان المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والامور الادارية الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها او يقوم بالانفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق . ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بانها لاتمنع من ان تنفذ بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي اورد ترجمتها كما يلي :-

ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهاج وزارة المعارف اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية من ابتدائية وثانوية ويجب ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الابتدائية وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية .

لذلك اوعزت الى حكومتى بأن اخبر معاليكم بان الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور غير ماسة باحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور في اعلاه .

الى الشرف ان اكون

ياسيدي

خادمكم المطيع

جعفر العسكري

مفوض العراقى

الى :-

معالي

مفوض الولايات المتحدة .

سفارة

الولايات المتحدة الامريكية

ياصاحب المعالى

لندن

فى ٩ كانون الثانى ١٩٣٠

لى الشرف بان اعرفكم بوصول مذكرة معاليكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي تتضمن مايلي :-

لى الشرف بان الفت نظركم الى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والعراق • ان المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية فى الامور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والامور الادارية الداخلية الصرفة فى المدارس التى يؤسسها او يقوم بالانفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية فى العراق • ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بانها لاتمنع من ان تنفذ بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التى اورد ترجمتها كما يلى :-

ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهاج وزارة المعارف اجبارى فى جميع المدارس الخصوصية العلمية من ابتدائية وثانوية ويجب ان لاتقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات فى الاسبوع فى الصفوف الابتدائية وثلاث ساعات فى الصفوف الثانوية •

لذلك اوعزت الى حكومتى بان اخبر معاليكم بان الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور غير ماسة باحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور فى اعلاه •

لقد أحطت علما بمضمون هذه الرسالة وانى أتهز هذه الفرصة لان أجدد لمعاليكم تأكيد فائق احترامى •

لى الشرف ان اكون

ياصاحب المعالى

خادمكم المطيع

شارلس ج • داوس

معالى

جعفر باشا العسكرى سى • ام • جى •

المفوضية العراقية • لندن •

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

١٢٦١

١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

في سنة ١٢٦١

معاهدة تسليم المجرمين بين العراق

والولايات المتحدة الأمريكية

معاهدة تسليم المجرمين بين العراق والولايات المتحدة

الأمريكية موقع عليها في بغداد في ٧ حزيران ١٩٣٤

تمت وثائق الأبرام في ٢٣-٤-١٩٣٦

في احتفال كالماء في ايامنا التي نعيشها ونبسط منسجنا

٣٦٦١ نال من ليرة عابدين في ليلة وفاته فتركها

٣٦٦١-٣٦٦٢ في ايامنا التي نعيشها

معاهدة تسليم المجرمين بين مملكة العراق وجمهورية الولايات المتحدة الامريكية

صاحب الجلالة ملك العراق
من جهة

وصاحب الفخامة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية
من جهة اخرى

رغبة منهما في عقد معاهدة لتنظيم تسليم المجرمين عين كل من :-

صاحب الجلالة ملك العراق :- معالي الدكتور عبد الله الدملوجي وزير الخارجية

.....

وصاحب الفخامة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية :- معالي بول نابشو الوزير
المقيم للولايات المتحدة في بغداد

مندوبين مفوضين وبعد ان أبرز كل منهما الى الآخر أوراق تفويضه فوجدت صحيحة
ومطابقة للاصول المرعية قد اتفقا على المواد الآتية :-

المادة الاولى

تم الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين على ان يسلم كل منهما الى الآخر -
وذلك بناء على طلب متقابل يجرى وفق احكام هذه المعاهدة اى شخص متهم او محكوم
عليه عن اية جريمة من الجرائم المدروجة في المادة الثانية من هذه المعاهدة مرتكبة ضمن
حدود قضاء احد الفريقين الساميين المتعاقدين حين وجود الشخص المذكور فعلا ضمن
حدود ذلك القضاء اثناء ارتكابه الجريمة وجد داخل اراضى الفريق السامى المتعاقد الآخر
على ان لا يجرى التسليم الا فى الاحوال الآتية :-

آ - اذا كان الشخص المطلوب متهما فعندما تقدم دلائل تكفى - نظرا الى قوانين البلاد
الموجود فيها الشخص فيما لو حدثت الجريمة هناك - لالقاء القبض عليه وسوقه
الى المحكمة .

ب - اذا كان الشخص المطلوب محكوما عليه فعندما تقدم الدلائل التي تثبت ان الشخص المذكور هو المحكوم عليه حقيقة •

المادة الثانية

يجرى بموجب احكام هذه المعاهدة تسليم الاشخاص المتهمين والمحكوم عليهم عن اية جريمة من الجرائم الآتية اذا كانت معاقبا عليها بموجب قوانين كلا البلدين :-

١ - القتل (ومنه جرائم قتل احد الابوين والقتل غيلة او بتعمد والقتل قصدا عندما تقع باختيار مرتكبها وكذلك جرائم القتل بالتسميم او قتل الاطفال) •

٢ - الشروع في القتل •

٣ - ازالة البكارة والزنا بغير رضا واسقاط الجنين ومواقعة الاطفال الذين يقل عمرهم عن ١٢ سنة •

٤ - تعدد الزوجات والازواج غير المشروع •

٥ - الاحراق عمدا •

٦ - كل فعل مؤذ يؤتى القاء الخطر على سلامة الاشخاص المسافرين او الذين على خط القطار •

٧ - الجرائم المرتكبة في البحر وهي :-

آ - القرصنة كما هي معلومة ومعروفة في حقوق الدول او القوانين العامة •

ب - اغراق البواخر او تخريبها في البحر عمدا او الشروع في ذلك •

ج - التمرد والمؤامرة من قبل اثنين او اكثر من البحارة او غيرهم في الباخرة في عرض البحر بقصد القيام بالعصيان ضد سلطة ربان او قائد تلك الباخرة او وضع اليد عليها بالغدر والعنف •

د - الاعتداء على ظهر الباخرة بقصد الايذاء الجسماني •

٨ - السطو وهو الدخول ليلا في دار آخر بصورة غير مشروعة وبلا علم ساكنه بقصد ارتكاب جنائية فيها •

٩ - دخول دوائر الحكومة والسلطات العامة ودوائر البنوك والمصارف وبنوك التوفير وشركات التأمين وشركات الضمان وبنابات اخرى غير المساكن بصورة غير مشروعة وبلا علم ساكنها وذلك بقصد ارتكاب جنائية فيها •

١٠ - الاغتصاب وهو اخذ اموال الغير او نقوده بفعل جنائي او بصورة غير مشروعة وذلك باستعمال العنف او القاء الرعب في نفسه •

١١ - التزوير او تزويج او استعمال ما هو مزور •

١٢ - تزوير او تحريف سندات الحكومة او السلطات العامة وضمنها محاكم العدل او تزويج ذلك او استعماله احتيالا •

١٣ - صنع العملة المزيفة سواء كانت سكة او ورقا مع السندات او كوبونات الدين العمومية الموضوعة من قبل الحكومة الوطنية او حكومة المملكة او الولاية او المقاطعة او المحل او البلدية او اوراق المصارف النقدية او مستمسكات الاعتمادات العامة الاخرى وكذلك تزيف الاختام والطابع والتمغات والعلامات العائدة للدولة او الادارات العامة وتزويج الاشياء المذكورة اعلاه ووضعها في التداول او استعمالها احتيالا •

١٤ - الخيانة والاختلاس التي يرتكبها الموظفون العامون او الامناء ضمن حدود قضاء أحد الفريقين الساميين المتعاقدين عندما يكون المبلغ المختلس أكثر من مئة وخمسين ريال امريكي او اربعين دينارا عراقيا •

١٥ - الخيانة التي تقع من قبل الاجيرين او اصحاب الرواتب او المستخدمين ضد مستخدميهم او رؤوسائهم عندما يكون المبلغ المختلس اكثر من مائة وخمسين ريال امريكي او اربعين دينارا عراقيا •

١٦ - خطف الصغار او البالغين وهو خطف وحجز شخص او اشخاص بقصد ابتزاز دراهم منهم أو من اسرهم أو لاية غاية أخرى غير مشروعة •

١٧ - السرقة متى كانت الاشياء او الاموال الشخصية والنقود المسروقة تزيد قيمتها عن مائة وخمسين ريال امريكي او اربعين دينارا عراقيا •

١٨ - الحصول على نقود او سندات مالية او اموال اخرى بادعاءات كاذبة او قبض نقود او تأمينات ثمينة او اموال اخرى مع العلم بان هذه الاشياء محوز عليها بصورة غير مشروعة وذلك عندما يكون مبلغ النقود او قيمة الاموال المحجوز عليها او المقبوضة أكثر من مائة وخمسين ريال أمريكي أو أربعين ديناراً عراقياً •

١٩ - اليمين الكاذبة او التحريض على ذلك •

٢٠ - الاحتيال وخيانة الامانة من قبل الوكيل او الصيرفي او الوكيل او العميل او الامين أو الوصى والمدير أو القيم أو المدير أو الموظف في أية شركة أو مؤسسة أو من قبل شخص يشغل منصبا مؤتمنا وذلك عندما يكون مبلغ النقود او قيمة الاموال المتصرف بها بصورة غير مشروعة اكثر من مئة وخمسون ريال امريكي او اربعين ديناراً عراقياً •

٢١ - الرشوة •

٢٢ - الجرائم المعاقب عليها بموجب قوانين الافلاس •

٢٣ - الجرائم المعاقب عليها بموجب قوانين منع المتاجرة بالمخدرات •

٢٤ - الجرائم المعاقب عليها بموجب قوانين منع الرق والمتاجرة بالرق •

٢٥ - وكذلك يجرى تسليم المجرمين عن الاشتراك في اية جريمة من الجرائم المذكورة أعلاه قبل حدوثها أو بعد ذلك على أن يكون الاشتراك المذكور معاقباً عليه بالسجن بموجب قوانين كلا الفريقين الساميين المتعاقدين ولو كان بعد حدوثها يكون جريمة قائمة بنفسها ومعرفة باسم خاص في قوانين إحدى الدوائين المتعاقدين •

المادة الثالثة

لا تشمل احكام هذه المعاهدة طلب التسليم من اجل جرائم ذات الصفة السياسية او الاعمال التي لها علاقة بتلك الجرائم • ولا يحاكم او يعاقب الشخص المسلم من قبل أو الى أحد الفريقين الساميين المتعاقدين بموجب أحكام هذه المعاهدة عن جريمة سياسية • وعندما تكون الجريمة المتهم بها متضمنة فعل القتل او الاغتيال او التسميم او الشروع بذلك فان مجرد ارتكاب تلك الجريمة او الشروع فيها ضد حياة ملك او رئيس دولة أجنبية أو أحد أفراد أسرته لا يعتبر سبباً كافياً للدعاء بأن تلك الجريمة ذات صفة سياسية أو انها عمل له علاقة بالجرائم ذات صفة سياسية •

المادة الرابعة

لا يحاكم شخص تم تسليمه عن اية جريمة غير التي سلم من اجلها من غير ان يوافق على ذلك الفريق السامى المتعاقد الذى سلمه مالم تكن له الحرية لمغادرة البلاد مدة شهر بعد تاريخ محاكمته او بعد اكماله العقوبة او اعفائها عنها فى حالة الحكم عليه بها .
ولا يطبق هذا الشرط على الجرائم التي ترتكب بعد التسليم .

المادة الخامسة

لا يسلم المجرم الهارب بموجب احكام هذه المعاهدة اذا كان قد اصبح - لسبب مرور الزمن او لسبب قانونى آخر نظرا لقوانين المحل الذى ارتكبت الجريمة ضمن حدود قضائه - معفى من التعقيب او العقات عن الجريمة المطلوب تسليمه من اجلها .

المادة السادسة

اذا كان المجرم الهارب المطلوب تسليمه وفق احكام هذه المعاهدة رهن التعقيب او الكفالة أو التوقيف فعلا عن أية جريمة ارتكبها فى البلد الذى التجأ اليه أو كان قد حكم عليه من اجل ذلك فيجوز تأجيل تسليمه الى نهاية المحاكمة والى ان يطلق سراحه بمقتضى القانون .

المادة السابعة

اذا كان المجرم الهارب المطلوب تسليمه من قن قبل احد الفريقين الساميين المتعاقدين قد طلب تسليمه ايضا من قبل دولة او دول اخرى بموجب احكام معاهدة ما من اجل الجرائم التي ارتكبها ضمن حدود قضائها فيسلم للدولة التي وصل طلبها اولاً الا اذا صرفت هذه الدولة النظر عن طلبها .

المادة الثامنة

لا يلزم احد الفريقين الساميين المتعاقدين بتسليم رعاياه بموجب احكام هذه المعاهدة .

المادة التاسعة

تدفع نفقات القاء القبض على الشخص المطلوب تسليمه وكذلك نفقات توقيفه وتديق قضيته ونقله من قبل الدولة التي طلبت تسليمه .

المادة العاشرة

كل شيء وجد في حوزة المجرم الهارب عند القاء القبض عليه سواء كان حاصلًا من الجريمة أو كان من المواد التي يمكن أن تكون كدليل مثبت للجريمة يسلم بقدر الامكان وحسب قوانين الفريقين الساميين المتعاقدين مع الشخص وقت التسليم على انه ينبغي محافظة حقوق الشخص الثالث في الاشياء المذكورة .

المادة الحادية عشرة

تطبق احكام هذه المعاهدة في كافة الاراضي العائدة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين او الواقعة تحت اشغال او اشراف كل واحد منهما اينما وقعت وطول مدة ذلك الاشغال او الاشراف .

تجرى طلبات تسليم المجرمين الهاربين بموجب احكام هذه المعاهدة بالطرق الدبلوماسية .

يجرى القاء القبض على المجرم الهارب وفق قوانين البلد الذي قدم اليه طلب التسليم واذا تقرر - بعد التدقيق ونظرا الى القانون والادلة - وجوب التسليم بموجب هذه المعاهدة فيسلم المجرم الهارب وفق الاصول القانونية المتبعة في مثل هدف القضايا .

يطلق سراخ الشخص الذي اوقف مؤقتا اذا لم يقدم خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ القاء القبض عليه في العراق او من تاريخ محاكمته في الولايات المتحدة الامريكية طلب التسليم مرفقا بالادلة والوثائق كما هو مشروع ادناه بالطريقة الميينة اعلاه .

اذا كان المجرم الهارب قد حكم عليه عن الجريمة التي طلب تسليمه من اجلها فتقدم صورة مصدقة حسب الاصول من حكم المحكمة التي نظرت في الدعوى .

واذا كان المجرم الهارب متهما بارتكابه الجريمة فتقدم صورة مصدقة حسب الاصول من امر التوقيف الصادر في البلد الذي التكتب الجريمة فيه مع صورة الشهادات التي استند عليها في اصدار امر التوقيف المذكور وكذلك الادلة والبراهين الاخرى التي تعتبر لازمة في القضية .

لغرض هذه المعاهدة لا يعتبر الحكم الغيابي حكما بل يجوز اعتبار الشخص المحكوم عليه به متهما .

المادة الثانية عشرة

واذا وقع طلب من قبل احد الفريقين الساميين المتعاقدين بالقاء القبض على المجرمين الهاربين او توقيفهم او تسليمهم فعلى الموظفين العدليين المختصين فى البلد الذى تجرى فيه معاملات التسليم ان يساعدوا موظفى الفريق السامى المتعاقد الطالب للتسليم أمام كل من الحكام وحاكم الجزاء المختصين بكافة الوسائل القانونية الداخلة فى استطاعتهم • ولا يطلب التعويض عن الخدمات التى تسدى بهذه الصورة من الفريق السامى المتعاقد طالب التسليم ومع ذلك فاذا كان موظف او موظفوا الفريق السامى المتعاقد الذى قام بالتسليم الذين ساعدوا بهذه الصورة لم تكن لهم حسب وظيفتهم رواتب تعويضات غير الاجور المعينة للخدمات التى يؤدونها فعلى الفريق السامى المتعاقد طالب التسليم أن يدفع له او لهم الاجور المعتادة عن الاعمال والخدمات التى أدوها بعين الطريقة وبالمقدار الذى يستحقونه فيما لو قاموا باجراءات قضية جزائية اعتيادية وفق قوانين البلد الذى هم موظفون فيه •

المادة الثالثة عشرة

تبرم هذه المعاهدة من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين وفق الاصول الدستورية المتبعة فى بلديهما وتدخل فى حيز التنفيذ فى يوم تبادل وثائق ابرامها • على أن لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين انتهاء هذه المعاهدة فى أى وقت كان باسعار يقدم الى الفريق السامى المتعاقد الآخر لهذه الغاية قبل مدة ستة اشهر •

يتم تبادل وثائق ابرام هذه المعاهدة فى بغداد باسرع وقت ممكن •

واقرا را بما تقدم قد وقع المفوضان على هذه المعاهدة ووضعا عليها ختميهما •

حررت بنسختين باللغتين العربية والانكليزية على ان يكون النص الانكليزى وحده المعبر عند وقوع اى خلاف - فى بغداد فى اليوم السابع من شهر حزيران سنة ١٩٣٤ م

تم تبادل وثائق الابرام فى بغداد فى ٢٣ نيسان ١٩٣٦ •

معاهدة تجارة وملاحة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية
الموقع عليها في بغداد في ٣ / كانون الاول ١٩٣٨

تسليمه كما قد احتلت لي كما قاله في كتابه في تاريخه

٨٦٨١ ر. ك. في تاريخه / ٦ ر. ك. في تاريخه

معاهدة تجارة وملاحة

بين

مملكة العراق

و

الولايات المتحدة الامريكية

ان صاحب الجلالة ملك العراق والولايات المتحدة الامريكية بعد ان اخذا بنظر الاعتبار احكام المادة السابعة من الاتفاقية المنعقدة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى والعراق والموقع عليها في لندن في ٩ كانون الثاني ١٩٣٠ والتي تقضى بدخول الولايات المتحدة الامريكية والعراق في المفاوضات حالما تنتهي العلاقات الخاصة القائمة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق وذلك بغية عقد معاهدة حول علاقتهما في المستقبل قد قررا عقد معاهدة للتجارة والملاحة وقد عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي ، وزير الخارجية

صاحب الفخامة رئيس الولايات المتحدة الامريكية

بول نابشو ، الوزير المقيم للولايات المتحدة الامريكية في بغداد

الذين بعد ان قدم كل منهما اوراق اعتماده الى الآخر ووجداهما صحيحة قد اتفقا على المواد التالية :-

المادة الاولى

تمنح الولايات المتحدة الامريكية العراق وكذلك يمنح العراق الولايات المتحدة الامريكية واراضيها اقامة مكنتها بلا قيد او شرط معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق برسوم الوارد والصادر الكمركية وجميع الاجور الاخرى المختصة بالاستيراد والتصدير

أو فيما يعود اليهما وبطريقة استيفاء تلك الرسوم والاجور وكذلك فيما يتعلق بالترانزيت والخزن في المستودعات والمعاملات الكمركية والمعاملة الجارية على النماذج التجارية لوكلاء التجار السيارين •

وعليه لا يستوفى في الولايات المتحدة الامريكية وارضيه وممتلكاتها عند ادخال او مداولة الحاصلات والمنتجات والمصنوعات العراقية رسوم اعلى من او مختلفة عن تلك الرسوم المستوفاة أو التي تستوفى على مواد مماثلة من حاصلات أو منتجات أو مصنوعات أى بلد أجنبي آخر •

وكذلك لا تستوفى في العراق عند ادخال او مداولة الحاصلات والمنتجات والمصنوعات الامريكية ومنتجات ومصنوعات اراضيها وممتلكاتها رسوم اعلى من او مختلفة عن تلك المستوفاة او التي تستوفى على مواد مماثلة من حاصلات او منتجات او مصنوعات اي بلد اجنبي آخر

وكذلك لا تستوفى في الولايات المتحدة الامريكية وارضيه وممتلكاتها او في العراق حين التصدير على الاموال التي ترسل الى الفريق الآخر والى اراضي وممتلكاته رسوم اعلى من او مختلفة عن تلك المستوفاة او التي تستوفى على الاموال المماثلة حين تصديرها الى اي بلد اجنبي آخر •

ان جميع المساعدات مهما كانت التي يمنحها احد الفريقين السامين المتعاقدين على الحاصلات والمنتجات والمصنوعات العائدة لاي بلد اجنبي آخر تمنح في نفس الوقت وبلا قيد أو شرط وبدون طلب أو تعويض لنفس الحاصلات والمنتجات والمصنوعات العائدة للفريق السامي المتعاقد الآخر •

لا تتناول الشروط التي تشرطها هذه المعاهدة فيما يتعلق بالمعاملة التي كل من الفريقين السامين المتعاقدين ان يمنحها الى تجارة الفريق الآخر الامور التالية :-

أ - المساعدات التي تمنحها الآن او قد تمنحها في المستقبل الولايات المتحدة الامريكية او اراضيها او ممتلكاتها او منطقة قناة بناما الواحدة للآخرى او لجمهورية كوبا • ويستمر على تطبيق احكام هذه الفقرة فيما يتعلق باية مساعدات ممنوحة الآن او قد تمنحها في المستقبل الولايات المتحدة الامريكية او اراضيها او ممتلكاتها او منطقة قناة بناما الواحدة للآخرى بغض النظر عن وقوع اي تغيير في الوضع السياسي العائد لاراضي او ممتلكات الولايات المتحدة الامريكية •

ب - المساعدات المتعلقة بالامور الكمركية التي قد يمنحها العراق الى منتوجات او مصنوعات تركية او منتوجات او مصنوعات اى بلد آخر كانت اراضيه كلها فى السنة ١٩١٤ ضمن الامبراطورية العثمانية فى آسيا •

ج - المساعدات الممنوحة الآن او التي قد تمنح فى المستقبل من قبل اى من الفريقين الى التجارة التي هى محض تجارة مع بلد متاخم ضمن منطقة لا يزيد عرضها على عشرة اميال (١٥) كيلومترا من جانبى الحدود الكمركية •

د - المساعدات المتعلقة بالامور الكمركية الممنوحة الآن او التي قد تمنح فى المستقبل الى الدول المنضمة الى اتحاد كمركى مع اى من الفريقين الساميين المتعاقدين طالما تكون تلك المساعدات غير ممنوحة الى اية دولة اخرى •

المادة الثانية

من المتفق عليه بعد أخذ مقدار ونوع التجارة بين البلدين بنظر الاعتبار انه فى كل ما يتعلق بالموانع او القيودات الموضوعة على الادخالات او الصادرات يمنح كل من البلدين الى تجارة البلد الآخر كلما دعى الامر الى الالتجاء الى تلك الموانع أو القيودات معاملة تعادل خطوة المعاملة الممنوحة الى اى بلد آخر وانه فى حالة قيام احد البلدين بوضع نظام الحصص (الكوتا) على الادخالات او الكمارك او الاستمرار عليها او اية تقييدات اخرى على الكمية او اى نظام لمراقبة اسعار التحويل الاجنبية فتكون الحصة من مجموع الادخالات المسموح بها من اية منتوجات كانت او الحصة من مجموع المبالغ الاجنبية المتيسرة لاستيراد أية منتوجات كانت من البلد الآخر معادلة للحصة التي تمتع بها ذلك البلد الآخر من تجارة تلك المنتوجات فى مدة سابقة اعتبارية •

المادة الثالثة

تتمتع السفن العائدة للولايات المتحدة الامريكية فى العراق وكذلك تتمتع السفن العراقية فى الولايات المتحدة الامريكية بمعاملة لا تقل خطوة عن المعاملة الممنوحة للسفن المحلية او لسفن أكثر الامم خطوة •

تعفى تجارة الفريقين الساميين المتعاقدين الساحلية من احكام هذه المادة ومن احكام مواد هذه المعاهدة الاخرى وتنظم وفق احكام قوانين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين داخل اراضى الفريق الآخر بمعاملة أكثر الامم خطوة وذلك فيما يتعلق بالتجارة الساحلية •

المادة الرابعة

ليس فى هذه المعاهدة ما يفسر بشكل يفيد الحيلولة دون اتخاذ الوسائل لمنع أو تقييد تصدير أو استيراد الذهب أو الفضة أو بشكل يفيد الحيلولة دون اتخاذ ما يرى كل من الفريقين الساميين المتعاقدين اتخاذه صالحاً من الوسائل المختصة بمراقبة تصدير الأسلحة والعتاد والمهمات الحربية أو بيعها لاجل التصدير أو بمراقبة جميع التجهيزات العسكرية الأخرى فى ظروف استثنائية • ومن المتفق عليه كذلك انه ليس فى هذه المعاهدة ما يفسر بشكل يفيد الحيلولة دون اتخاذ أو تنفيذ الوسائل المختصة بالحياد وبحقوق والواجبات المتأتية من ميثاق عصبة الأمم •

وبشرط أن لا يقوم أحد الفريقين الساميين المتعاقدين - عند تساوى الظروف والشروط - بتمييز كيفى فى المعاملة ضد الفريق السامى المتعاقد الآخر لصالح بلد ثالث فليس فى هذه المعاملة ما يفسر بشكل يفيد حق أى من الفريقين الساميين المتعاقدين لفرض (١) موانع أو تقييدات من شأنها حماية حياة وصحة البشر أو الحيوانات أو النباتات أو حماية الكنوز القومية التى لها قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية أو (٢) الموانع أو التقييدات المطبقة على البضائع الخاضعة أو التى قد تخضع فى المستقبل داخل أراضى البلد فيما له علاقة بالانتاج أو التجارة لاحتكار من قبل الدولة أو لاحتكارات تجرى تحت رقابتها أو (٣) لوضع أنظمة لتنفيذ القوانين المتعلقة بالإيرادات والشرطة •

ويوافق كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على أن تجارة الفريق السامى المتعاقد الآخر - فيما يخص المشتريات الخارجية من قبل أية مؤسسة احتكار كانت من احتكارات الدولة لاستيراد أو انتاج أو بيع سلعة من السلع أو من قبل وكالة ما من الوكالات التى تتمتع بامتيازات احتكار كهذا - سوف تعامل بمعاملة منصفة عادلة وان ذلك الاحتكار أو تلك الوكالة سوف لا تتأخر عند القيام بالمشتريات الخارجية الا بالاعتبارات التى تؤخذ عادة بنظر الاعتبار من قبل الشركات التجارية الخصوصية التى همها الوحيد شراء البضائع بأفضل الشروط •

المادة الخامسة

إذا اتخذ أحد الفريقين الساميين المتعاقدين وسائل تؤثر بصورة خطيرة على صادرات الفريق الآخر الرئيسية فينظر الفريق الذى اتخذ تلك الوسائل بعين العطف فى أية مراجعة يقوم بها ذلك الفريق الآخر بشأن الوسائل المذكورة • وإذا لم يتم التوصل

الى الاتفاق حول المسألة او المسائل التى تتناولها تلك المراجعة خلال تسعين يوما من تاريخ تلقى المراجعة فللحكومة التى قامت بتلك المراجعة - بقطع النظر عن احكام المادة السابعة - ان تنهى هذه المعاهدة على أن يعمل بذلك الانهاء بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ تلقى اخطار الانهاء الصادر عقب انقضاء مدة التسعين يوما المنصوص عليها فى هذه المادة •

المادة السادسة

تحل هذه المعاهدة من تاريخ تنفيذها محل المادة السابعة من الاتفاقية المنعقدة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى والعراق والموقع عليها فى لندن فى ٩ كانون الثانى ١٩٣٠ وذلك فيما له تعلق بالتجارة والملاحة •

المادة السابعة

تنفذ هذه المعاهدة بكامل احكامها ونصوصها فى اليوم الثلاثين بعد تبادل وثائق الابرار وتبقى نافذة لمدة ثلاث سنوات بعد ذلك التاريخ • واذا لم يخطر احد الفريقين الساميين المتعاقدين الآخر قبل سنة واحدة على الاقل برغبته فى انائها عند انقضاء مدة الثلاث سنوات المذكورة فتبقى نافذة العمل بعد المدة الآتفة الذكر والى سنة واحدة من التاريخ الذى يخطر فيه أحد الفريقين الآخر برغبته فى انائها •

المادة الثامنة

تبرم هذه المعاهدة ويتم وثائق الابرار فى بغداد باسرع ما يمكن • وتأيدا لما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة وختماها بختميهما •

كتب بنسختين باللغتين العربية والانكليزية اللتين يكون لها نفس الاهمية والمفعول فى بغداد فى اليوم الثالث من كانون الاول سنة ١٩٣٨ ميلادية الموافق لليوم العاشر من شوال سنة ١٣٥٧ هجرية •

(التوقيع) توفيق السويدي

(التوقيع) بول نابنشو

اتفاق تبادل المطبوعات الرسمية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية

الموقع عليه في بغداد في ١٦ شباط ١٩٤٤

اعتبر نافذا من تاريخ الكتب المتبادلة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

٣٣٦١ مائة و٣٣٦١ رقمه في حقه رقمه

فَكَانَ لَنَا مِنْهُ نِعْمَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهُ فَكُنَّا لَهُ مِنَ الشَّاكِرِينَ

الحكومة العراقية

وزارة الخارجية

الدائرة السياسية

شعبة الدعاية والاستخبارات الخارجية

الرقم د/١١١٧/١١١٧/٦٠٠

التاريخ ١٦ شباط ١٩٤٤

يا صاحب المعالي

اتشرف بان اشير الى المراسلات والمحادثات المتعلقة بعقد اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية لتبادل بعض المطبوعات الرسمية وبان اعرب عن موافقة حكومتى على التبادل المذكور حسبما يأتى :-

يجرى تبادل بعض المطبوعات الرسمية بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية ويتم ذلك وفقا للاحكام التالية :-

١ - تكون دائرتا التبادل الرسميتان لارسال المطبوعات الرسمية (شعبة الترجمة والنشر بوزارة المعارف) من جانب المملكة العراقية ومؤسسة (سمشونيان) من جانب الولايات المتحدة الاميركية *

٢ - ان تسلم المطبوعات المتبادلة يتم من قبل (المكتبة العامة فى بغداد) نيابة عن المملكة العراقية ومن قبل (مكتبة الكونكرس) نيابة عن الولايات المتحدة الاميركية *

على حكومة المملكة العراقية ان تزود بصورة منتظمة حكومة الولايات المتحدة الاميركية بنسخة واحدة من كل من المطبوعات الرسمية المدرجة فى الملحق المسمى (القائمة رقم ٢) وعلى حكومة الولايات المتحدة الاميركية ان تزود حكومة المملكة العراقية بصورة منتظمة بنسخة واحدة من كل من المطبوعات الرسمية المبينة فى الملحق المسمى (القائمة رقم ١) *

٤ - على كل حكومة ان تزود الحكومة الاخرى بصورة منتظمة وبدون ضرورة القيام فيما بعد بمفاوضات : (أ) بنسخة واحدة من اية مطبوعات هامة غير مدرجة فى القائمة رقم (١) او القائمة رقم (٢) من المطبوعات التى قد تصدرها فى المستقبل احدى الدوائر الرسمية أو الهيآت التابعة لهما و (ب) بنسخة واحدة من اية مطبوعات هامة من المطبوعات التى قد تصدرها فى المستقبل احدى الدوائر الرسمية او

الهيآت التابعة لهما والتي لا تقوم في الوقت الحاضر باصدار مطبوعات و (ج) نسخة واحدة من مطبوعات هامة من المطبوعات التي تصدرها احدى الدوائر الرسمية او احدى الهيآت التابعة لهما والتي قد تؤسس فيما بعد من قبلهما •

٥ - لا تكون اية حكومة من الحكومتين ملزمة من جراء هذا الاتفاق على تزويد مطبوعات سرية او استمارات غير مستعملة او منشائر ليست ذات صبغة عامة •

٦ - توافق كل حكومة من الحكومتين على تحمل الاجور البريدية واجور النقل بالقطار او بالباخرة وسائر الاجور الناشئة في اراضيها •

٧ - توافق كل حكومة من الحكومتين على تعجيل الشحن على قدر الامكان •

٨ - يجب ان لا يفهم من هذا الاتفاق بانه يعدل اى اتفاق كان حول تبادل المطبوعات الرسمية من الاتفاقات المعمول بها الآن بين احدى احدى الدوائر الرسمية أو الهيآت التابعة للحكومة الواحدة وبين احدى الدوائر الرسمية او الهيآت التابعة للحكومة الاخرى •

وعند تلقى مذكرة مماثلة من معاليكم فان حكومتى ستعتبر ان الاتفاق المتقدم الذكر قد دخل في حيز التنفيذ •

وانى انتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديري واحترامى •

صبحى الدفترى

وزير الخارجية

صاحب المعالي المستر لوى هندرسن

الوزير الاميركى

بغداد - العراق

(القائمة رقم ١)

المطبوعات الرسمية التي ستزود بصورة منتظمة من قبل الحكومة
الولايات المتحدة الاميركية

Congress of the United States

House Journal

Senate Journal

Code of Laws and Supplements

President of the United States

Annual messages to Congress

Department of Agriculture

Annual Report of the Secretary of Agriculture

Farmers' Bulletins

Yearbook

Department of Commerce

Annual Report of the Secretary of Commerce

Bureau of the Census

Abstracts

Reports

Statistical Abstract of the United State (annual)

Bureau of the Foreign and Domestic Commerce

Foreign Commerce (weekly)

Foreign Commerce and Navigation of the United States
(annual)

Survey of Current Business (monthly)

Trade Information Bulletins

National Bureau of Standards

Technical News Bulletin (monthly)

Weather Bureau

Monthly Weather Review

Department of Labor

Annual Report of the Secretary of Labor

Bureau of Labor Statistics

Bulletins

Monthly Labor Review

Department of State

Department of State Bulletin (weekly)

Inter-American Series

Foreign Relations of the United States (annual)
Statutes at Large
Treaty Series

Department of the Interior

Annual Report of the Secretary of the Interior

Bureau of Mines

Minerals Yearbook

Fish and Wildlife Service

Bulletins

Investigational Reports

National Park Service

General Publications

District of Columbia

Annual Report of the Government of the District of
Columbia

Annual Report of the Public Utilities Commission

Federal Security Agency

Office of Education

Education for Victory (biweekly)

Public Health Service

Public Health Reports (weekly)

Social Security Board

Social Security Bulletin (monthly)

Federal Works Agency

Public Roads Administration

Public Roads (monthly)

Interstate Commerce Commission

Annual Report

Library of Congress

Annual Report of the Librarian of Congress.

National Advisory Committee for Aeronautics.

Annual Report with technical reports

National Archives

Annual Report

Navy Department

Annual Report of the Secretary of the Navy

Nautical Almanac Office

American Ephemeris and Nautical Almanac

Office of War Information
Victory Bulletin (weekly)

Post-Office Department
Annual Report of the Postmaster General

Smithsonian Institution
Annual Report

Supreme Court
United States Reports

Treasury Department
Annual Report on the State of the Finances

Bureau of Internal Revenue
Annual Report of the Commissioner

Bureau of the Mint
Annual Report of the Director

Comptroller of Currency
Annual Report

War Department
Annual Report

(القائمة رقم ٢)

المطبوعات الرسمية التي ستزود بصورة منتظمة من قبل حكومة المملكة العراقية
الوقائع العراقية (باللغتين العربية والانكليزية) •

مجلس الامّة

مجلس الاعيان

محاضر جلسات مجلس الاعيان وخلاصة اعمال اللجان •

مجلس النواب:

محاضر مجلس النواب وتقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة •

وزارة الخارجية

سجل اعضاء الهيئة الدبلوماسية الاجنبية الصادر مرتين في السنة باللغتين

العربية والافرنسية •

وثائق دبلوماسية •

مجموعات المعاهدات •

وزارة الداخلية

جدول كبار موظفي الدولة •

سجل رسمي للبضائع والمعامل •

١ - مديرية البلديات العامة :

• نشرة البلديات والاعمال

• خرائط العراق •

٢ - مديرية الشرطة العامة :

• التقرير السنوى

• التقرير الادارى لشرطة العراق •

• التقرير السنوى لشرطة البصرة •

• مجلة « الشرطى » الشهرية •

٣ - مديرية الدعاية والمطبوعات العامة :

- جميع المطبوعات الرسمية (كالكتب والنشرات والكراسيات والخرائط على أنواعها والمناشير وغير ذلك) •

٤ - مديرية الدفاع الجوى السلبى :

- النشرات والكراسيات والاعلانات المعلقة والاشارات والعلامات النخ •

٥ - مجلس الادارة المحلى :

- الاستثمارات كالاستثمارات م/و/٨ للتسجيل •

وزارة المالية

- تقرير عن الادارة المالية فى العراق •

- التقرير الادارى السنوى لدائرة الواردات •

- التقرير السنوى عن اعمال دائرة الواردات •

- ميزانيات البلديات السنوية •

- نشرة الواردات •

١ - دائرة الكمارك والمكوس :

- التقرير الادارى (باللغتين العربية والانكليزية - شهرى) •

- نشرة الكمارك (باللغتين العربية والانكليزية - شهرى) •

- احصائيات التجارة الخارجية (باللغتين العربية والانكليزية - سنوى) •

٢ - دائرة مراقب الحسابات العام :

- التقرير السنوى •

٣ - مصرف الرافدين :

- التخمينات السنوية - الحسابات المالية - موازنة الحسابات •

٤ - المصرف الزراعى الصناعى :

- التخمينات السنوية - الحسابات المالية - موازنة الحسابات •

٥ - دائرة مطبعة الحكومة :

- قائمة بالمطبوعات الصادرة وغير ذلك

وزارة العدلية

- التقرير الإداري (سنوي)

مجموعات القوانين والأنظمة مع الملاحق (المشور على حدة باللغتين العربية والانكليزية)

- مجلة القضاء

دائرة الطب

- التقرير السنوي

وزارة الدفاع

- المجلة العسكرية (تصدر كل ثلاثة اشهر مرة واحدة)

١ - دائرة الاركان :

- كتب الدراسة العسكرية والمطبوعات الاخرى

٢ - مديرية الطيران المدني :

- الكراسيات والنشرات والاعلانات المعلقة الخ

٣ - الكلية الملكية العسكرية :

- المطبوعات

٤ - المدرسة الثانوية العسكرية :

- المطبوعات

وزارة المواصلات والاشغال

- التقرير الإداري (سنوي)

١ - مديرية البريد والبرق العامة :

• النشرة

• نشرة المدير العام

• دليل التلفون

٢ - مديرية السكك الحديدية العام :

تقرير عن ادارة السكك الحديدية (ينشر سنويا باللغتين العربية والانكليزية على

• حدة)

• تعريف العربات (قائمة بانظمة الاجور)

• دليل السفر وكراسات ونشرات الخ

• جدول اوقات سير القطارات

• تعريف البضائع (انظمة الشحن)

٣ - مديرية الميناء والملاحة العامة :

التقرير الادارى عن ميناء البصرة (ينشر باللغتين العربية والانكليزية على حدة).

٤ - كلية الهندسة :

الكتب السنوية والكاتولوجات الخ

وزارة المعارف

التقرير السنوى عن سير المعارف (ينشر باللغتين العربية والانكليزية على حدة).

• منهج الدراسات الابتدائية

• منهج الدراسات الثانوية

• نظام البعثات العلمية

• نظام المدارس الابتدائية الاميرية

• المنهج السنوى للالعاب بين المدارس

• المعلم الجديد (مجلة)

• التقرير الادارى

١ - مديرية التعليم العامة :

- شعبة المطبوعات (التأليف والنشر)
- الكتب المدرسية واوراق الامتحانات والمجلات الفنية العلمية النخ

٢ - مديرية الآثار القديمة العامة :

- تقرير عن الحفريات في العراق (ينشر باللغتين العربية والانكليزية على حدة)

٣ - المتحف العراقي :

- الدليل ومطبوعات فنية النخ

٤ - المكتبة :

- الفهرست العام وسجلات خاصة

٥ - دار المعلمين العالية :

- الكتب السنوية والكاتولوجات واوراق الامتحانات النخ

٦ - كلية الحقوق :

- الكتب السنوية والكاتولوجات واوراق الامتحانات النخ

٧ - معهد الرياضة البدنية :

- الكتب السنوية والكاتولوجات واوراق الامتحانات النخ

٨ - المدارس الثانوية :

- الكتب السنوية والكاتولوجات واوراق الامتحانات النخ

وزارة الاقتصاد :

- التقرير السنوي

١ - مديرية الاقتصاد العامة :

- (مديرية الاحصاء)

- المجموعة الاحصائية السنوية العامة (باللغتين العربية والانكليزية)

- نشرة الاحصاءات الشهرية (باللغتين العربية والانكليزية)
- لائحة سؤالات واستمارات الخ
- تقارير و خلاصات احصائية ومجموعات أخرى
- نشرة عن تجارة العراق ونشرة الاحصائية (باللغتين العربية والانكليزية)

٢ - مديرية الزراعة العامة :

- التقرير السنوى
- كراسات ومناشير (باللغتين العربية والانكليزية)
- نشرة
- منشور
- مذكرة (تقارير او رسالات عن مواضيع مختلفة)

٣ - مديرية أمور البيطرة العامة :

- التقرير السنوى (يشر باللغتين العربية والانكليزية)

٤ - غرفة الزراعة :

- التقارير السنوية والاحصاءات والنشرات الخ ...

٥ - غرفة التجارة :

- مجلة غرفة تجارة بغداد
- التقارير السنوية والاحصاءات والنشرات الخ ...

٦ - جمعية التمور بالبصرة :

- الحسابات الشهرية
- الوقائع والمحاضر
- التمور (وصناعة التمور فى العراق يصدر سنويا)

وزارة الشؤون الاجتماعية

- التقرير الادارى السنوى

١ - مديرية الصحة العامة :

- التقرير الصحي السنوى (ينشر باللغتين العربية والانكليزية على حدة)
- مجموعة الاحصاءات الحياتية فى العراق
- تقرير مديرية صحة العاصمة

٢ - مقتشية الصحة العامة :

- تقرير مفتش الشؤون الصحية العام

٣ - كلية الطب :

- الكتب السنوية والكتاتولوجات واوراق الامتحانات الخ ...

٤ - كلية الصيدالية :

- الكتب السنوية والكتاتولوجات واوراق الامتحانات الخ

٥ - مدرسة الموظفين الصحيين :

- الكتب السنوية الخ ...

٦ - مدرسة الممرضات :

- الكتب السنوية والكتاتولوجات واوراق الامتحانات الخ ...

٧ - مدرسة القابلات :

- الكتب السنوية والكتاتولوجات واوراق الامتحانات الخ ...

لجنة اسالة الماء لمنطقة بغداد

- التقرير الادارى

ادارة الاوقاف

- التقرير السنوى

دار العلوم :

- الكتاب السنوى والمنهج واوراق الامتحانات الخ ...

اتفاق عام حول النقطة الرابعة للتعاون الفني بين العراق والولايات
المتحدة الامريكية الموقع عليه في بغداد في ١٠ نيسان ١٩٥١ اصبح
نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢ حزيران ١٩٥١

تاریخچه ای که در این کتاب آمده است

در سال ۱۵۸۱ در این شهر اتفاق افتاد

در سال ۱۵۸۱ در این شهر اتفاق افتاد

اتفاق عام حول النقطة الرابعة للتعاون الفني

بين العراق والولايات المتحدة الاميركية

المقدمة

« ان الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية نظرا لوجود المصالح المشتركة التي تربط شعبيهما في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي وان تعاونهما في تبادل المعلومات الفنية ومختلف الفنون سيساعد على بلوغ هذا الهدف •

ونظرا الى أن تبادل المعلومات الفنية ومختلف الفنون سيقوى الضمان المشترك لشعبيهما وينمي مواردهما في سبيل صيانة سلامتهما واستقلالهما •

ونظرا الى ان الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية توافقان على مشاركة احدهما الاخرى في ترويج التفهم الدولي وحسن النية وصيانة السلم العالمي وتعهدهما القيام بأى عمل قد يتفقان عليه لرفع أسباب التوتر الدولي قد اتفقتا على ما يأتي:-

المادة - ١

المساعدة والتعاون

١ - تتعهد كل من حكومتى العراق والولايات المتحدة الاميركية بالتعاون مع بعضهما في تبادل المعلومات الفنية ومختلف الفنون وفي النشاط المتعلق بها التي تعود بالفائدة على النمو المتوازن والموحد لموارد العراق الاقتصادية وقابلياته الانتاجية وتنفيذ برامج ومشاريع التعاون الفني الخاصة بموجب احكام اتفاقات مكتوبة مستقلة عن هذه تخص المشاريع والبرامج المتقدمة يتوصل اليها فيما بعد بين الممثلين العراقيين المعيّنين لهذا الغرض وبين ادارة التعاون الفني للولايات المتحدة الاميركية •

٢ - تسعى الحكومة العراقية بواسطة ممثلها المعيّنين لهذا الغرض بالتعاون مع ممثلى ادارة التعاون الفني للولايات المتحدة الاميركية وممثلى المؤسسات الدولية المختصة الذين هم من تبعية دول هي في حالة سلم مع العراق لتوحيد وتنسيق كافة برامج التعاون الفني التي تنفذ في العراق •

٣ - تتعاون الحكومة العراقية في تبادل المعلومات الفنية ومختلف الفنون مع البلدان الاخرى التي هي في حالة سلم مع العراق والمساهمة في برامج التعاون الفني التي لها علاقة بالبرامج التي تنفذ بموجب هذا الاتفاق •

٤ - تسعى الحكومة العراقية ضمن حدود امكانياتها للاستفادة فعليا من نتائج المشاريع الفنية التي تنفذ في العراق •

٥ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما بناء على طلب احدهما في أية مسألة تتعلق بنظيق هذا الاتفاق على اتفاقات المشاريع التي يمكن عقدها في المستقبل وعلى الاعمال والترتيبات المنفذة بموجب هذه الاتفاقات •

٦ - من المفهوم لدى الطرفين المتعاقدين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية بأن هذا الاتفاق سوف ينفذ مع مراعاة مبادئ ومقررات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بالمساعدات الفنية ما هو مبين في الفقرة (٤) (د) من قرار الهيئة المرقم (٢٠٠) المتخذ من قبل مجلس الجمعية في ٤ كانون الاول ١٩٤٨ في موضوع المساعدات الفنية للانماء الاقتصادى •

المادة - ٢

الاستعلامات والتشعر

١ - تقوم الحكومة العراقية بتبليغ حكومة الولايات المتحدة الاميركية بالمعلومات التالية بالشكل وبالقرارات التي يتفق عليها الطرفان •

(أ) المعلومات المتعلقة بالمشاريع والبرامج والاجراءات والاعمال التي تنفذ بموجب هذا الاتفاق وبضمنها بيان عن كيفية استعمال الاعتمادات المخصصة والمواد والعدد المجهزة والخدمات المسداة بموجب هذا الاتفاق •

(ب) المعلومات التي تتعلق بالمساعدات الفنية التي طلبت أو ستطلب من أى قطر آخر او مؤسسة دولية •

٢ - تقوم كل من حكومتى العراق والولايات المتحدة الاميركية بنشر تقارير دورية مرة واحدة في السنة على الأقل في بلاديهما عن برامج التعاون الفني التي تم انجازها بموجب هذا الاتفاق وان تتضمن تلك التقارير معلومات عن استعمال الاعتمادات والمواد والعدد والخدمات •

٣ - تسعى كل من حكومتى العراق والولايات الاميركية لنشر اغراض وسير تقدم منهاج التعاون الفنى بموجب هذا الاتفاق •

المادة - ٣

الاتفاقات المتعلقة بالمناهج والمشاريع

١ - تتضمن اتفاقات المناهج والمشاريع المشار اليها فى الفقرة الاولى من المادة الاولى المتقدمة احكامها تتعلق بالخطط والاصول الادارية وكيفية التصرف أو احتساب الاعتمادات ومساهمة كل فريق بنفقات المنهاج أو المشروع وبيان المعلومات التفصيلية على النهج الذى ورد فى الفقرة الاولى من المادة الثانية اعلاه •

٢ - تعفى الاعتمادات والمواد والعدد التى تستوردها حكومة الولايات المتحدة الاميركية الى العراق بناء على طلب من الحكومة العراقية بموجب اتفاقات المناهج والمشاريع من الضرائب ورسوم الخدمات وما يفرض على الودائع والمبالغ المستثمرة ومن تقييدات العملة

٣ - توافق الحكومة العراقية على المساهمة بقدر مناسب من نفقات مناهج ومشاريع المساعدات الفنية حسبما يتفق عليه بين الطرفين فى اتفاقات المناهج والاعمال الوارد ذكرها فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة •

المادة - ٤

الموظفون

يعفى جميع مستخدمى حكومة الولايات الاميركية المعينون للعمل فى العراق فى مشاريع وبرامج المساعدة الفنية وكذلك افراد عوائلهم الذين يصطحبونهم الى العراق من ضرائب الدخل والضمان الاجتماعى على ايراداتهم التى تخضع لضريبتى الدخل والضمان الاجتماعى فى الولايات المتحدة الاميركية ويعفون كذلك من ضريبة الملكية على ممتلكاتهم المخصصة لاستعمالهم الشخصى • ويعامل هؤلاء المستخدمون ومن يصحبهم من افراد عوائلهم بنفس المعاملة المطبقة بحق الاعضاء الدبلوماسيين فى السفارة الاميركية فى بغداد فيما يتعلق بدفع الرسوم الكمركية وضرائب الاستيراد وعلى الامتعة الشخصية والعدد والتجهيزات المستوردة الى العراق لاستعمالهم الشخصى •

المادة - ٥

تاريخ التنفيذ والتعديل ومدة الاتفاق

١ - يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ ابرامه من قبل مجلس الامة العراقي ويبقى نافذ المفعول الى مدة ثلاثة اشهر بعد ابلاغ احدى الحكومتين الحكومة الاخرى تحريريا بنيتها لانهائة •

٢ - اذا ارتأت احدى الحكومتين خلال مدة العمل بهذا الاتفاق وجوب اجراء تعديل فعلها ابلاغ الحكومة الاخرى بذلك تحريريا وعندئذ تقوم الحكومتان بالتشاور لغرض الاتفاق على تعديل •

٣ - يجوز ان تبقى المشاريع الفرعية والاتفاقات والتدابير الاخرى التي قد يتفق عليها نافذة المفعول الى ما بعد انتهاء هذا الاتفاق وذلك بموجب الترتيبات التي قد تضعها الحكومتان •

وتأييد لما تقدم فقد وقع الموقعان ادناه المفوضان من حكومتيهما حسب الاصول على هذا الاتفاق •

كتب بنسختين باللغة العربية والانكليزية في بغداد في اليوم العاشر من شهر نيسان ٩٥١ الموافق لليوم الرابع من شهر رجب سنة ١٣٧٠ الهجرية •

عن حكومة الولايات المتحدة الاميركية
ادوارداس • كروكر
السفير

عن الحكومة العراقية
توفيق السويدي
وكيل وزير الخارجية

اتفاق بين العراق وحكومة الولايات المتحدة الامريكية لتمويل التبادل

الثقافى الموقع عليه فى بغداد بتاريخ ١٦ آب ١٩٥١ ويعتبرا

نافذا اعتبارا من التاريخ المذكور

البيان

في حق الامانة والصدق والعدل

الحمد لله الذي جعلنا من اولاد نبيه صلى الله عليه وسلم
وهم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت
الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت

الحمد لله الذي جعلنا من اولاد نبيه صلى الله عليه وسلم
وهم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت
الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت

والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي جعلنا من اولاد نبيه صلى الله عليه وسلم
وهم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت
الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت

والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي جعلنا من اولاد نبيه صلى الله عليه وسلم
وهم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت
الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت

الحمد لله الذي جعلنا من اولاد نبيه صلى الله عليه وسلم
وهم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت
الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت الذين هم اهل البيت

عن الحكومة العراقية	عن الحكومة العراقية
توقيع السيد	توقيع السيد
وكيل وزير الخارجية	وكيل وزير الخارجية

اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة
الاميركية لتمويل مناهج التبادل الثقافي

ان الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية :

بناء على رغبتهما في توسيع علاقات التفاهم المتبادل بين شعبي العراق والولايات المتحدة الاميركية بواسطة توسيع تبادل المعرفة والكفاءات المهنية عن طريق الاتصالات الثقافية .

وبالنظر الى ان المادة ٣٢ (ب) من تشريع الاموال الفائضة للولايات المتحدة لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون العام رقم ٥٨٤ المبرم من قبل الكونغرس الاميركي التاسع والسبعين تنص على ان لوزير الخارجية الاميركية ان يعقد اتفاقا مع اية حكومة اجنبية لتمويل بعض الفعاليات الثقافية لتلك الحكومة باستعمال عملة أو اعتمادات عملة تلك الحكومة التي تحصل بتيجة توفير الاموال الفائضة .

وبالنظر الى ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية قد استلمت من حكومة العراق مبالغ عن ائمان المخلفات الحربية .

فقد اتفقنا على ما يأتي :-

المادة الاولى

تنشأ مؤسسة تعرف بالمؤسسة الثقافية الاميركية في العراق وتسمى فيما بعد « بالمؤسسة » التي ستعترف بها حكومتا العراق والولايات المتحدة الاميركية باعتبارها منظمة اوجدت واسست لتسهيل ادارة المنهج الثقافي الذي تموله الاعتمادات للموضوعة تحت تصرف المؤسسة من قبل حكومة الولايات المتحدة وفق ما جاء في المادة ٣٢ (ب) من تشريع الاموال الفائضة للولايات المتحدة لسنة ١٩٤٤ المعدل وذلك بموجب شروط الاتفاق الحالي :

وفيما عدا ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا الاتفاق فان المؤسسة ستستثنى من القوانين الداخلية والمحلية للولايات المتحدة الاميركية بقدر مالها من علاقة باستعمال وصرف العملات واعتمادات العملات للاغراض الواردة في الاتفاق الحالي . وستعتبر هذه المبالغ في العراق على انها اموال حكومة اجنبية .

ان المبالغ المعدة بموجب الاتفاق الحالي ضمن الشروط والتحديدات الواردة فيه ستستعمل من قبل المؤسسة او ما يتفرع منها حسبما يجري الاتفاق عليه بين حكومة العراق وحكومة الولايات المتحدة الاميركية للاغراض الآتية :-

١ - تمويل الدراسات والبحوث العلمية والفعاليات الثقافية الاخرى لمواطني الولايات المتحدة الاميركية في المدارس والمعاهد العالية في العراق . او للمواطنين العراقيين في مدارس الولايات المتحدة او المعاهد العالية الواقعة خارج الولايات المتحدة القارية وجزر الهاواي والاسكا (ومن ضمنها جزر الوشيان) وبورتوريكو وجزر فرجين . بما في ذلك اجور النقل والدراسة والاعاشة والنفقات الاخرى الناشئة عن الفعاليات المدرسية . او .

٢ - صرف اجور النقل للمواطنين العراقيين الذين يرغبون في الالتحاق بالمدارس والمعاهد العالية الاميركية في الولايات المتحدة وجزر هاواي والاسكا (بما في ذلك جزر الوشيان) وبورتوريكو وجزر فرجين على ان لا يسبب التحاقهم هذا حرمان مواطني الولايات المتحدة فرصة الانتماء الى هذه المدارس والمعاهد .

المادة الثانية

وتمشيا مع الاغراض السابقة الذكر فللمؤسسة ان تمارس وفقا لنصوص الاتفاق الحالي جميع الصلاحيات اللازمة لتطبيق اغراض الاتفاق الحالي ومن ضمنها مايلي :-

١ - تصميم المناهج واختيارها وتنفيذها وفقا لاغراض المادة ٣٢ (ب) من تشريع الاموال الفائضة للولايات المتحدة لسنة ١٩٤٤ المعدل ولاغراض الاتفاق الحالي .

٢ - تقدم الى مجلس المنح الدراسية الاجنبية المنصوص عليه في تشريع الاموال الفائضة للولايات المتحدة لسنة ١٩٤٤ المعدل توصياتها عن الطلاب والاساتذة والعلماء الباحثين المقيمين في العراق وعن المؤسسات العراقية ذات الكفاءة للمشاركة في المنهج وفقا للتشريع المشار اليه .

٣ - تقدم الى مجلس المنح الدراسية الاجنبية المشار اليه اعلاه توصياتها عن المؤهلات التي يتقوى على اساسها المشاركون في المناهج وفقا لما تراه ضروريا لتحقيق اغراض واهداف الاتفاق الحالي .

٤ - تخول امين صندوق المؤسسة او اي شخص تعينه المؤسسة استلام المبالغ التي تودع في المصارف باسم امين صندوق المؤسسة او اي شخص آخر يعين بدلا منه .

ويكون تعيين امين الصندوق او من يقوم مقامه بموافقة وزير الخارجية للولايات المتحدة الاميركية وعلى امين الصندوق ان يودع المبالغ التي يتسلمها في مصرف او مصارف يعينها وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية .

٥ - تخول اتفاق المبالغ وتقديم المنح والسلف للاغراض التي أقرها الاتفاق الحالي .

٦ - تعد ما يلزم لتدقيق حسابات امين صندوق المؤسسة بصورة دورية وفقا لتعليمات المدققين الذين يعينهم وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية .

٧ - تستخدم موظفا تنفيذيا مع هيئة ادارية وكتابية وتعين وتخول صرف الرواتب والاجور لهؤلاء من المبالغ المتوفرة بموجب الاتفاق الحالي .

المادة الثالثة

ان جميع الالتزامات والتعهدات والنفقات التي تقرها المؤسسة تكون تابعة لميزانية سنوية يصادق عليها وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية وفقا للانظمة التي يعينها .

المادة الرابعة

تودع ادارة وتوجيه شؤون المؤسسة الى مجلس المديرين المؤلف من ستة اعضاء (والذي يدعى فيما بعد بالمجلس) على ان يكون ثلاثة من هؤلاء من المواطنين العراقيين . ويكون رئيس البعثة الدبلوماسية الاميركية في العراق (والذي سيدعى فيما بعد « رئيس البعثة ») الرئيس الفخري للمجلس ويكون صوته ملزما عند تساوي الاصوات . وهو الذي يعين رئيس المجلس . ولهذا الرئيس حق التصويت بصفته عضوا في المجلس .

ولرئيس البعثة سلطة تعيين وتبديل الاعضاء الاميركيين في المجلس الذين يكون واحد منهم على الاقل موظفا في الهيئة السياسية الاميركية في العراق . كما ان لحكومة العراق سلطة تعيين وتبديل الاعضاء العراقيين في المجلس . وتكون خدمة اعضاء المجلس من بداية تعيينهم حتى الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول الذي يلي تأريخ التعيين . ويجوز اعادة تعيينهم اما الشواغر التي تنشأ عن استقالة العضو او نقل مسكنه خارج العراق او انتهاء مدة خدمته او لأي سبب آخر فتسد وفقا لطريقة التعيين المبينة في هذه المادة .

ان خدمة الاعضاء تكون بدون مقابل وللمجلس ان يخول صرف النفقات الضرورية لهم لحضور اجتماعات المجلس ولانجاز المهام الرسمية التي يعهد بها اليهم من قبل المجلس .

المادة الخامسة

يضع المجلس الانظمة ويعين اللجان التي يراها ضرورية لتسيير شؤون المؤسسة .

المادة السادسة

ان التقارير التي تقبل شكلا ومعنى لدى وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية تنظم سنويا عن أعمال المؤسسة وتقدم الى كل من الحكومة العراقية ووزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية .

المادة السابعة

يكون المكتب الرئيسي للمؤسسة في عاصمة العراق . ويجوز عقد اجتماعات المجلس او اللجان التابعة له في اي مكان آخر يقرره المجلس من وقت الى آخر وكذلك يمكن أن تكون أعمال أى موظف من موظفي المؤسسة أو هيئتها في المكان الذي يرافق عليه المجلس .

المادة الثامنة

يقدم وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية النفقات التي يقرر المجلس صرفها بعملة عراقية مقدارها عما قيمته ١٥٠.٠٠٠ دولارا اميركيا خلال السنة التقويمية الواحدة وذلك من العملة العراقية المسجلة لحساب وزير المالية الولايات المتحدة الاميركية والمتوفرة لاجراض هذا الاتفاق وفقا لقانون الولايات المتحدة .
ولا يجوز ان تزيد هذه المبالغ عن حدود الميزانية المقررة بموجب المادة الثالثة من هذا الاتفاق .

المادة التاسعة

تبذل حكومتا العراق والولايات المتحدة الاميركية مساعيهما لتسهيل تبادل مناهج تبادل الاشخاص المقررة في هذا الاتفاق وتعملان على حل المشاكل التي تنشأ من جراء تطبيقها .

المادة العاشرة

حيثما يرد في الاتفاق الحالي تعبير «وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية» فالمقصود منه وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية او اي موظف في حكومة الولايات المتحدة الاميركية يعينه الوزير المذكور ليقوم مقامه .

المادة الحادية عشرة

يمكن تعديل هذا الاتفاق بتبادل المذكرات الدبلوماسية بين الحكومة العراقية
وحكومة الولايات المتحدة الاميركية .

المادة الثانية عشرة

يعتبر هذا الاتفاق الحالي نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه .
واعترافا بذلك فان الموقعين ادناه المخولين من قبل حكومتيهما قد وقعا الاتفاق
الحالي .

في سنة ثمان مائة وثمانين

في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين

في سنة ثمان مائة وثمانين

في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين

في سنة ثمان مائة وثمانين

في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين

في سنة ثمان مائة وثمانين

في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين

في سنة ثمان مائة وثمانين

في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين
في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وثمانين في يوم الاثنين

الاتفاق بين العراق ومؤسسة المساعدات التعاونية

الامريكية لأوروبا

الموقع عليه ببغداد بتاريخ ٥ حزيران ١٩٥١ واعتبر نافذا

من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٧-٤-١٩٥٢

الاتفاق

بين الحكومة العراقية

ومؤسسة المساعدات التعاونية الاميركية لاوروبا

لما كان شعوب النصف الغربى من الكرة الارضية الذين يؤلفون وحدة انسانية مشتركة يرثون للحالة التعسة التى صار اليها ضحايا الحرب فى ما وراء البحار •
ولما كانوا قد تجنبوا احوال الحرب لمجرد عوارض جغرافية فانهم يرغبون بمشاركة مواردهم مع اولئك الذين هم أقل حظا منهم •

وحيث ان مؤسسة المساعدات الاميركية التعاونية لاوروبا (والتي سيشار اليها فيما بعد بالمؤسسة) فقد نظمت لتمكين الاشخاص والهيئات فى النصف الغربى من الكرة لمساعدة الاشخاص والهيئات فيما وراء البحار بهدايا من اطعمة وبضائع ضرورية أخرى تقدم لهم من الخارج وحيث ان الحكومة العراقية (التي سيشار اليها فيما بعد بالحكومة) ترحب بهذه المساعدة التى تقدم عن طريق المؤسسة الى الاشخاص والمؤسسات فى العراق •

ان الحكومة العراقية التى يمثلها وزير الشؤون الاجتماعية معالى السيد ماجد مصطفى ومؤسسة المساعدات التعاونية الاميركية لاوروبا التى يمثلها المستر بول كوملى فرانش قد اتفقتا على ما يأتى :-

(١) ان الهدف الاساسى من هذا الاتفاق هو تسهيل وزيادة الهدايا الاختبارية من الطعام والبضائع الاخرى الضرورية المرسلة من قبل اشخاص ومؤسسات خارج العراق الى أشخاص ومؤسسات معترف بها قانونا فى العراق يتم تعيينهم وتعيينها من قبل أو بالنيابة عن المتبرعين • يمكن ادخال هدايا من مختلف البضائع وفقا لاحكام هذه الاتفاقية بناء على اتفاق يتم بين الطرفين ولكن فيما عدا ما يتفق عليه الطرفان فان تعبير (بضائع) يشير بصورة خاصة الى رزم الهدايا الواردة فى الجدول (آ) المرفق والى محتوياتها •

(٢) ان المؤسسة سوف :

(أ) تصدر لقاء مبالغ مدفوعة من قبل اشخاص ومؤسسات خارج العراق فقط مساعدات من هدايا تمثل البضائع التى يجب ان تسلم الى اشخاص او جماعات او مؤسسات معترف بها قانونا فى العراق وتعين من قبل المتبرعين او بالنيابة عنهم •

(ب) تقدم ارساليات من الهدايا من هذا القليل لتسليمها الى من يمثلها فى العراق من الذين طلبت لهم ولصالحهم •

(ج) تحصل على بضائع من صادر خارج العراق وبصورة خاصة فى الولايات المتحدة وتنظم تسليمها فى العراق بمقادير كافية لاجراء تسليمها كما هى الحال بالنسبة الى المساعدات من الهدايا المرسله الى لعراق والتي لا تزال باقية •

(د) تقرر حصة من من الاعتماد المرصد فى الميزانية الذى يتبقى لدى المؤسسة بعد خصم التكاليف والتبعات التى تتحملها على أن تكون تلك الحصة لفائدة العراق وذلك لاغراض الاغاثة والاسكان والاعمار والاهداف الخيرية الاخرى لفائدة العراق ويكون تقرير الحصة المذكورة على أساس تلك النسبة من الميزانية التى تزيد عن المساعدات المخصصة للعراق وان المؤسسة سوف تستشير الحكومة حول الاستفادة المقترحة من أية مبالغ تخصص بحسب الحاجة •

(٣) تخول الحكومة المؤسسة عند اعترافها بفائدة الاعمال التى تقوم بها المؤسسة بالتعاقد مع أو الاستفادة من خدمات هيئة تتمتع بتسهيلات فى العراق وذلك لتسليم وتوزيع المساعدات من الهدايا المرسله الى من يتقبلها فى العراق والهدايا من البضائع التى تقدم اليهم عن طريق المؤسسة • وتتخب المؤسسة الهيئة المذكورة على أن تستشير الحكومة عند حصول تغيير فى انتخاب هذه الهيئة بين آن وآخر • وعلى أية حال فان المؤسسة مخولة بالقيام بنفسها بالتسليم والتوزيع عندما لا تتوفر الترتيبات الكافية التى تبعث على رضاها •

ان المقصود من تعبير « الهيئة الموزعة » الذى يرد فى هذا الاتفاق انه يشير الى الهيئة التى تنتخبها المؤسسة نفسها فى حالة قيامها بالتسليم والتوزيع بنفسها •

(٤) ان الحكومة :

(آ) تعفى من كافة الرسوم الهدايا من البضائع التى تقدمها المؤسسة وفقا لاحكام هذا الاتفاق والتجهيزات واللوازم التى تقدمها الى الهيئة الموزعة وذلك بقصد القيام بالاعمال المقصودة من هذا الاتفاق والتجهيزات واللوازم التى تستوردها المؤسسة لاغراضها الخاصة فى أية عملية من هذه العمليات •

(ب) لا تستوفى أية رسوم أو مكوس أو ضرائب :

١ - عن البضائع المهداة والتي تقدمها المؤسسة اما بنفسها أو عن طريق الهيئة الموزعة أو من يتقبلها

٢ - من المؤسسة أو ممتلكاتها أو أموالها أو دخلها أو أعمالها أو صفقاتها أو الرواتب أو المكافآت الاخرى التي تدفعها المؤسسة الى موظفيها غير العراقيين والذين لا يقيمون في العراق وذلك عن الخدمات الشخصية التي يقومون بها أو •

٣ - من الهيئة الموزعة أو ممتلكاتها أو أموالها أو دخلها أو أعمالها أو صفقاتها فيما يتعلق بالاعمال المقصودة من هذا الاتفاق •

(ج) تتعهد بأن لا تكون البضائع المهداة والتي تقدمها المؤسسة خاضعة للاستيلاء أو نزع الملكية أو الاستعمال في غير الاغراض التي قصدها المتبرعون قبل أو بعد تسليمها الى مستلميها الآخرين في العراق •

(د) تعتبر هذه البضائع مكلمة وغير خاضعة لانظمة التموين •

(هـ) اعطاء نفس الاسبقية الى الاطعمة والتجهيزات واللوازم التي تقدمها المؤسسة وفقا لاحكام هذا الاتفاق بالنسبة الى التفريغ والتسليم والحزن والنقل أسوة بالتجهيزات الاخرى التي تستورد للاغاثة والاسكان وتوفير كافة خدمات التفريغ والتسليم والحزن والنقل الممكنة بأسعار الحكومة وتقديم كافة المساعدات الممكنة لتسهيل الحصول على خدمات من هذا القليل من مصادر أخرى عندما يكون ذلك ضروريا ومتوفرا •

(و) توفير عند الامكان وبصورة مجانية الوسائل الفعالة لمنع سرقة كافة البضائع المهداة والتجهيزات و اللوازم المقدمة وفقا لاحكام هذا الاتفاق بما في ذلك من محافظه الشرطة وتخول وتساعد المؤسسة والهيئة لتوفر هذه المحافظة عندما لا تستطيع القيام بذلك •

(ز) تخول المؤسسة بأن تضع علامات على البضائع المهداة التي تقدمها وذلك بالشكل الذي تراه ملائما وذلك لبيان مصدرها وطريقة استعمالها وتؤكد بأن هذه العلامات سوف لا تزال أو تشوه •

(ح) تكون ملزمة بأن تسمح للمؤسسة في الحصول على تحويل بعملة الولايات المتحدة الامريكية مقابل العملة العراقية التي قد تحتاجها وذلك بسعر لا يقل ملائمة لصالح المؤسسة عن السعر الذي يقدم الى ممثلي الحكومات أو المؤسسات العامة •

(ط) تسهل اعمال المؤسسة والهيئة الموزعة التى تقوم بها وفقا لاحكام هذا الاتفاق بكل وسيلة ممكنة بما فى ذلك اصدار اوراق الاعتماد اللازمة الى الموظفين الذين تعهد اليهم هذه الاعمال وابداء المساعدة فى توفير ترتيبات السكن ومصالح السفر واعطاء الاسبقية وابداء التسهيلات فيما يتعلق بالمواصلات فى الداخل ومع دوائر المؤسسة خارج العراق •

(ى) تسمح للمؤسسة بأن تقوم بتصدير أية بضائع مهددة أو تجهيزات أو لوازم تقدمها المؤسسة من الخارج وتحفظ بملكيته الى خارج العراق على ان لا يكون ذلك خاضعا لتقيدات ورسوم التصدير على ان تستحصل موافقة الحكومة مقدما •

(ك) تخول المؤسسة والهيئة الموزعة بأن تعلن للجمهور فى العراق وفى أى مكان بأن الحكومة توافق على الهدف الذى من أجله عقدت هذه الاتفاقية والاعمال التى تم التعهد بها وفقا لاحكامها •

(ل) تسمح بدخول ضباط الارتباط الاميريكيين الذين تعين المؤسسة عددهم حسبما يترأى لها ضروريا لاداء اعمالها وفقا لاحكام هذا الاتفاق الى العراق على ان تستحصل موافقة الحكومة مقدما •

(٥) تكون المؤسسة حرة فى تعيين خصائص المستلمين الذين تسلم اليهم الاطعمة من المساعدات وذلك عندما يدخل من يقومون بشراء أية مساعدات ذلك وتعتبر المساعدات ذلك • وتعتبر المساعدات التى يتم سحبها بدون تعيين أو لمصلحة الاسعاف العام أو لفائدة جماعة تخويلا للمؤسسة لتعيين خصائص المستلمين • وترحب المؤسسة بتوصيات الحكومة فيما يتعلق بالمستلمين الذين تعينهم المؤسسة فى حالات من هذا القيل •

(٦) لكل من الطرفين انهاء العمل بهذا الاتفاق بعد مرور ١٢٠ يوما من تاريخ الاشعار التحريرى الذى يبلغه الى الطرف الآخر •

(٧) ينفذ هذا الاتفاق اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية •
كتب فى فى اليوم الخامس من شهر حزيران لسنة ١٩٥١ فى مدينة بغداد •

عن مؤسسة المساعدات التعاونية

الاميركية لاوروبا

المدير

بول كوملى فرايش

عن الحكومة العراقية

وزير الشؤون الاجتماعية

السيد ماجد مصطفى

كتب متبادلة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية مؤرخة في

٢١/مارت ١٩٥٤ حول المساعدات العسكرية التي تقدمها

الولايات المتحدة الاميركية الى العراق

صاحب الفخامة

اشرف ان اشير الى مذكرة وزارة الخارجية لشهر آذار ١٩٥٣ التي رجت فيها حكومة الولايات المتحدة تجهيز العراق بالسلاح والى جواب السفارة خلال ذلك المؤرخ في حزيران ١٩٥٣ الذي ابات فيه ان طلب الحكومة العراقية هذا قد لقي اهتمام حكومة الولايات المتحدة البالغ . ويسرني ان علمكم الآن ان حكومة الولايات المتحدة عملت مجبذة هذا الطلب وهي مستعدة لمنح حكومة العراق مساعدات عسكرية بموجب السلطة الممنوحة وفق التشريعات النافذة المفعول وستناسب من حيث النوعية والتوقيت والكمية مع التطورات الدولية في المنطقة بالاضافة الى ذلك فان من المفروض ان اية مساعدة كهذه ستتمحرف وفق الشروط الآتية مضاف اليها اية ترتيبات اخرى قد يتفق عليها بين حين وآخر .

١ - من المفهوم لدى حكومتى ان الحكومة العراقية سوف لا تستعمل المعدات والمواد أو الخدمات التي قد تزود بها الا لغرض المحافظة على الامن الداخلى والدفاع المشروع عن النفس وانها سوف لا تقوم بأى عمل اعتدائى ضد أية دولة أخرى .

٢ - من المفهوم لدى حكومتى ايضا ان الحكومة العراقية توافق على :

(أ) المشاركة فى تنمية روح التفاهم والتقارب الدولى وصيانة السلم العالمى .

(ب) تتخذ من التدابير بالاتفاق المتبادل لازالة اسباب التوتر الدولى .

(ج) تعمل فى نطاق استقرارها السياسى والاقتصادى فى المساهمة مساهمة تامة بقدر ما تسمح به طاقتها البشرية ومواردها وتسهيلاتهما واوضاعهما الاقتصادية العامة لتنمية وادامة قوتها الدفاعية والقوة الدفاعية للعالم الحر .

(د) تتخذ التدابير المعقولة المطلوبة لتنمية قابليتها الدفاعية .

(هـ) وتتخذ الخطوات المناسبة لتأمين الاستفادة التامة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تجهزها الولايات المتحدة .

٣ - (أ) تقوم الحكومة العراقية بما يتفق وميثاق الامم المتحدة بتجهيز حكومة الولايات المتحدة او اية حكومات اخرى حسبما قد يتفق عليه بأية معدات و مواد وخدمات مما يفيض من احتياجات العراق نفسه او اية مساعدات

اخرى قد يتفق عليها وذلك لغرض زيادة مقدرتها على الدفاع عن النفس الفردى أو الجماعى ولتسهيل مساهمتهم فى نظام السلامة العامة الخاصة بالامم المتحدة مساهمة فعالة .

(ب) وعلاوة على ذلك فان من المفهوم لدى الحكومة العراقية ان حكومة الولايات المتحدة قد تلتبس الحكومة العراقية تسهيل انتاج وتصدير مواد اولية او شبه مصنوعة مما قد توجد في العراق الى الولايات المتحدة والتي تحتاجها الاخيرة بسبب نقص او احتمال حصول النقص في موارها بموجب شروط واحوال يتفق عليها • تتخذ الترتيبات لهذا النقل بعد ان يوءخذ بنظر الاعتبار

الاحتياجات المعقولة للاستعمال المحلي والتصدير التجاري للعراق •

٤ - ومن المفهوم ايضا ان حكومتكم سوف لا تنقل ملكية او حيازة اى من المعدات والمواد والمعلومات والخدمات التي تجهز بها قبل حصولها مقدما على موافقة حكومة الولايات المتحدة • وان حكومتكم ستحافظ على سلامة اى من المواد والمعلومات والخدمات المجهزة لها كما انها سوف تبحث الترتيبات المناسبة عند الطلب اليها لمحافظة براءة وحقوق الاختراع التي تخص مجهود الدفاع •

٥ - ولتأمين اقصى حد ممكن لمصاحبة الحكومتين المشتركة لتحقيق اهداف هذا الاتفاق تقترح الترتيبات التالية ايضا :

(أ) تقوم الحكومة العراقية بوضع اصول تهدف الى حماية اية مبالغ مخصصة او ناشئة عن أى منهاج مساعدة تعهدت به حكومة الولايات المتحدة من الحجز أو المصادرة أو أية تدابير قانونية أو ادارية اخرى •

(ب) تقوم الحكومة العراقية بدفع كافة الرسوم والعوائد الكمركية والضرائب والعوائد المحلية (ان وجدت) عن التجهيزات والمواد المستوردة الى العراق وفق الفقرة ١ من هذه المذكرة بموجب القوانين العراقية المعمول بها •

(ج) تقدم الحكومة العراقية الى حكومة الولايات المتحدة وفق تعامل مرضى باعادة اية معدات او مواد سبق ان جهزت بموجب هذا الاتفاق والتي سوف لا تحتاج اليها او التي لا تستعملها كليا للاغراض المذكورة في الفقرة (١) •

(د) توافق الحكومة العراقية على قبول موظفي حكومة الولايات المتحدة الذين يقومون في الاراضى العراقية بتنفيذ مسؤولياتها بموجب هذا الاتفاق والذين سيمنحون التسهيلات والصلاحيات للملاحظة تقدم المساعدات المقدمة بموجب

هذا الاتفاق • ان عدد الاشخاص الذين يعينون بموجب هذه الفقرة يتم بالتفاهم

المبادل بين الحكومتين حسب تقدم المنهاج •

يمنح الموظفون المعينون لهذا الغرض نفس الصفة والامتيازات والصيانات التي يتمتع بها موظفو البعثات الفنية الأمريكية والتي تعمل في الوقت الحاضر في العراق بموجب الاتفاقيات النافذة .

(هـ) توافق الحكومة العراقية على تشميل نفس الامتيازات التي يتمتع بها الموظفون المعينون للعراق بموجب شروط اتفاق مساعدات التعاون الفنية المؤرخ في ١٠ نيسان ١٩٥١ بين الولايات المتحدة والعراق على الموظفين المعينين في العراق بموجب هذا الاتفاق وذلك فيما يتعلق باستيراد الامتعة الشخصية لغرض استعمالهم الخاص .

(و) ستمنح الحكومة العراقية بموجب الترتيبات النافذة لتقديم التسهيلات والمساعدات الاخرى لاختصاصي بعثات الولايات المتحدة الذين يعملون بموجب الاتفاقيات النافذة دنائير عراقية لتغطية مصاريف هؤلاء الموظفين في العراق في خلال تنفيذ هذا الاتفاق .

(ز) تتخذ كل من الحكومتين الاجراءات المناسبة التي تتفق مع سلامتهما لتتوير الرأي العام في بلاديهما عن الاعمال التي ينطوى عليها هذا الاتفاق .

لى الشرف ان اقترح فيما لو نال هذا التفاهم قبول الحكومة العراقية ان ما انطوت عليه هذه المذكرة وجوابكم عليها يكون تفاهما بين حكومتينا ويصبح نافذ المفعول من تاريخ جوابكم عليها . ويظل نافذا لمدة سنة واحدة بعد تسلم اي من الفريقين اشعارا خطيا عن رغبة الطرف الآخر في انهاءه باستثناء نصوص الفقرة (١) و(٤) و (٥) و (٥ - ج) التي تظل نافذة الى حين الاتفاق على خلافها بين الحكومتين .

تفضلو يا صاحب الفخامة . . .

(توقيع)

بارتن واى . بـيرى

صاحب الفخامة

فاضل الجمالى

وكيل وزير الخارجية لمملكة العراق

وزارة الخارجية
المكتب الخاص

خ/١١٢٠/١١٢٠/٥٠٠
٢١ نيسان ١٩٥٤

صاحب المعالي

اتشرف باعلام معاليكم بتسلم مذكرتكم الجوابية المرقمة ٦٧٧ والمؤرخة في ٢١ نيسان ١٩٥٤ على مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢١ مارت ١٩٥٣ والتي طلبت فيها الحكومة العراقية المساعدات العسكرية من حكومة الولايات المتحدة ويسرني ان اعلمكم ان الحكومة العراقية قررت مع وافر الشكر والامتنان قبول تلك المساعدات وفق الاسس التي انطوت عليها مذكرة معاليكم المشار اليها أعلاه .

لى الشرف ان انتهب الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامى .

توقيع
فاضل الجمالى

معالى المستر بارتن واى . بيرى
سفير فوق العادة ومفوض
لحكومة الولايات المتحدة الامريكية - بغداد

الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية المعقودة بين العراق وايران

- ١ - اتفاق بين العراق وايران لاسترداد المجرمين بالتبادل وقع عليه في بغداد في ٦ كانون الاول ١٩٢٢ •
- ٢ - اتفاقية تبادل الرزم بين العراق وايران موقع عليها في ابى شهر في ٩ كانون الاول ١٩٢٢ •
- ٣ - اتفاقية تبادل الرزم المدفوعة الثمن بواسطة البريد بين العراق وايران موقع عليها في ابى شهر في ٩ كانون الاول ١٩٢٢ •
- ٤ - ترتيبات لتبادل الحوالات النقدية بين العراق وايران موقع عليها في ابى شهر في ٩ كانون الاول ١٩٢٢ •
- ٥ - اتفاق مؤقت لوضع آعدة للعلاقات بين العراق وايران موقع عليه في بغداد في ١١ آب ١٩٢٩ •
- ٦ - اتفاق مؤقت بين العراق وايران بشأن تبليغ الاوراق القضائية موقع عليه في ١٩٣٢/١/٢١ •
- ٧ - اتفاق مؤقت بين العراق وايران المتعلق بتعيين القومسيرين على الحدود موقع عليه في بغداد في ٦ كانون الاول ١٩٣٢ •
- ٨ - معاهدة الحدود بين العراق وايران مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليه في طهران في ٩ تموز ١٩٣٧ •
- ٩ - معاهدة صداقة بين العراق وايران الموقع عليها في طهران ١٨ تموز ١٩٣٧ •
- ١٠ - معاهدة لحل الخلاف بالطرق السلمية بين العراق وايران وقعت في طهران في ٢٤ تموز ١٩٣٧ •
- ١١ - الاتفاق الخاص بتنظيم اعمال لجنة تحديد الحدود العراقية والايرانية الموقع عليه في ٨ كانون الاول ١٩٣٨ •
- ١٢ - اتفاقية مكافحة الجراد بين العراق وايران موقع عليها في بغداد في ٢ كانون الاول ١٩٤٥ •

اتفاق وقتی بین العراق وایران

لأسترداد المجرمین بالتبادل

وقع علیه فی بغداد بتاريخ

٦ كانون الاول ١٩٢٢ • واعتبر نافذا بقرار من مجلس الوزراء

قالوا يا رسول الله اني نرى رجلا

من اهل البيت له من الله نصيب

فحيي اليه بالمسيرة من عبيد الله

فانزلوا رسله من على المنابر فقالوا يا رسول الله

اتفاق وفتى بين العراق وايران

لاسترداد المجرمين بالتبادل

الموقع عليه فى بغداد فى ١٩٢٢/١٢/٦ بقرار من مجلس الوزراء

المادة الاولى

يطلب الاسترداد بواسطة الممثلين السياسيين بقدر ما هو مستطاع فينبغى على المأمورين السياسيين (من قناصل وغيرهم) للحكومة التى تطلب الاسترداد ان يقدموا الى الحكومة التى يطلب الاسترداد منها طلبا مرفقا بالاوراق المدرجة فى المادة الثانية واذا وجدت هذه الحكومة أن هذه الاوراق تتضمن ما يوجب الاسترداد تصدر الاوامر لارجاع المجرم الى حرس حدود الدولة التى طلبت الاسترداد •

المادة الثانية

يجب ان يرفق بطلب الاسترداد صورة مصدقة من حكم اصدرته محكمة نظامية او من امر بالقبض أصدره حاكم تحقيق أو اذن باصداره مع بيان مختصر عن ماهية الجريمة التى صدر ذلك فيها •

المادة الثالثة

على طالب الاسترداد أن يعطى أوصاف المجرم المطلوب على أتم وجه ممكن ويذكر ايضا كل ما من شأنه ان يعين على اثبات شخصيته •

المادة الرابعة

لا يجوز طلب الاسترداد بناء على الجنح والجنايات السياسية ولا بناء على الجنح العسكرية بل فقط بناء على (الجنايات الحقوقية) والجنايات الخطرة (جنحة شديدة) والجرائم الناشئة من الافلاس تعد من الجنايات الحقوقية (جنايات حقوقى) •

اتفاقية تبادل الرزم بين العراق وايران

موقع عليها في ابي شهر في اليوم التاسع من

شهر كانون الاول ١٩٢٢ اعتبرت نافذة من ١ نيسان ١٩٢٣

اتفاقية لتبادل الرزم بين العراق وايران

ان الموقعين ادناه المفوضين تماهلهذا الغرض قد وافقا على المواد الاتية لاجل تاسيس
تبادل الرزم بين ايران والعراق •

المادة الاولى

يجرى تبادل الرزم بصورة منتظمة بين دائرة البريد فى ايران ودائرة البريد فى
العراق بواسطة مصلحة البريد

المادة الثانية

ستقوم دوائر المبادلة بتبادل الرزم بين المملكتين بصورة منفردة وهذه الدوائر ستكون
من جهة ايران • قصر شيرين • والمحمرة وابو شهر ولنكه وبندر عباس ومن جهة العراق
البصرة وبغداد •

المادة الثالثة

ان شروط وانظمة تحديد الوزن والحجم والاستلام والارسال والتبادل والمنوعية
والمرور وتكاليف النقل ومسؤوليات الراسل • والادارات المختصة بذلك وعدم التسليم
وتبديل العنوان والاعادة وبالجمله جميع الشروط الاخرى التى تطبق على مصلحة الرزم
غير المدفوعة الثمن بواسطة البريد ستكون تابعة لاحكام معاهدة الرزم فى مدريد (١٩٢٠)
وبموجب تفاصيل نظاماتها •

المادة الرابعة

واما الشروط التى تطبق على الرزم المدفوعة الثمن بواسطة البريد فانها موضحة
بالاتفاقية الخصوصية التى بين ايرن والعراق المتعقدة بتاريخ الاتفاقية الحالية •

المادة الخامسة

ستخابر الادارات الايرانية والعراقية باسرع مايمكن فى شأن الترتيبات الخصوصية
المتخذة فى ادارتهما لتطبيق مقارلة مدريد (١٩٢٠) مع قانونها الاجرائى •

المادة السادسة

ستنفذ الترتيبات الحالية اعتباراً من ١ نيسان ١٩٢٣ وستبقى نافذة المفعول الى أن
تعدل أو تلغى برضاء الطرفين المتعاقدين .

سيبادل تصديق الترتيبات المذكورة اعلاه باسرع مايمكن تأكيداً على ذلك قد وقع
المندوبان المختصان على الترتيبات الحاضرة .

حررت في نسختين ووقع عليها .

في ابي شهر في اليوم التاسع من شهر كانون الاول ١٩٢٢ .

اتفاقية تبادل الرزم المدفوعة الثمن

بواسطة البريد بين العراق وايران

موقع عليها في ابي شهر في اليوم التاسع من

شهر كانون الاول ١٩٢٢ اصبحت نافذة من ١ نيسان ١٩٢٣

الكتاب الثاني

تتمتع الرعية بحرية كاملة من ١٠ سبتمبر ١٩١٣ وسبقها بعد التمسكون في أن
 يظلوا في رعية المزارع المملوكة
 سبب عدم الرضا في كونه مزارع مملوكة لا يمكن التمسك به في ذلك
 التمسك المستعمل في الرعية المستعملة
 حوزة في مستحقين وبيع عليها
 في ١٠ شهر في اليوم التاسع من شهر كانون الأول ١٩١٣

ونحننا قد يمسكنا ونزاعا رابعة في لقا
 قال سياه قال ما زير يدينا خلعنا
 نه ومسلنا وميلا في بحث زيان في لحيان وقه
 ٣٢٨١ نالينا ١ نه قتلنا متجبا ٣٢٨١ ما كانا نالنا

اتفاقية لتبادل الرزم المدفوعة الثمن بواسطة البريد بين العراق وايران

بناء على لزوم تأسيس تبادل الرزم المدفوعة الثمن بواسطة البريد ما بين الدوائر البريدية العراقية والايرانية المدرجة فى جدول (آ) وافق الموقعان ادناه المفوضان تماما لهذا الغرض على المواد الاتية :-

المادة الاولى

يجوز تبادل الرزم غير المضمونة (مسوكرة) تحت قاعدة دفع الاثمان بواسطة البريد بين دوائر البريد الايرانية المدرجة فى جدول (آ) وبين العراق وستكون هكذا تابعة لعين الانظمة العمومية والاجور المتعلقة بالرزم من صنفها ستكون دوائر المبادلة للمواد المدفوعة الثمن بواسطة البريد فى بغداد والبصرة من جانب العراق وفى المحمرة وابى شهر من جانب ايران •

المادة الثانية

ان الحد الاعظم للمبالغ التى يمكن أخذها على كل رزمة تكون روبية ٦٠٠ •

المادة الثالثة

يجب أن تكون كل رزمة مدفوعة الثمن بواسطة البريد مختومة أو حاملة رقعة مكتوبة عليها كلمات « يدفع ثمنها بواسطة البريد »

المادة الرابعة

تقيد الرزم المدفوعة الثمن بواسطة البريد فى القائمة العمومية المعلقة بالرزم غير المضمونة (مسوكرة) بشرط أن يضاف اليها فى جدول « الملاحظات » كلمات « يدفع ثمنها بواسطة البريد » ويعقبها قيد بالارقام والعبارات بدون تحريف أو حك مبلغ القنود فى الروبيات التى تحول الى الراسل وايضا اسم الراسل وعنوانه الكامل بأحرف واضحة •

المادة الخامسة

يستحصل المبلغ المقتضى تحصيله الى الراسل مع حق اسمى عليه (بموجب السعر الجارى على الحوالات النقدية العادية المسحوبة على المملكة الصادرة منها الرزمة المدفوعة

التمن بواسطة البريد) من المرسل اليه • فالمبلغ الذى يجب ارساله الى الراسل ينبغي ارساله له بحوالة نقدية ويحفظ السعى من قبل الادارة التى تصدر الحوالة النقدية •

المادة السادسة

ان الحوالات النقدية للرزم المدفوعة التمن بواسطة البريد يجب تبليغها الى مملكة الدفع بعين الصورة للحوالات النقدية العادية ولكن على جداول منفردة

يجب أن يحرر فى قلم الملاحظات من الجدول حرفان (يو • بي) مقابل كل حوالة نقدية للرزم المدفوعة التمن بواسطة البريد وتعقبها كلمات ارسلت على حساب مادة يدفع ثمنها بواسطة البريد المدخولة تحت رقم •••• من قائمة الرزم المؤخرة •

سيبقى مبلغ الحوالة النقدية غير القابلة للدفع تحت تصرف ادارة البلاد الذى صدرت منها الرزم المدفوعة التمن بواسطة البريد •

المادة السابعة

تدرج معاملات الحوالة للرزم المدفوعة التمن بواسطة البريد فى الحساب الشهرى المتعلق فى تبادل الحوالات النقدية العادية بين ايران والعراق ويكون التأدية والدفع كما هو جار فى الحوالات النقدية العادية وتحسب حصة البريد العائدة لكل ادارة على الرزم المدفوعة التمن بواسطة البريد على نسق الرزم العادية بين العراق وايران •

المادة الثامنة

اذا لم يدفع الشخص المعنونة باسمه رزمة المدفوعة التمن بواسطة البريد مبلغ الطلب فى خلال المدة التى تفرضها النظمات الداخلية الراجعة للمملكة التى ينم فيها التسليم فتعاد الرزمة الى دائرة مصدرها • وبالنظر الى ذلك فعلى كل مملكة أن تطلع الاخرى على نظماتها الداخلية •

المادة التاسعة

اذا فقدت او اُتلفت او سرقت محتويات احدى الرزم غير المضمونة (مسوكرة) المدفوعة التمن بواسطة البريد تقرر المسؤولية ويدفع التعويض تحت الشروط النافذة على الرزم العادية التى ليست مضمونة (مسوكرة) •

مع ذلك اذا كانت هكذا رازمة قد تسلمت فتكون ادارة المملكة المرسولة اليها الرزمة مسؤولة عن مبلغ ثمن الرزمة المدفوعة الثمن بواسطة البريد وعليها ان تبرهن عند الحاجة بأنها حولت ذلك المبلغ الى الراسل •

المادة العاشرة

يحق للادارة ان تؤجل مؤقتا تعاطى الرزم المدفوعة الثمن بواسطة البريد قسما او عموما في الظروف غير الاعتيادية والمبررة لهكذا تدابير وعليها ان تبلغ ذلك حالا واذا مست الحاجة برفقا الى الادارة الاخرى •

المادة الحادية عشرة

ستؤخذ الاتفاقية الحالية تحت الاجراء اعتبارا من اول نيسان ١٩٢٣ ويداوم بالعمل بها بعد ذلك الى أن يجرى تعديلها عند طلب أحد الطرفين • أو باتفاق كل من الطرفين المتقاولين وسيكون تبادل التصديق على الترتيبات المشار اليها انفا باسرع مايمكن وتصديقا على ذلك قد وقع المندوبان على الترتيبات الحالية •

حررت في نسختين ووقع عليها •

في ابي شهر في اليوم التاسع من شهر كانون الاول ١٩٢٢ •

جدول (أ)

المحمرة

اهواز

ابو شهر

لنكة

هنگام

شاربار

بندر عباس

جشك

ترتيبات لتبادل الحوالات النقدية

بين العراق وايران

موقع عليها في ابي شهر في اليوم التاسع

من شهر كانون الاول ١٩٢٢ •

اعتبرت نافذة في ١ نيسان ١٩٢٣ •

میداد کتابخانه خانیه خانی

نایب خانیه خانی

میداد خانیه خانی

۷۲۶۱۰ خانیه خانی

۷۲۶۱۰ خانیه خانی

الترتيبات لتبادل الحوالات النقدية بين العراق وايران

بناء على لزوم تأسيس مبادلة الحوالات النقدية بين دائرة البريد الفارسية ودائرة البريد العراقية قد وافق الموقعان أدناه المفوضان تماما لهذا الغرض على المواد الآتية :-

المادة الاولى

تبادل الحوالات النقدية بصورة منظمة بين دوائر البريد الفارسية المدرجة في الجدول (آ) والعراق بواسطة مصلحة نقل البريد العادية التى تتبادل بها المراسلات •

المادة الثانية

ستجرى مبادلة الحوالات النقدية خاصا من قبل دوائر المبادلة التى ستكون باتصال مع بعضها وفقا للجداول الموضحة ادناه • وتنظم الحوالات وتقدم الى المرسل اليهم من قبل دائرة المبادلة القائمة بدفع الحوالات فى البلاد وهذه الدوائر ستكون فى المملكة الفارسية ابو شهر والمحمرة وفى البلاد العراقية البصرة •

المادة الثالثة

تدفع الحوالات المتبادلة من الطرفين بالنقود الهندية •

المادة الرابعة

الحد الاعظم لمبلغ الحوالات النقدية التى يمكن سحبها من اى من المملكتين على أملكة الأخرى يجب ان لايتجاوز ٦٠٠ روية •

المادة الخامسة

لا يجوز أن تحتوى الحوالة على كسور من الآنات •

المادة السادسة

ان منوال وشروط تصدير الحوالات النقدية من اى من المملكتين يجب ان تكون تابعة لاحكام النظمات النافذة فى ذلك الحين فى مملكة التصدير •

المادة السابعة

ان مصارف الحوالات النقدية اى المبالغ المقتضى دفعها من قبل المحولين على عملة نقود مملكة التصدير ستكون تابعة لاحكام النظمات المعمول بها فى ذلك الحين فى مملكة التصدير •

على كل مملكة أن تبلغ الأخرى بالنظمات المختصة بالرسومات على الحوالات النقدية النافذة فى ذلك الحين •

المادة الثامنة

ستقبل الاستدعاءات التي يقدمها المحولون لاجل تبديل او تصحيح أسم المذفوع له بموجب نظامات مملكة التصدير وتقدم الى مملكة الدفع لاجراء ما يلزم بموجب نظاماتها وترفق بالمعلومات اللازمة لاجل تحقق عائدة الحوالات المخصوصة المبحوث عنها. ستقبض وتحول استدعاءات المحولين لاجل اعادة الحوالة بعين الصورة ويرجع مبلغ الحوالة تحت رخصة من مملكة الدفع وبموجب نظامات مملكة التصدير •

المادة التاسعة

ان تحويل مبلغ الحوالات النقدية الصادرة من العراق الى نقود فارسية سيجرى بموجب النظامات الموجودة في ذلك الحين في مملكة الدفع •
وسيلغ رئيس دائرة البريد في ايران دائرة البريد العراقية عن النظامات النافذة في ذلك الحين المختصة بتحويل مبالغ الحوالات النقدية الى نقود فارسية لاجل دفعها •

المادة العاشرة

ان منوال وشروط تأدية الحوالات وتوقيف الدفع وتجديد الحوالات وتصدير نسخ ثانية للحوالات وسائر الخدمات المختصة بالتأدية ستكون تابعة للنظامات الجارية في ذلك الحين في مملكة الدفع •

يمكن لمحول الحوالة النقدية ان يستحصل اشعارا بدفع الحوالة بتأديته سلفا اجرة مقطوعة تعادل الاجرة المستحصلة في مملكة التصدير على اصول قبول الرسائل المسجلة وستكون تلك الاجرة ايرادا خاصا لادارة مملكة التصدير •

يجب ان يكون اشعار الدفع مطابقا أو مشابها للانموذج المربوط عليه (الملحق أ) •
سينظم اشعار الدفع من قبل دائرة الدفع وسيُرسل سواء كان رأسا الى دائرة التصدير من قبل دائرة الدفع او بواسطة دائرة المبادلة في مملكة الدفع •

ان الاشعار بدفع الحوالات (بالواسطة) سيرسل بواسطة دوائر المبادلة للمملكتين ويجب تقديم جميع الطلبات للاشعار بالدفع بعد تصدير الحوالات في عين الصورة •

المادة الحادية عشرة

أن مبلغ الحوالات النقدية التي لم تدفع مؤخرا الى الحوالات التي تصبح متروكة بموجب نظامات مملكة الدفع سيكون عائدا الى مملكة التصدير •

المادة الثانية عشرة

سترسل مملكة التصدير التي تقبض الدراهم من المحولين حسابا الى مملكة الدفع تبين فيه مجموع مبلغ الحوالات الصادرة منها مع اضافة نصف بالمائة على المجموع بصفة حق السعى •

المادة الثالثة عشرة

ستوضح دوائر المبادلة كل منها الى الدائرة الاخرى بواسطة كل بريد الحوالات النقدية الصادرة منها بموجب الجداول المربوطة بصورتها طيه بشكل (أ) و (أأ) مع اعطاء الايضاحات المطلوبة في الجداول •

يجب ان تحتوى الايضاحات عن الاسماء اسم الاب او الزوج كما تكون الحالة (واذا كانت الحالة مختصة بالاوربيين او الانكليز - الهنود فيجب بيان اللقب مع حرف واحد من اسمه الخاص على الاقل) أو أسم المحل او الشركة المحولة او المدفوع لها يجب ذكر عنوان المدفوع له بصورة كاملة وواضحة حيث يتوقف على ذلك التحقق من قبل دائرة المبادلة القابضة عن الدوائر التي يجب ان تدفع الحوالة اليها •

المادة الرابعة عشرة

علاوة على ايضاحات الحوالات النقدية الصادرة يجب ان تحتوى الجداول المذكورة في المادة الثالثة عشرة على التفاصيل عن الحوالات التي اعطى الاذن بارجاعها الى محوليتها •

المادة الخامسة عشرة

يجب ارسال جداول خالية اذا لم يكن حوالات نقدية لتبلغها •

المادة السادسة عشرة

عند عدم وصول احد الجداول في الوقت المعين يجب على الدائرة الراسلة حينما تؤخذ معلومات بذلك ان تقدم بدون تأخير نسخة من ذلك •

المادة السابعة عشرة

يوضع ارقام متتابعة للجداول المرسله من دوائر المبادلة ويبتدىء بالرقم الواحد من رأس كل سنة تقويمية بتبديء في ١ كانون الثاني فتدعى هذه الارقام (ارقام الجداول) •

المادة الثامنة عشرة

يجب ان يوضع امام كل قيد في الجداول المختصة بالحوالات الصادرة ارقام متسلسلة يبتدىء بالرقم الواحد في كل جدول ويطلق على هذه الارقام اسم (ارقام الاقلام) •

المادة التاسعة عشرة

يجب ان يدقق كل جدول بأمعان من قبل دائرة المبادلة القابضة واذا احتوى على بعض الاغلاط العادية فتصحح تلك الاغلاط وتبلغ التصحيحات الى دائرة المبادلة الراسلة •

المادة العشرون

اذا احتوى أحد الجداول على اغلاط وأختلافات لا يمكن تعديلها قبل المراجعة اولا مع الدائرة الراسلة فيجب على الدائرة القابضة ان تطلب أيضا عن ذلك من الدائرة الراسلة •

وينبغي ان يرسل ذلك الايضاح بأسرع ما يمكن وفي خلال ذلك سيوقف دفع الحوالات التابعة الى ذلك القيد المختلف •

المادة الحادية والعشرون

حالما ترد الجداول من ايران الى دائرة المبادلة العراقية المؤرخة في اى شهر كان يجب ان تكون تلك الجداول وايضا الجداول العراقية المؤرخة في عين الشهر تابعة الى حساب شهرى بالطرز المربوط طيه (شكل - ب) •

المادة الثانية والعشرون

ان الحساب المذكور في المادة الحادية والعشرين يجب ان يكون مستندا على الجداول كما تصحح من قبل الدائرة القابضة ولا تدخل فيه القيود الموقوف دفعها في ذلك الحين التى تحت الاستفسار •

المادة الثالثة والعشرون

يجب ان يحتوى الحساب تحت عمود (القيود المخصوصة) التصحيحات اللازمة للحسابات السابقة (كتعديل القيود على حساب الاقلام الموقوف دفعها) وسائر القيود الحسابية التى لم يجهز محل لها ويربط بذلك الحساب بيان يوضح تلك القيود المخصوصة وتذكر المخبرات او المستندات المقوضة بتلك القيود المخصوصة امام كل منها في ذلك البيان •

المادة الرابعة والعشرون

يجب على ملاحظ دائرة البريد لشعبة الحوالات النقدية الخارجية فى البصرة ان يقدم نسخة من ذلك الحساب الى مدير الايالة لدوائر البريد فى ابى شهر لدفع المبالغ بواسطة سنة او حوالة على المصارف فى البصرة اذا كان للعراق فضلة فى الحساب واذا كانت الفضلة لايران فيرفق بذلك الحساب سند او حوالة على المصرف فى ابى شهر •

(جدول)

ابو شهر

بندر عباس

شاربار

جشك

لنكه

هنگام

المحمرة

اموازا

ملحق (آ)

الادارة البريدية

الاشعار بالدفع
الحوالات النقدية

ان الموقع ادناه يعترف بان مبلغا قدره روبية المصحوب في حوالة رقم
..... الصادرة من الدائرة في على والمعنونة الى قد دفعت
تماما الى المرسلة اليه بتاريخ

مهرالدائرة

امضاء رئيس دائرة البريد في

اتفاق موقت لوضع قاعدة

للعلاقات بين العراق

وايران

تبادل كتب بغداد ١١ آب ١٩٢٩

بغداد ١١ آب ١٩٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم هدى للناس
بين البين والبعيد والحق والباطل والعدل والظلم
والخير والشر والهدى والضلال والحيات والقيامة

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم هدى للناس

بين البين والبعيد والحق والباطل والعدل والظلم

سيدي الوزير

لى الشرف بأن احيط معاليكم علما انه لما كانت حقوقى متشعبة برغبة صادقة فى ان تنهى باقصر وقت ممكن المفاضات الجارية مع الحكومة العراقية بشأن عقد معاهدة صداقة واتفاقيات للقامة والتجارة والملاحة • وكذلك اتفاقيات خاصة لتنظيم المسائل التى يجب تنظيمها بين الفريقين اللذين يخصهما الامر فقد كلفتى ان ابلغ بأسمها الاحكام الآتية قاعدة مؤقتة العلاقات بين بلدينا •

- ١ - ان ممثلى العراق السياسيين والقنصلين فى ايران يتمتعون على شرط المعاملة المتقابلة بالحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات المقررة بمبادئ وتعامل القانون الدولى العام والتى ان تكون بأى حال من الاحوال أقل من الحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات الممنوحة الى الممثلين السياسيين والقنصلين التابعين لأكثر الامم حظوة •
- ٢ - للحكومة العراقية بشرط المعاملة المتقابلة ان تعين فى الاراضى الايرانية ممثليها القنصلين اللذين يمكنهم أن يقيموا فى اى مكان فيها حيث منافعها من وجهتى الاقتصاد والثقافة تسوغ اقامتهم • ومع ذلك لا يمكنهم ان يمارسوا وظائفهم الا بعد ان يتلقوا الاكسكواتر المعتاد •

- ٣ - يقبل الرعايا العراقيون الى الاراضى الايرانية ويعاملون وفقا لقواعد الحقوق الدولية ويجب ان لا يعاملوا بأى حال من الاحوال وبشرط المقابلة بالمثل أقل شأنًا من المعاملة التى يعامل بها رعايا اكثر الامم حظوة لما كانت صلاحية السلطات على النظر فى امور الاحوال الشخصية ستتظم فيما بعد بين الدولتين فأن رعايا احدهما الموجودين فى اراضى الاخرى يكون مؤقتا خاضعين فى هذه الامور الى محاكم البلد المقيمين فيه
- ٤ - تستفيد المعاملة المتقابلة المحصولات الارضية والصناعية العراقية المستوردة الى ايران فى جميع الخصوصيات من النظام الذى تعامل به محصولات اكثر حظوة التى هى من هذا النوع •

- ٥ - تدخل الاحكام المذكورة فى اعلاه فى حيز التنفيذ ابتداء من اليوم وتبقى معمولاً بها الى ان تعقد المعاهدات والاتفاقيات المفكر بها فى اعلاء او لمدة سنة على الاكثر •

التوقيع

سميى

تفضلوا ياسيدي الوزير بقول فائق احتراماتى •

صاحب الفحامة السيد توفيق السويدي

وزير الخارجية العراقية - بغداد

وزارة الخارجية

بغداد

في ١١/٨/١٩٢٩

سیدی الوزير

لی الشرف ان احیط معاليكم علما انه لما كانت حكومتی متسبعة برغبة صادقة فی ان تنهى باقصر وقت ممكن المفاوضات الجارية مع الحكومة الايرانية بشأن عقد معاهدة صداقة واتفاقيات للإقامة والتجارة والملاحة • كذلك اتفاقيات خاصة لتنظيم المسائل التي يجب تنظيمها بين الفريقين اللذين يخصهما الامر فقد كلفتنی ان ابلغ اليكم بأسمها الاحكام الآتية لتكون قاعدة موقفة للعلاقات بين البلدين •

١ - ان ممثلي ايران السياسيين والقنصلين في العراق يتمتعون على شرط المعاملة المتقابلة بالحقوق والامتيازات والصيانات والاستثناءات المقررة بمبادئ وتعامل القانون الدولي العام والتي لن تكون بأى حال من الاحوال أقل من الحقوق والامتيازات وانصينات والاستثناءات الممنوحة الى الممثلين السياسيين والقنصلين التابعين لأكثر الامم خطوة •

٢ - للحكومة الايرانية بشرط المعاملة المتقابلة ان تعين في الاراضى العراقية ممثلها القنصلين اللذين يمكنهم ان يقيموا في اى مكان فيها حيث منافعها من وجهتى الاقتصاد والثقافة تسوغ اقامتهم ومع ذلك لايمكنهم ان يمارسوا وظائفهم الا بعد ان يتلقوا (الاكسكواتر) المعتاد •

٣ - يقبل الرعايا الايرانيون الى الاراضى العراقية ويعاملون وفقا لقواعد الحقوق الدولية ويجب ان لايعاملوا بأى حال من الاحوال بشرط المقابلة بالمثل أقل شأنا من المعاملة التي يعامل بها رعايا اكثر الامم خطوة •

لما كانت صلاحية السلطات على النظر في امور الاحوال الشخصية ستنظم فيما بعد بين الدولتين فان رعايا احدهما الموجودين في الاراضى الاخرى يقعون موقتا خاضعين في هذه الامور الى محاكم البلد المقيمين فيه •

٤ - تستفيد بشرط المعاملة المتقابلة المحصولات الارضية والصناعية الايرانية المستوردة الى العراق في جميع الخصوصات من النظام الذي تعامل محاصيل اكثر حظوة التي هي من هذا النوع •

• - تدخل الاحكام المذكورة في اعلاء في حيز التنفيذ ابتداء من اليوم وتبقى معمولاً بها الى ان تعقد المعاهدات والاتفاقات المفكر بها في اعلاء او لمدة سنة على الاكثر •
تفضلوا ياسيدى الوزير بقبول فائق احتراماتي •

التوقيع

توفيق السويدي

وزير الخارجية لحكومة العراق

صاحب المعالي غياة الله خان سمعي

المندوب فوق العادة لصاحب الجلالة الايرانية الامبراطورية شاه ايران

العراق - بغداد

تأليف
مستشاره العالي
الوزير
الوزير
الوزير

اتفاق موقت بين العراق وايران

بشأن تبليغ الاوراق العديلية

اصبحت نافذة في ٢١/١/١٩٣٢

ونشرت في الوقائع العراقية بعدد ١٠٧٩ لسنة ١٩٣٢

تعليمات
تبادل تبليغ الاوراق العدلية
بين العراق وايران

لقد تم الاتفاق الآن بصورة مؤقتة بين الحكومتين العراقية والايرانية على مبادلة تبليغ جميع الاوراق العدلية والادارية الصادرة من المحاكم الشرعية والحقوقية على اختلاف درجاتها ومن دوائر الاجراء والكتاب العدول والطابو للدولتين وذلك بالتقابل وعلى ان تحرر تلك الاوراق بلغة البلد الذى يقدمها وتجرى المخبرات حولها بواسطة المراجع السياسية او القنصلية بين البلدين وعليه فيقتضى ارسال جميع الاوراق التى هى من الانواع المنوه عنها اعلاه والمراد تبليغها الى الاشخاص المقيمين فى ايران الى هذه الوزارة وكذلك الاوراق التى ترد من الحكومة الايرانية لاجل التبليغ سترسل من هذه الوزارة الى محكمة او مديرية اطابو المنطقة التى يظن ان المبلغ اليه يقيم فيها وهى تبليغ الورقة المطلوب تبليغها على الوجه المعتاد وتقدم الوصل الى هذه الوزارة •

اصبحت نافذة فى ١٩٣٢/١/٢١

٢٦٨١ قنصلية ٢٧٠١ قنصلية

الاتفاق الموقت بين العراق وايران المتعلق بتعيين

القوميسيرين على الحدود

موقع عليه في بغداد بتاريخ ٦ كانون ١٩٣٢

وصدق بقرار من مجلس الوزراء مع تعديلاته.

الاتفاق المؤقت المتعلق بتعيين قوميسيرين على الحدود

بين العراق وايران

الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٦-١٢-١٩٣٢

(قرار مجلس الوزراء مع تعديلاته)

المادة الاولى

تعين كل من الدولتين العراقية والايروانية عشرة قوميسيرين من رعاياها في المناطق الآتية ذكرها وتكون مراكز القوميسيرين كما يأتي :-

عنوان الوظيفة	المركز	حدود السلطة	يتقابلها من الجهة الايرانية
متصرفية البصرة	البصرة	الوحدة الادارية	خرم شهر
قائم مقام قلعة صالح	قلعة صالح	» »	سوسنة - كرد (سابقاً الفسكة)
» علي الغربي	علي الغربي	» »	دهران (سابقاً نصريان)
» بكرة	بكرة	» »	مهران
» مندلي	مندلي	» »	سومار
» خانقين	خانقين	» »	قصر شيرين
» حلبجة	حلبجة	» »	مريوان (سابقاً نوسود)
» شهر بازار	شهر بازار (سابقاً جوارتا)	» »	بانة
» رانية	رانية	» »	سردشت
» رواندوز	رواندوز	» »	خانة
» بشدر	بشدو	» »	الوapatan / قوميسيرية واحدة

يجب على كل من الدولتين أن تخبر الدولة الاخرى حالا باسماء قوميسيريهما وعناوينهم وكذلك بأي تغيير يحصل بعدئذ في هذا الشأن .

المادة الثانية

يسوغ لكل قوميسير أن يوكل عنه موظفاً أقل درجة منه لكي يقوم ذلك الموظف باتخاذ التدابير اللازمة في سبيل حل القضايا الطفيفة أو بأبناء الفريق الاخر بوقوع حادثة

أو الاجراءات السريعة وفق المادة الثالثة على شرط ان تجرى هذه الاعمال تحت اشراف القوميسيرين أنفسهم أو بموافقتهم ويجب على قوميسيرى كل من الفريقين أن يعلموا قوميسيرى الفريق الآخر باسماء امثال هؤلاء الموظفين وعناوينهم •

المادة الثالثة

تكون واجبات القوميسيرين كما يأتي :-

اولا - يجب عليهم أن يقوموا بكل ما في وسعهم من الوسائل لمنع شخص واحد أو أكثر من الاشخاص المسلحين أو غير المسلحين عن ناييف عصابات لارتكاب السرقات فى منطقة الحدود وان يقوموا ايضا بمنعهم عن اجتياز الحدود وعن اتيانهم أى نوع من الدعايات والتحريكات ضد الفريق الثانى •

ثانيا - حينما يطلع القوميسرون على ان شخصا واحدا او اكثر من الاشخاص المسلحين او غير المسلحين قائمون باعداد الوسائل بغية النهب والسلب فى اراضى الفريق الآخر يجب عليهم حالا وبدون اقل فرصة أن يخبروا الفريق الآخر بالكيفية •

ثالثا - يجب على قوميسيرى احد الفريقين ان يقوموا باخبار قوميسيرى الفريق الآخر بكل حادثة نهب او سلب تقع فى اراضى دولتهم المتبوعة وذلك بدون ادنى فرصة اذا اعتقدوا ان المجرمين يهربون الى الحدود ويجب على قوميسيرى الفريق الآخر حينئذ ان يقوموا بكل مالىهم من الوسائل لمنع المجرمين من اجتياز الحدود •

رابعا - اذا ارتكب شخص او اشخاص مسلحون جناية او جنحة فى اراضى احد الفريقين وتمكنوا من الفرار الى اراضى الفريق الآخر فعلى قوميسيرى الحدود لهذا الفريق اذا اقتنعوا بوجود سبب وجيه يحمل على الاعتقاد بأن ذلك الشخص او الاشخاص ارتكبوا جناية أو جنحة داخل حدود الفريق الآخر أن يوقفوا هذا الشخص أو الاشخاص الى أن يرد على الاصول طلب باستردادهم وفقا لاحكام الاتفاق الموقت لتسليم المجرمين بين العراق وايران • واذا لم يرد طلب الاسترداد خلال شهرين من تاريخ التوقيف فيجب اطلاق سراحهم •

تعتبر منطقة الحدود من خط الحدود الى مسافة ٧٥ كيلومترا داخل اراضى كل من الفريقين •

خامسا - على قوميسير الحدود المختص لكل طرف أن يلبي طلب زميله قوميسير الحدود المختص للطرف الآخر للحضور بنفسه أو من يمثله الى محل وقوع أية حادثة مهمة مما تدخل ضمن اختصاص القوميسيرين بمقتضى هذه الاتفاقية لغرض اجراء التحقيق والتدقيق محليا وفحص مآثره من آثار وتدوين ذلك فى محضر يوقعه الطرفان .

سادسا - منع تهريب الاموال من مملكة الى مملكة اخرى .

سابعا - حسم المنازعات والشكاوى والدعاوى التى تحدث بين سكان حدود الطرفين وتنفيذ القرارات المتخذة .

لايسوغ للقوميسيرين أن يقوموا بحل المنازعات المتعلقة بالحدود والاراضى والمياه ولايجوز لهم ايضا أن يتدخلوا فى الشؤون السياسية للفريق الآخر ولا فى شؤونه الداخلية .

المادة الرابعة

يسوغ لقوميسيرى الحدود ان يقوموا بحل الامور البسيطة من قبل سرقة الحيوانات وغير ذلك بالمكاتبه ويسوغ لهم ايضا عند الضرورة أن يرسلوا المدعى الى قوميسيرى حدود الفريق الاخر بغية احقاق حقه وبصحبة احد ممثليهم اذا رأوا لزوما لذلك ومع كتاب يحتوى على تفاصيل القضية وفى هذه الحالة يكون المدعى والممثل المذكوران معفيين عن احكام قوانين جوازات السفر للمملكتين ويكون المدعى مصوناً من كل توقيف وسجن ايضا .

واذا تعذر حل القضية بهذه الطريق وفقا لرغبة الطرفين فعندئذ يقوم قوميسيروالحدود بحسم القضية بطريق المقابلة والمفاوضة الشفوية .

يعين محل اجتماع بموافقة قوميسيرى الفريقين وللقوميسيرين أن يتخذوا طريقة فى هذا الشأن تجعل وقوع الاجتماع فى اراضى الفريقين بالمناوبة .

المادة الخامسة

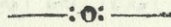
اذا تعذر على القوميسيرين حل القضية فيجب عليهم أن ينظموا تقريرا حول ذلك عن نسختين ويقدم كل من قوميسيرى الفريقين تقريره الى مراجعه العليا بعد التوقيع عليه لكى تحسم القضية بين الدولتين بالطرق الدبلوماسية .

المادة السادسة

يجب على القوميسيرين حينما يريدون الذهاب الى اراضى الفريق الآخر للاجتماع بقوميسيرى هذا الفريق ان يخبروا هؤلاء بذلك سلفا لكي يعينوا ما يقتضى تعيينه من الحرس ليرافق اولئك القوميسيرين عند مرورهم بأراضى الفريق الآخر ويجب على القوميسيرين ايضا ان يجعلوا عدد رفقاتهم عند سفرهم بأقل حد ضرورى وان يسلكوا الطريق التى قد وافق عليها الطرفان قبلا .

المادة السابعة

تطبق احكام هذا الاتفاق الموقت من اليوم وببقى نافذا لمدة ستة اشهر ويفهم القوميسيرين بمباشرة اعمالهم بعد مضى ١٥ يوما على تاريخه .



معاهدة الحدود بين العراق وايران مع البرتوكول المرفق بها

الموقع عليها في طهران في ٤ تموز ١٩٣٧

ابرمت بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٣٨

صدقت بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٣٨

معاهدة الحدود بين مملكة العراق

وامبراطورية ايران

صاحب الجلالة ملك العراق

من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

من جهة اخرى

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين الدولتين
وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هذه المعاهدة
وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض :-

صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية الدولة
العراقية الملكية .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران :

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الايرانية
الامبراطورية .

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما باءتي :-

المادة الاولى - يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية
باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة واثائق مشروعة وعلى انهما
ملزمان بمراجعتها :

(ا) « البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الايرانية والموقع عليه

في الاسطانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ » .

(ب) « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ » .

ونظرا الى احكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة التالية يكون خط
الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة اعلاه .

المادة الثانية - ان خط الحدود عند ملتقاء بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط
(في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨

والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب يعود فيتصل على خط ممتد عاموديا من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة امام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) • ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤ •

المادة الثالثة - يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توا بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لاجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الاولى من المعاهدة وتعين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه • وتعين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين •

المادة الرابعة - تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر :-

(أ) يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجبة من قبيل اجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد - بصورة عادلة - كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة • وتقدر العوائد المذكورة على اساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انغماسها او على كليهما معا •

(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين •

(ج) ان هذه الحالة اي اتساع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة التالوك او وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله •

المادة الخامسة - لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فانهما يتعهدان بعقد

اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن اعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الاخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة - تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرار في بغداد باسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

واقارارا بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والافرنسية . وعند وجود اختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .

في ٤ تموز ١٩٣٧ التوقيع : ناجي الاصيل

سبعي

بروتوكول

ان الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وايران متفقان على ما يلي :-

١ - لاجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الآتية الذكر بصورة نهائية توّلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عدداً متساوياً منهم وتقوم اللجنة المشار اليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعنية في تلك المادة وتدون نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد ان يوقع عليه اعضاء اللجنة المشار اليها جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة .

٢ - يتعهد الفريقان لساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة .
فذا لم يكن في الامكان عقد هذه الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم عن الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على انه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة - في حالة ما اذا جرى التمديد المذكور - تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الاسس الحالية المرعية امر القيام بكافة الامور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة . وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الايرانية الامبراطورية مرة كل ستة اشهر على الاعمال المنجزة والعوائد المحببة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الاخرى المتخذة .

٣ - ان الاجازة التي يمنحها احد الفريقين الساميين المتعاقدين لاحدي السفن الحربية او لاحدي السفن الاخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لاجل الدخول في احدي الموانئ العائدة الى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر اجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

مع ذلك عندما يمنح احد الفريقين الساميين المتعاقدين اجازة من هذا القبيل عليه ان يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فوراً .

٤ - مع الاضفاظ بما لايران من حقوق فى شط العرب فمن المفهوم انه ليس فى المعاهدة المبثوث عنها مايخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التى قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملا بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة فى ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ •

٥ - يبرم هذا البروتوكول فى نفس الوقت الذى تبرم فيه معاهدة الحدود ويكون ملحقا بها وجزءا لا يتجزأ منها ويدخل فى حيز التنفيذ مع المعاهدة فى وقت واحد •

كتب هذا البرتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسى هو النص المعول عليه •

كتب فى طهران بنسختين فى اليوم الرابع من شهر تموز سنة ألف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية •

ناجى الاصيل

سيمى

معاهدة صداقة بين العراق وإيران الموقع عليها في طهران

في ١٨/تموز/١٩٣٧

ابرمت في ٢٠/حزيران/١٩٣٨ صدقت بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨

معاهدة صداقة

بين مملكة العراق وامبراطورية ايران

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران من الجهة الاخرى

بناء على رغبتهما الشديدة فى توثيق روابط الصداقة الصميمة التى تسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران بصورة دائمية ونظرا لقناعتهما بما يؤدى اليه توطيد هذه الروابط الاخوية وبنائها على اسس المقابلة والمساواة التامة من رفاه وخير شعبيهما فقد اتفقا على عقد معاهدة صداقة وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب المعالى الدكتور ناجى الاصيل وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب المعالى عناية الله سميعى وزير الخارجية

الذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها موافقة للاصول اتفقا على ما يلى :-

المادة الاولى

يسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران وكذلك فيما بين رعايا الدولتين

سلم دائم وصداقة لا تتغير .

المادة الثانية

يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين السامين المتعاقدين فى بلاد الفريق المتعاهد السامى الآخر بشرط المقابلة التامة بالمثل بما يتمتع به الممثلون السياسيون والقنصليون لكثر الامم حظوة من الحقوق والامتيازات والصيانات والاعفاءات المنوحة وفق مبادئ وتعامل الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يعقدا بأسرع وقت من تاريخ تبادل وثائق

ابرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الآتية :-

١ - اتفاقية حسن جوار وذات علاقة بأمن منطقة الحدود وتسوية المنازعات التي

تحدث في المنطقة المذكورة •

٢ - معاهدة استرداد المجرمين •

٣ - معاهدة اقامة وجنسية •

٤ - معاهدة تجارة •

٥ - اتفاقية تعاون قضائي •

٦ - اتفاقية تفصيلية •

٧ - اتفاقية برق وبريد •

المادة الرابعة

تبرم هذه المعاهدة ويجرى تبادل وثائق الابرام في بغداد وتصبح نافذة من تاريخ

تبادل وثائق الابرام •

واستنادا على ما ذكر فقد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة •

كتب في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود الاختلاف يكون النص
الافرنسي هو النص المعول عليه •

ناجي الاصيل

سمي

معاهدة لحل الخلافات بالطرق السلمية بين العراق وايران

وقعت في طهران في ٢٤/ تموز/ ١٩٣٧ وأبرمت في ٢٠/ حزيران/ ١٩٣٨

صدقت بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٨ .

معاهدة لحل الخلافات بالطرق السلمية

بين العراق وايران

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة الاميراطورية شاهنشاه ايران

بما انهما متشعان بروح الصداقة التي تربط بلاديهما .
ورغبان في حل ما يمكن ان يقع بينهما من اختلافات بطرق سلمية وذلك ضمن
احكام ميثاق عصبة الامم .

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا مفوضين عنهما :-

صاحب الجلالة ملك العراق

وزير الخارجية

معالي الدكتور ناجي الاصيل

صاحب الجلالة شاهنشاه ايران

وزير الخارجية

معالي عناية الله سميعي

الذين بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يتبعا طريقة سلمية على الاسلوب المبين
في هذه المعاهدة في كل خلاف يمكن ان ينشأ بينهما مما لا يمكن حله بالمفاوضات
الدبلوماسية الاعتيادية .

المادة الثانية

١ - باستثناء ما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة فان كل الاختلافات التي
تحدث بين الفريقين حول حق من الحقوق يجب ان تعرض على محكمة العدل
الدولي الدائمة لبت فيها ما لم يرجح الفريقان مراجعة محكمة تحكيم كما
سيأتي .

٢ - ومن المعلوم ان الاختلافات المنوه عنها آنفا تتضمن خصيصا الاختلافات المذكورة
في المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

٣ - ان الفقرة الاولى من هذه المادة لا تنطبق على الاختلافات الالية :-

- (أ) الاختلافات التي حدثت قبل ان تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ او هي تتعلق باوضاع او اعمال تسبق تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .
- (ب) الاختلافات المتعلقة بأمور هي من اختصاص احد الفريقين المتعاقدين الساميين فقط حسب الحقوق الدولية .
- (ج) الاختلافات المتعلقة بحدود (Statut territorial) احد الفريقين المتعاقدين الساميين وارضيهما .

المادة الثالثة

اذا اتفق الفريقان على عرض احد الاختلافات الوارد ذكرها في الفقرة الاولى من المادة السابقة على محكمة تحكيم فأنتهما يضعان اتفاقا خاصا يصرحان فيه بموضوع الاختلافات والمحكمين المنتخبين والاصول الواجب اتباعها فاذا لم ترد صراحة كافية في هذا الاتفاق الخاص فأنت احكام اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ المتعلقة بحل الاختلافات الدولية حلا سلميا تطبق بقدر ما هو ضروري . وان لم يذكر شيء في هذا الاتفاق الخاص عن الطرق الواجب اتباعها من قبل المحكمين والمتعلقة باساس الاختلاف فأنت المحكمة تطبق الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الرابعة

اذا لم يتمكن الفريقان من الوصول الى تفاهم حول الاتفاق الخاص المذكور في المادة السابقة او لم يتمكنوا من تعيين المحكمين فأنت لكل منهما عرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولي الدائمة بعد سبق اعطاء اذار لمدة ثلاثة اشهر .

المادة الخامسة

(١) للفريقين في حالة الاختلاف المذكور في الفقرة الاولى من المادة الثانية ان يرجعا الى طريقة المصالحة التي جاءت بها هذه المعاهدة قبل مراجعة محكمة العدل الدولي الدائمة او اية طريقة تحكيمية .

(٢) اذا رجع الفريقان الى طريقة المصالحة واسفر ذلك عن عدم النجاح فلا يحق لهما عرض الخلاف على محكمة العدل الدولي الدائمة او طلب تأليف محكمة التحكيم المذكورة في المادة الثالثة قبل مضي شهر واحد على اجراءات لجنة المصالحة .

المادة السادسة

كل اختلاف لا يمكن حله بقرار قضائي او تحكيمي بالنظر الى نصوص هذه المعاهدة تتبع في حله طريقة المصالحة .

المادة السابعة

ان الاختلافات المذكورة في المادة السابقة تعرض على لجنة مصالحة يؤلفها الفريقان بالطريقة المذكورة فيما يلي .

المادة الثامنة

اذا نشأ خلاف فإنه تؤلف لجنة مصالحة لفحصه خلال مدة ثلاثة اشهر اعتبارا من التاريخ الذي يطلب فيه احد الفريقين ذلك الى الفريق الآخر .
فإذا لم يقرر الفريقان دوي العلاقة خلاف ذلك تؤلف لجنة المصالحة كما يأتي :-

(١) تؤلف اللجنة من خمسة اعضاء بعين كل من الفريقين قوميسرا ينتخبه من بين رعاياه وان القوميسرين الثلاثة الآخرين يعينون باتفاق مشترك من بين رعايا دول اخرى . اما رئيس اللجنة فينتخبه القوميسرون .

(٢) اذا حدث شاغر بسبب الوفاة او الاستقالة او اي سبب آخر فيملأ ذلك الشاغر باسرع ما يستطاع ووفقا لطريقة التعيين المبينة آنفا .

المادة التاسعة

اذا لم يتم تعيين القوميسرين الذين هم من غير رعايا الفريقين خلال المدة المبينة في المادة الثامنة فإن رئيس مجلس عصبة الامم يقوم باجراء التعيينات المطلوبة بناء على طلب احد الفريقين .

المادة العاشرة

١ - تجتمع لجنة المصالحة بناء على طلب يقدمه الى رئيسها الفريقان بناء على اتفاقهما على ذلك وعند عدم اتفاقهما فبطلب يقدمه احدهما .

٢ - تتضمن العريضة موضوع الاختلاف باختصار وكذلك الطلب الى اللجنة التوصل بكل وسيلة صالحة حلا وديا .

٣ - اذا قدم الطلب من قبل احد الفريقين فقط فإن صاحب الطلب يبلغه الى الطرف الثاني بلا تأخير .

المادة الحادية عشرة

- ١ - تجتمع لجنة المصالحة في المحل الذي يعينه رئيسها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .
- ٢ - للجنة ان تطلب مساعدة سكرتير عصبة الامم العام في ايجاز مهمتها .

المادة الثانية عشرة

- لا تنشر اعمال لجنة المصالحة الا بقرار من اللجنة وباتفاق الفريقين .

المادة الثالثة عشرة

- ١ - للجنة المصالحة نفسها ان تضع الاصول التي تدير عليها الا اذا حصل الاتفاق خلاف ذلك وعلى كل حال فان الاصول المذكورة يجب ان يمكن كلا من الفريقين بيان ما لديه .
- ٢ - يمثل الفريقين لدى لجنة المصالحة وكلاء مخولون صلاحية التوسط بين الفريقين واللجنة المذكورة وللفريقين اضافة الى ذلك ان يسعينا بمشاورين وخبراء يعيناهما للغرض المذكور . ولهما ان يطلبوا سماع شهادة كل شخص يريان نفعا فيها
- ٣ - للجنة المصالحة ان تطلب من جانبها الايضاحات الشفهية اللازمة من الوكلاء والمشاورين والخبراء العائدين للفريق ومن كل الاشخاص الذين ترى نائدة في حضورهم وذلك بموافقة حكومتهم .

المادة الرابعة عشرة

- تصدر مقررات لجنة المصالحة بأكثرية الآراء الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك . ولا يسوغ للجنة ان تصدر قرارها عن اساس الاختلاف الا بحضور جميع اعضائها .

المادة الخامسة عشرة

- يتعهد الفريقان بتسهيل اعمال لجنة المصالحة وخاصة بتقديمهما لها باكبر مقياس ممكن كل الوثائق والمعلومات النافعة باتخاذ الوسائل التي لديهما لتمكين اللجنة في بلاديهما ووفقا لقوانينهما من جلب الشهود والخبراء واستماع شهادتهم وتنقلهم فيها .

المادة السادسة عشرة

- يستوفي كل عضو من رعايا دولة ثالثة خلال اشتغاله اجرة يعين مقدارها باتفاق الفريقين ويدفع كل منهما نصفها .
- وتدفع بالطريقة الآتية الذكر المصاريف العامة التي سببتها اعمال اللجنة .

المادة السابعة عشرة

- ١ - ان مهمة لجنة المصالحة ان توضح الامور المنازع فيها وان تجمع لهذا الغرض جميع المعلومات النافعة سواء اكان ذلك بطريقة التحقيق او غيرها وان تبذل جهدها في التوفيق بين الطرفين ولها بعد تدقيق القضية ان تعرض على الفريقين صورة التسوية التي تراها مناسبة وان تعين لهما مدة لابتداء رأيهما فيها .
- ٢ - عندما تنتهي اللجنة من اعمالها تنظم محضرا تدون فيه ان الطرفين قد تصالحا وتبين شروط المصالحة عند وجودها او ان الفريقين لم يتمكن من قبول المصالحة وذلك حسبما تكون الحالة .
- ٣ - يجب ان تنتهي اعمال اللجنة خلال ستة اشهر منذ اليوم الذي اودعت قضية الخلاف اليها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

المادة الثامنة عشرة

- اذا لم يتم التفاهم بين الفريقين على طريقة لحل الاختلاف حلا سلميا خلال الشهر الذي يعقب انتهاء اعمال لجنة المصالحة فان الاختلاف يعالج وفق المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم .
- ان هذا النص لا يطبق على القضية المنصوص عليها في المادة ٥ من هذه المعاهدة .

المادة التاسعة عشرة

- يتعهد الفريقان بأن يمتنعا عن كل تدبير مغل بتفديد القرار القضائي او التحكيمي او يخل بالترتيبات المقترحة بين قبل لجنة المصالحة او من قبل مجلس عصبة الامم ويتعهدان بصورة عامة بأن لا يقوموا باي عمل من اي شكل كان من شأنه ان يشدد او يوسع الخلاف .

الماد العشرون

- ١ - تطبق المعاهدة الحاضرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ولو كان الاختلاف يخص دولة ثالثة سواء اكانت تلك الدولة مشتركة في المعاهدة او لم تكن .
- ٢ - للفريقين بالاتفاق ان يقوموا خلال مراعاة المصالحة او التحكيم بدعوة هذه الدولة الثالثة الى الاشتراك .

المادة الحادية والعشرون

- ان الاختلافات المتعلقة بتفسير او تطبيق هذه المعاهدة بما فيها ما يتعلق بمهية النزاع او بمدلولات التحفظات تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الثانية والعشرون

ليس في هذه المعاهدة ما يمكن تفسيره بأنه يخل بحقوق الفريقين الساميين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الأمم وذلك ضمن أحكام ميثاق العصبة وهذه المعاهدة .

المادة الثالثة والعشرون

- ١ - تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وناثق ابرامها في بغداد بأسرع ما يستطاع .
- ٢ - تدخل حيز التنفيذ حالا بعد تبادل وناثق الابرام .
- ٣ - تسجل لدى عصبة الامم من قبل السكرتير العام الذي يرجي اليه ان يبلغها الى الدول اعضاء العصبة وغيرها .

المادة الرابعة والعشرون

- ١ - تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة ٥ سنوات اعتبارا من دخولها حيز التنفيذ .
 - ٢ - فاذا لم يتخل عنها قبل نفاذ الاجل المذكور، بستة اشهر فانها تعتبر مرعية مدة ٥ سنوات اخرى وهلم جرا .
 - ٣ - بالرغم من تخلي احد الفريقين المتعاقدين عن هذه المعاهدة فان الاصول المطبقة وقت انتهاء اجلها يستمر عليها الى حين الانتهاء منها طبعيا .
- كُتبت في طهران بنسختين باللغة الفرنسية في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة التسعمائة والسبعة والثلاثين بعد الالف ميلادية .

ناجي الاصيل

سميعي

الاتفاق الخاص بتنظيم أعمال لجنة تحديد الحدود العراقية الإيرانية
الموقع عليه في ٨/ كانون الأول / ١٩٣٨ وصدق بقرار من مجلس الوزراء

التي في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
المذكور في طلب شهادة محضين هذه الامور وذلك من احكام مبادئ الفقه وهذا

المادة الثالثة والعشرون

١ - يجوز عند الحاجة وبمجرد تبادل وثائق ايرامية في جميع ما يحتاج
٢ - في بعض من النسخة من هذه الوثائق والوثائق الارشادية
٣ - في بعض من نسخة الامر من قبل الشكوك اعلم الذي يرجح اليه ان يفتي الى
القول الجاهل الفقه وغيره

المادة الرابعة والعشرون

١ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٢ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٣ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٤ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٥ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٦ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٧ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٨ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٩ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
١٠ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق

١ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٢ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٣ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٤ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٥ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٦ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٧ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٨ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
٩ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق
١٠ - في هذه الحالة ما ينبغي تحسبها ما قبل دخول القانون السابق

في الأصل

سجل

الاتفاق الخاص بتنظيم اعمال
لجنة تحديد الحدود العراقية - الايرانية

بغية تنفيذ احكام المادة الثالثة من معاهدة الحدود المنعقدة في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ بين المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية واحكام المادة الاولى من البروتوكول الملحق بالمعاهدة المذكورة والموقع عليه في نفس التاريخ فقد اتفق ممثلا الدولتين المتعاقبتين المفوضين حسب الاصول على ما يأتي :-

المادة الاولى

(١) تؤلف لجنة لوضع دعائم الحدود قوامها ممثل اوان زممثل نان تعينهما كل من الحكومتين يقوم الممثل الثاني مقام الممثل الاول عند تعيينه وتناط به وظائفه ويتمتع بجميع حقوقه وامتيازاته .

(٢) عند حدوث اختلاف بين الممثلين ولم ينوصلا الى حله فعندئذ يحيل الاختلاف الى حكومتيهما لايجاد حل له بالطرق الدبلوماسية .

(٣) يترأس الممثلان جلسات اللجنة بالتساوب .

(٤) تدون محاضر جلسات اللجنة باللغات العربية والايرانية والافرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .

(٥) يعين كل من الممثلين عدد من يحضر معه من المساعدين في كل جلسة من جلسات اللجنة .

المادة الثانية

تناط باللجنة الاعمال الآتية :-

(آ) تعيين الحدود العراقية الايرانية عملا بالمعاهدة المنعقدة في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ وذلك بأشاء دعائم حدود في المواقع المعينة من قبل لجنة التحديد لسنة ١٩١٤ والمذكورة في المادة الاولى (ب) من معاهدة الحدود المشار اليها . وكذلك انشاء دعائم حدود اضافية كما هو مبين ادناه وتعيين الاحداثيات الجغرافية بالضبط لدعائم الحدود الجديدة والقديمة .

(ب) ان تعين بصورة نهائية (الاحداثيات الجغرافية) التي كانت قد عينت بصورة تقريبية في المادة الثانية من معاهدة الحدود المذكورة وذلك وفق الطريقة المذكورة فيما يلي :-

(ج) ان تهىء خارطة جديدة لكل الحدود كما نص عليه في المادة التاسعة من هذا الاتفاق يبين فيها خط الحدود الذي اشترته لجنة تحديد الحدود في سنة ١٩١٤ وكذلك تبين فيها كل الدعائم والعواميد التي تشييدها اللجنة .

المادة الثالثة

تعين كل حكومة السكرتيرين والخبراء لمساعدة الممثلين على ان يكون من جملتهم اثنان على الاقل من الاخصائيين بأعمال التثليث .

المادة الرابعة

تجتمع اللجنة عندما تدمو الحاجة الى الاجتماع على ان يكون ذلك مرة في الاسبوع على الاقل ويكون الغرض من الاجتماع تدوين نتائج الاعمال التي انجزت في المحضر وتعيين المنهاج الواجب اتباعه ويوقع المحضر من قبل ممثلي الفريقين المتعاقدين .

المادة الخامسة

تتخذ اللجنة اساسا لاعمالها :-

(١) أ - محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ بما في تلك المحاضر جدول وصف خط الحدود ومواقع دعائم الحدود والخرائط الاصلية (الايداتيك) والخرائط الاضافية المستعملة والموقعة من قبل اللجنة المذكورة .

ب - المادة الثانية من معاهدة الحدود المنعقدة في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ .
(٢) تزود كل حكومة ممثلها الاول بنسخ من الوثائق المذكورة اعلاه وتقابل مع النسخ التي يحملها الممثل الآخر للتأكد من مطابقتها وذلك قبل شروع اللجنة باعمالها .

المادة السادسة

يعين باتفاق الحكومتين موعد اول اجتماع تعقده اللجنة ومحلّه .

المادة السابعة

(١) على اللجنة ان تشيد دعائم الحدود الجديدة في المواقع التي ثبتها لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وذلك بعد تعيينها على وجه التحقيق .
(٢) وتشيد اللجنة ايضا على خط الحدود دعائم اضافية على مسافات متقاربة بحيث تسهل رؤية كل دعامة من الدعامة التالية لها بالعين المجردة وذلك بين الدعائم التي عينت اماكنها لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ . على ان اللجنة غير ملزمة بتشيد

الدعائم اذا كان خط الحدود خطأ طبيعيا دائما سهل التعيين او اذا كانت طبيعة الارض لا تساعد على تشييد دعائم او في ظروف استثنائية • انما على اللجنة في هذه الاحوال ان تجتهد لاقامة دعائم مقاربة بصورة تكفل تعيين الحدود • وازافة الى ذلك ففي حالات استثنائية تحول دون اقامة الدعائم على خط الحدود نفسه او حيث تمس الضرورة الى تعيين الحدود بصورة واضحة دائمة تشييد اللجنة دعائم اضافية محاذية لخط الحدود بصورة تكفل الاسترشاد بهذه الدعائم لتعيين خط الحدود الحقيقي •

(٣) تقوم اللجنة باعمال لجنة الخبراء المنصوص عليها في المادة الاولى من البروتوكول الملحق بمعاهدة الحدود الموقعة في ٤ تموز ١٩٣٧ ونعين بصورة نهائية الاحداثيات الجغرافية المبثوث عنها في تلك المادة وفق الطريقة الوارد ذكرها في المادة التاسعة في هذا الاتفاق المتعلقة بتعيين الاحداثيات الجغرافية لدعائم الحدود •

المادة الثامنة

(١) تكون الدعائم وفق احد الشكليين الآتيين :-

الشكل الاول - عمود من حديد ذي قياس 3×5 انج وطول ١٠ فدما يكون بالمونين الاسود والابيض ويثبت بمنتهى رأسه بصورة موازية لخط الحدود فرص مستدير من الحديد قطره قدم واحد يبصم عليه رقم الدعامة بصما ناتئا ويلون القرص باللون الاسود واللون الابيض •

الشكل الثاني - من الحجر (انحوت ان امكن) يبنى بالجص او السمنت على اساس ملائم على ان يدخل في هذه الدعامة بصورة عامودية قضيب من الحديد ويكون ارتفاع الدعامة مترا ونصف متر وقطر قاعدتها مترا واحدا ويبصم على طرفها بايجاد زاوية قائمة من خط الحدود رقمها وذلك على صفحة من السمنت قطرها قدم واحد •

(٣) تفضل الدعائم من الشكل الاول على الدعائم من الشكل الثاني •

(٣) ترقيم الدعائم بارقام متسلسلة ابتداء من الدعامة الاولى التي تثبتها اللجنة •

(٤) اما اذا كانت طبيعة الارض او ظروف اخرى في بعض المواقع تحول دون تشييد دعائم من احد الشكليين الاول والثاني فحينئذ نختار اللجنة شكلا آخر من اشكال الدعائم الملائمة للمواقع المذكورة •

المادة التاسعة

(١) تكون الخريطة الجديدة للحدود المنصوص عليها في المادة الثانية (ج) اعلاه ذات مقياس $1/50,000$ ومحتوية على مسح طبوغرافي لمنطقة مساحتها (٥) كيلو

مترات على الاقل من كل جهة من جهتي خط الحدود . وللجنة اذا وجدت ضرورة ان تنظم خرائط مفصلة اكثر وذات مقياس اوسع لبعض اقسام الحدود وتربط هذه الخرائط بهامش صفحات الخريطة الآتية الذكر .

(٢) بناء على وجود تثلث لطول الجهة العراقية من الحدود يستند الى اهليجية كلارك لسنة ١٨٨٠ فان تثلث المسح الطبوغرافي المار ذكره اعلاه يبني على هذا التثلث .

(٣) تضع الحكومتان تحت تصرف اللجنة باسرع ما يمكن عددا كافيا من الخبراء الطبوغرافيين .

(٤) تعين الاحداثيات الجغرافية لدعائم الحدود بواسطة تثلث المسح الطبوغرافي المذكور اعلاه .

(٥) يوقع كل من الممثلين النسخ الاصلية من صفحات المسح الطبوغرافي المذكور .

(٦) تطبع الخريطة الجديد باللغة الانجليزية وذلك باتفاق الحكومتين ويوقع الممثلان على نسختين من الخريطة المطبوعة وتزود كل من الحكومتين بنسخة منهما ولكل حكومة ان تطبع هذه الخريطة بلغتها الرسمية .

المادة العاشرة

تستحضر اللجنة كراسة لنقاط الارشاد (كارثة دوره باراج) تحتوي الاحداثيات الجغرافية لكل دعامة واتجاهها وبعدها عن الدعامة التي قبلها وسمت نقاط الارشاد المنظورة .

المادة الحادية عشرة

تعين اللجنة لجنة فرعية يعهد اليها الاشراف على تشييد الدعائم والعواميد في المواقع التي عينتها اللجنة وتؤلف هذه اللجنة الفرعية اما من الممثلين الاضافيين او من الاعضاء الفنيين . وعليها ان تقدم الى لجنة التحديد تقريراً عن اعمالها باسرع مدة ممكنة لدرجة في محاضر لجنة التحديد .

المادة الثانية عشرة

تتحمل كل من الحكومتين مناصفة نفقات تشييد دعائم الحدود وغيرها من النفقات الواجبة الصرف مشتركا وتنظم الحسابات الهائية بهذه المصروفات المشتركة بنسختين يوقع عليها الممثلان وتزود كل حكومة نسخة من الحسابات المذكورة .

المادة الثالثة عشرة

يتعهد الفريقان المتعاقدان بتسهيل سبيل العمل للجنة التحديد ولاسيما فيما يتعلق بالسكن والايدي العاملة والمواد اللازمة للعمل . ولكل ممثل ومعاونه من الموظفين تمام الحرية في اجتياز حدود الدولتين والتجول فيهما اثناء القيام باعمال اللجنة .

المادة الرابعة عشرة

(١) يتعهد الفريقان المتعاقدان بالمحافظة على الدعائم المقامة من قبل اللجنة وصيانتها .

(٢) يوافق الفريقان المتعاقدان على انه بعد انتهاء اعمال اللجنة وفي ظرف كل سنتين على الاقل تتع ون سلطاتهما المحلية قرب الحدود معا على التجوال في خط الحدود واجراء المراقبة على كافة الدعائم والعواميد التي اقامتها اللجنة وعلى ماتقتضيه الحاجة من ترميمات واصلاحات وتضع الحكومتان تحت تصرف السلطات المذكورة عددا كافيا من الخرائط المعدة من قبل اللجنة .

المادة الخامسة عشرة

تنظم محاضر جلسات اللجنة وكراسة نقاط الارشاد المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا الاتفاق وكذلك الخرائط وغير ذلك من الوثائق الاخرى التي تحضرها اللجنة بسختين يوقع عليهما الممثلان وتزود كل من الحكومتين بنسخة منهما .

المادة السادسة عشرة

كتب هذا الاتفاق بسختين باللغة الفرنسية ويكون نافذا حان توقيعه .
كتب في بغداد في اليوم الثامن من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٨ .

عن الحكومة الملكية العراقية

عن الحكومة الايرانية الامبراطورية

اتفاقية مكافحة الجراد بين العراق وايران

موقع عليها في بغداد في الثاني من كانون الاول ١٩٤٥ .

أصبحت نافذة اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام

نابذة الیہا زیہ علیہا قنولہ

۱۰۳۵ مائکا نابذہ زیہ علیہا قنولہ

۱۰۳۶ مائکا نابذہ زیہ علیہا قنولہ

اتفاقية مكافحة الجراد

في المناطق المجاورة للحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران *

صاحب الجلالة ملك العراق

من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية

من جهة الاخرى

بناء على رغبتهما في عقد اتفاقية لمكافحة الجراد في المناطق المجاورة لحدود الدولتين
فقد عينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض وهما :-

صاحب الجلالة ملك العراق

فخامة السيد حمدي الباجه جي

وكيل وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية

شاهنشاه ايران

معالي السيد محسن رئيس

وزير ايران المفوض في العراق

اللذان بعد ان تبادلوا وثائق تنويزهما فوجداها صحيحة وموافقة للاصول اتفقا على مايتى :-

المادة الاولى

يتفق الفريقان المتعاقدان على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجراد المراكشى
والايطالى الى حد عمق مائة كيلو متر على طول حدود الدولتين من مصب شط العرب
الى دهلران - مهران خسروى (وفى حالة وجود الجراد الى ابعد من خسروى على
طول حدود الطرفين) *

المادة الثانية

يتفق الفريقان للمتعاقدان على ان القصد من اتخاذ التدابير لمكافحة الجراد المراكشى

والايطالي هو اتخاذ التدابير المعتادة لمكافحة هذه الافة الزراعية كاجراء - الكشف و تهيشة الحرائط - واعمال الابادة ومراقبة طيران الجراد التي يجب العمل بكل واحدة منها في حينها •

ولكى تكون الطريقة المتبعة في مكافحة الجراد اكبر الاثر يتفق الفريقان المتعاقدان على ان تبدىء اعمال الابادة من حين فقس الجراد وان تتخذ كافة التدابير الممكنة للمكافحة قبل طيران الجراد وتنتهى المكافحة في مدة ٣٥ يوما •

المادة الثالثة

يتفق الفريقان المتعاقدان على ان تتبع انجع الطرق العملية المعتادة (الطرق الكيماوية في الدرجة الاولى والطرق الميكانيكية عند الضرورة) في ابادة الجراد ويتبع الفريقان المتعاقدان في مكافحة الجراد الطيار الطرق الكيماوية المعتادة فقط •

المادة الرابعة

يتفق الفريقان على ان تجرى التحريات الدقيقة في كل سنة في المناطق المختصة عن الجراد البحرى وان تتبادل المعلومات عن وجود او عدم وجود مغارز • واذا ظهر هذا النوع من الجراد فعلى الفريقين المتعاقدين اتخاذ كافة التدابير الممكنة لمراقبة درجة نموه وحركته وخط سيره ولمكافحته واعلام الفريق المقابل حالا عن سير الاعمال بصورة متوالية •

المادة الخامسة

ولكى تكون مكافحة الجراد على ادق الحرائط واتقنها ووجود الاتصال المتقابل فيما يخص المكافحة وكذلك لمعرفة التاريخ وطريقة المكافحة المذكورة في المادة الثالثة ولكى يطلع كل من الفريقين المتعاقدين على الاعمال المنجزة فتشكل لجنة للاستشارة من ممثلى الفريقين في كانون الثانى من كل سنة في طهران او بغداد للقيام بتبادل الراى والمشورة حول كيفية المكافحة والامور اللازمة الاخرى • (ان اقتراحات هذه اللجنة تعين بتوافق الراى بين طرفيها وتطبق اقتراحاتها من قبل الفريقين •) لرؤساء مناطق الفريقين المتعاقدين ان يجروا الكشف على النقاط المختصة بالمكافحة في المواقع الضرورية وفي حين اجراء اعمال المكافحة ولهم ان يتبادلوا المعلومات اللازمة بمعرفة قوميسيرو حدود الدولتين •

المادة السادسة

تبرم هذه الاتفاقية من قبل الهيئات التشريعية لدى الفريقين المتعاقدين ويتم تبادل وثائق الأبرام في طهران •

تنفذ هذه الاتفاقية عند تبادل وثائق الأبرام لمدة ثلاث سنوات على ان تعتبر مدة ثلاث سنوات اخرى فيما اذا لم يعلم احد الفريقين الفريق الاخر قبل سنة من تاريخ انتهائها برغبته في ابطالها او تغيير قسم منها • وكذلك للسنيين التي تليها الى ان يتخلى عنها احد الفريقين المتعاقدين باخطار تحريري قبل سنة واحدة •

وتأييدا لما تقدم وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه الاتفاقية وختماها بختميهما •

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر كانون الاول سنة ٩٤٥ باللغات العربية والفارسية والافرنسية وعند حصول اختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه •

الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية المعقودة بين العراق وايطاليا

١ - اتفاق تجارى بين العراق وايطاليا موقع عليه فى بغداد فى ٣١ كانون الاول ١٩٥١ .

أصبح نافذا من اليوم الاول من شهر مارت ١٩٥٢ .

٢ - كتب متبادلة بغداد ٣١ / كانون الاول / ١٩٥١ .

٣ - تعديل الفقرة الثالثة من المادة الاولى من الاتفاق التجارى المذكور بناء على موافقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ٥-٧-١٩٥٢ .

اتفاق تجارى

بين مملكة العراق والجمهورية الإيطالية

لما كانت حكومة مملكة العراق وحكومة الجمهورية الإيطالية ترغبان فى توسيع العلاقات التجارية بين بلديهما على اساس المنافع المتبادلة فقد اتفق ممثلهما على ماياتى:-

المادة الاولى

يمنح كل من الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر معاملة أكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالرسوم والضرائب والعوائد الكمركية وكذلك فيما يخص التعليمات والاجراءات الاصولية على السلع المستوردة والمصدرة والمنتجة فى بلديهما وكذلك فيما يتعلق بطريقة فرض واستيفاء هذه الرسوم والضرائب والعوائد •

وبناء على ذلك لا تستوفى فى بلد اى من الفريقين المتعاقدين عن منتجات الفريق الآخر اية رسوم او ضرائب أو عوائد تزيد على تلك المستوفاة عن منتجات اى بلد اخر • ولا تكون طريقة جبايتها أكثر عبئا على العلاقات التجارية من الطريقة المطبقة بشأن سلع اى بلد آخر •

تتمتع السفن العائدة الى أى من الفريقين المتعاقدين فى موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة الممنوحة لسفن اى بلد ثالث وذلك فيما يتعلق بالضرائب والرسوم والعوائد والتمون بالوقود وسائر الخدمات والتسهيلات •

المادة الثانية

لا تشمل احكام المادة الاولى :-

أ - الامتيازات الممنوحة فى الوقت الحاضر او التى تمنح فى اى وقت خلال مدة نفاذ هذا الاتفاق الى تجارة الحدود بمقتضى انظمة وتعليمات الفريق المختص •

ب - الامتيازات الممنوحة فى الوقت الحاضر او التى تمنح فى اى وقت خلال مدة نفاذ هذا الاتفاق الى الدول العربية او اية دولة انسلخت عن الامبراطورية العثمانية بموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ •

ج - الامتيازات الممنوحة بمقتضى اتحاد كمركى او منطقة تجارة حرة التى يكون اى من الفريقين عضوا فيها ويشمل ذلك الاتفاقات المقتضية لتحقيق مثل هذا الاتحاد او المنطقة الحرة •

د - الامتيازات الممنوحة في الوقت الحاضر او التي قد تمنح في المستقبل من قبل الجمهورية الإيطالية الى جمهورية سان مارينو او الى مدينة الفاتيكان او الى الاراضى التي لها وضع خاص معترف به دوليا وكذلك الاراضى التي عهدت او التي قد تعهد في المستقبل الى ايطاليا بموجب اتفاقات الرصاية •

المادة الثالثة

يتعهد كذلك الفريقان المتعاقدان بان يمنح عند الضرورة وبمقتضى القوانين والانظمة النافذة في الوقت الحاضر في بلديهما اجازات الاستيراد والتصدير للمواد المينة في الجداولين (أ) و (ب) الملحقين بهذا الاتفاق •

المادة الرابعة

١ - يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بان لا يعيد تصدير المواد المتبادلة بموجب احكام هذا الاتفاق الى اى بلد ثالث الا باتفاق الطرفين •

٢ - ان البضائع المنتجة والتي منشؤها اراضى كل من البلدين تعتبر فقط كأنها بضائع ذلك البلد لغرض هذا الاتفاق على ان يكون مفهوما ان اراضى الجمهورية الإيطالية تشمل ايطاليا وكذلك اية اراض اخرى لها وضع خاص معترف به دوليا لايطاليا •

المادة الخامسة

بغية تسهيل تطبيق هذا الاتفاق وتوسيع وتنظيم العلاقات التجارية بين البلدين يشاور الفريقان المتعاقدان كل منهما الآخر من وقت لآخر بموجب الترتيبات المينة في المادة التالية فيما يتعلق بالقضايا التي تنشأ من تنفيذ هذا الاتفاق وكذلك بشأن عدد وانواع وكميات واقيام المواد المينة في الجداول المرفقة •

المادة السادسة

يوافق الفريقان المتعاقدان على تشكيل لجنة مختلطة لغرض المشاورات المنصوص عليها في المادة الخامسة وتجتمع اللجنة المذكورة بناء على طلب اى من الفريقين المتعاقدين •

المادة السابعة

ان الجداولين المرفقين لا يحددان حصرا التجارة بين الفريقين المتعاقدين بالمواد المذكورة فيهما •

المادة الثامنة

تجرى المدفوعات بشأن التجارة بين البلدين بالباونات الاسترلينية ويسرى ذلك بصورة خاصة على جميع المدفوعات المتعلقة بالاستيراد والصادرات التجارية بين الفريقين المتعاقدين سواء أكانت قيمة بضائع او اجور تأمينات او شحنها او أية نفقات اخرى •

المادة التاسعة

يكون هذا الاتفاق خاضعا لموافقة حكومتى الفريقين المتعاقدين ويصبح نافذا من تاريخ يعينه الفريقان خلال ستين يوما من تاريخ توقيعه ويبقى نافذا لمدة اثني عشر شهرا ويكون قابلا للتجديد لمدة سنوية مماثلة بعد ذلك الا اذا اخطر احد الفريقين الفريق الآخر بانتهاء احكامه قبل ثلاثة أشهر من نهاية أية سنة •

وضع هذا الاتفاق في بغداد في اليوم الحادى والثلاثين من شهر كانون الاول سنة ١٩٥١ بنسختين باللغات العربية والايطالية والانكليزية واذا حصل اختلاف حول مدلوله فيعمل حينئذ على النص الانكليزى •

بالنيابة عن حكومة الجمهورية الايطالية
الدكتور سلفيو دانية

بالنيابة عن حكومة مملكة العراق
الدكتور نديم الباجه جي

توقيع

توقيع

جدول (أ)

قائمة بالمواد العراقية التي تصدر الى ايطاليا

رقم التسلسل	اوصاف البضائع	القيمة ١٠٠٠ استرليني	الكمية بالطن
١	شعر الحيوانات	١٠	
٢	مصارين طرية ومملحة	١٥	
٣	عظام وقرون وحوافر	١٠	
٤	خضراوات مجففة		
٥	تمور صالحة للاكل	٥٠٠٠	
٦	+ خنطة	تعين فيما بعد	
٧	+ حبوب اخرى (ذرة ، دخن النخ)	تعين فيما بعد	
٨	+ شعير	٤٠٠	١٥٠٠٠
٩	بزور وأثمار زيتية (بذر السمسم ، والكتان		
	والقطن)	١٥٠	
١٠	عقص	١٠	
١١	صموغ وصموغ القلقونية (صمغ الكيحاء ، صمغ		
	عربي واللك)	٢٠	
١٢	دبس التمور	٢٠	
١٣	حاثلات ونفايات صناعات الاغذية	٢٠	
١٤	تبوغ		
١٥	لحم غنم وجلود معز خام	٥٠	
١٦	صوف خام ومغسول	٥٠٠	١٠٠٠
٧١	فضلات الصوف	١٠	
١٨	قطن خام	٧٠٠	٢٠٠٠
١٩	بضائع أخرى	٥٠	

+ تمنح حينما يرفع المنع عن التصدير

جدول (ب)

قائمة بالمواد الايطالية التي تصدر الى العراق

(١) بدون تحويل خارجي

رقم التسلسل	اوصاف البضائع	القيمة ١٠٠٠ استرليني
١	فواكه	١٠
٢	سمك محفوظ في علب تنك	١٥
٣	خضراوات محفوظة ومخللات	١٠
٤	عصير الطماطة	٢
٥	مربيات وهلاميات	١٠
٦	فواكه محفوظة في السوائل الحلوة	١٠
٦	توابل وسوائل مصنوعة منها (عصيرها)	٥
٨	خمور وفيرموث ومشروبات كحولية أخرى	٢٠
٨	شراب ومشروبات خفيفة	١٥
١٠	روائح عطرية (كحول معطرة)	١٠
١١	كفوف ومصنوعات جلدية أخرى	١٥
١٢	مصنوعات خشبية عدا الاثاث	١٠
١٣	ورق الكتابة وورق كارتون ومصنوعات الورق والمقوى	١٥
١٤	اوراق الجدران وورق الزينة	٥
١٥	جوارب طويلة حريرية ونايلون	١٠
١٦	شرائط وداتيلات ومطرزات	١٠
٧١	سجاد وبسط وشالات	١٠
١٨	لباس	٥٠
١٩	بياضات للطاولات والاسرة والتواليت	٥٠
٢٠	مناديل ومناديل حريرية وأربطة	٢٠
٢١	منسوجات صغيرة متنوعة	١٠
٢٢	سلع مخيطة أو جاهزة من أقمشة	٣٠

(١) بدون تحويل خارجي (تمة)

رقم التسلسل	أوصاف البضائع	القيمة ١٠٠٠ استرليني
٢٣	قرميد التسقيف	١٠
٢٤	خرز مصنوعة من زجاج	٥
٢٥	مصنوعات اخرى زجاجية	١٠
٢٦	سلع للزينة والزخرفة او للاستعمال الشخصي	٥
٢٧	حلويات (مصنوعات سكرية) وشكولاته	١٠
٢٨	مصنوعات يدوية	٢٠
٢٩		
٣٠		
٣١		
٣٢		
٣٣		
٣٤		
٣٥		
٣٦		
٣٧		
٣٨		
٣٩		
٤٠		
٤١		
٤٢		
٤٣		
٤٤		
٤٥		
٤٦		
٤٧		
٤٨		
٤٩		
٥٠		
٥١		
٥٢		
٥٣		
٥٤		
٥٥		
٥٦		
٥٧		
٥٨		
٥٩		
٦٠		
٦١		
٦٢		
٦٣		
٦٤		
٦٥		
٦٦		
٦٧		
٦٨		
٦٩		
٧٠		
٧١		
٧٢		
٧٣		
٧٤		
٧٥		
٧٦		
٧٧		
٧٨		
٧٩		
٨٠		
٨١		
٨٢		
٨٣		
٨٤		
٨٥		
٨٦		
٨٧		
٨٨		
٨٩		
٩٠		
٩١		
٩٢		
٩٣		
٩٤		
٩٥		
٩٦		
٩٧		
٩٨		
٩٩		
١٠٠		

(٢) بتحويل خارجي

رقم التسلسل	اوصاف البضائع	القيمة ١٠٠٠ استرليني
١	جن	٢
٢	بذور الازهار وحشائش الحقول	٢
٣	الحفاف	٥
٤	رخام صافى ورخام معرق	١٠
٥	سمنت ابيض وملون	١٠
٦	تلك (حجر براق سهل الانكسار)	٥
٧	حامض الستريك وحامض الطرطر وزبدة الطرطير	٢٠
٨	خلاصات الدباغة	٢٠
٩	مستحضرات كيمياوية متنوعة أخرى	٢٥
١٠	مستحضرات الادوية وأدوية جاهزة	٢٥
١١	شرائط سينما	٥
١٢	دهان ومواد الجلاء والطلاء	١٥
١٣	زيوت طيارة	٣
١٤	شخاط	تعين فيما بعد
١٥	جلود مدبوغة	١٠
١٦	قوائش ومواد جلدية لاغراض صناعية	١٠
١٧	مصنوعات من المطاط لاغراض طبية وصيدلية وصناعية	٢٠
١٨	اطارات وأتاييب	١٥٠
١٩	مصنوعات أخرى من المطاط	٢٠
٢٠	الحشب المعاكس وقشر الحشب وأخشاب للتحشية	١٠
٢١	صناديق لتغليف التمور	٥٠
٢٢	أدوات التصوير (ورق ولفات وصفائح الخ)	٥
٢٣	أدوات التصوير للأشعة	٢٠
٢٤	ورق سكاير ١٠٠ طن	٤٥

(٢) بتحويل خارجي (تابع)

رقم التسلسل	أوصاف البضائع	القيمة ١٠٠٠ استرليني
٢٥	حرير طبيعي خام وخيوط وغزول من حرير طبيعي	١٠٠
٢٦	اقمشة حريرية طبيعية	٥٠
٢٧	الياف النسيج الصناعية (الحرير الصناعي وغيره)	٢٥٠
٢٨	منسوجات مصنوعة من الالياف الصناعية	١٢٠٠
٢٩	غزول صوفية	٣٠
٣٠	اقمشة صوفية	٣٥٠
٣١	بطانيات	٢٠
٣٢	منسوجات قطنية	١٥٠٠
٣٣	جبال وغزول ومصنوعات القنب الاخرى	٣٠
٣٤	مصنوعات السنارة (الملابس التحتانية) والبضائع المحاكاة عدا الحريرية	٢٠
٣٥	قبعات وبونيتات من الاقمشة والقش	٥
٣٦	مشيمعات ارضية	٥
٣٧	أحذية مصنوعة من جلد	٥
٣٨	أحذية عدا الجلدية منها	١٥
٣٩	أدوات منزلية من فخار وأتربة ناعمة وصيني عدا المواد المزخرفة	٢٠
٣٠	أدوات صحيحة	٢٠
٤١	أنايب حديدية ومفاصلها	٣٠
٤٢	مصنوعات حديدية (بما فيها حنفيات ومسامير وبراشم وكلايب وأقفال ومفاتيح ولوازم الابواب والشبابيك)	٣٠
٤٣	أدوات قاطعة (مقاصيص ، سكاكين وأمواس الخلاقة)	٢٠
٤٤	مصنوعات أخرى من حديد وحديد الصب والقولاوذ عدا الاثاث منها	٥٠
٤٥	ادوات منزلية مصنوعة من المنيوم عدا ما يصنع مثله في العراق	١٠
٤٦	مصنوعات معدنية أخرى التي لا يدخل الحديد في تركيبها	١٠
٤٧	موتورات (محركات) تسير بالقدرح وبالهواء المضغوط	١٠٠

(٢) بتحويل خارجي (تابع)

رقم التسلسل	أوصاف البضائع	القيمة ١٠٠٠ استرليني
٤٨	مكائن خياطة	٣٠
٤٩	مكائن النسيج وأقسامها	٢٠٠
٥٠	مكائن لاحتضار وعمل الجلود الخام والمجففة	٢٠
٥١	محور العجلات وأقسامها	١٠
٥٢	مكائن الكتابة والعد والحساب وعد النقود	٣٠
٥٣	مكائن وعدد وأجهزة آلية أخرى	١٥٠
٥٤	أدوات احتياطية للمكائن	٣٠
٥٥	سحابات ومكائن زراعية وأقسامها	١٠٠
٥٦	سيارات الركاب وأقسامها	٣٠
٥٧	سيارات النقل والباصات وأقسامها	١٠٠
٥٨	دراجات بموتور ودراجات نهريّة وأقسامها	٥٠
٥٩	أجهزة الراديو ولوازمها	٢٠
٦٠	مراوح كهربائية وأقسامها	٣٠
٦١	أجهزة تكييف الهواء والثلاجات وأقسامها	١٠
٦٢	مكائن وأجهزة كهربائية	٥٠
٦٣	أسلاك مفتولة وأسلاك رفيعة كهربائية	١٠
٦٤	عدد ولوازم وأجهزة التلفون والتلغراف ولواصلات	٣٠
٦٥	مصباح كهربائية	١٥
٦٦	عدد طبية وجراحية وآلات حسابية وأقسامها	٣٠
٦٧	عدد التصوير السينمائي ومتعلقاتها	٢٠
٦٨	عدد التصوير الشمسي ومتعلقاتها	٥
٦٩	عدد أشعة روتكن	٢٠
٧٠	نפט الغاز وعدادات الماء	١٠
٧١	عدد يدوية وآلات لأغراض صناعية والورش	٣٠
٧٢	ساعات كبيرة وساعات يدوية	٥
٧٣	مواد الحك (أدوات ماحية)	٥

رقم التسلسل	أوصاف البضائع	القيمة ١٠٠٠	استرليني
٧٤	أقلام الجبر	٥	
٧٥	الازرار	١٠	
٧٦	شماسى (للمطر والشمس)	٣	
٧٧	آلات موسيقية	٥	
٧٨	بلانت (جهاز آلى كامل) ومكائن وآلات من كافة الانواع لمشاريع الاعمار فى العراق		
٧٩	بضائع أخرى	٥٠	

بغداد في ٣١ كانون الاول ١٩٥١

سيدي :-

بالاشارة الى المحادثات التي توصلنا بمقتضاها الى عقد اتفاق تجارى بين بلدينا يسرنى بأن أخبركم ان الحكومة الايطالية رغب منها فى توسيع التعاون الاقتصادى بين ايطاليا والعراق الى أقصى حد ممكن فانها مستعدة للنظر بكل امتنان عدا ما هو منصوص عليه فى هذا الاتفاق - فى أى مقترح تتقدم به الحكومة العراقية من أجل مساهمة الصناعات الايطالية فى تقدم العراق الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق بتشكيل الشركات المختلطة الايطالية - العراقية بالاشتراك مع الفنيين الايطاليين والمكائن الايطالية والمواد الانتاجية الاخرى التى تستهدف دراسة وانشاء معامل للصناعة والاشغال العامة وكذلك تنمية طرق المواصلات والكهربة •

وبالاضافة الى ذلك فان الحكومة الايطالية تسهل بكل سرور استخدام الفنيين والخبراء الايطاليين فى العراق وذلك بالاتفاق بين الحكومة العراقية من جهة والفنيين والخبراء الايطاليين من الجهة الاخرى وتسدى عند الحاجة والامكان كافة المساعدات لتدريب الفنيين العراقيين فى ايطاليا •

كما وان الحكومة الايطالية مستعدة ليس فقط لدرس اي مقترح تتقدم به الحكومة العراقية وانما هى مستعدة ايضا للبحث مع الحكومة العراقية فى موضوع الدخول فى اتفاقات تؤمن تنفيذ وتنمية الضمانات ووسائل التمويل والتسديدات ••• الخ لترويج انماء ونشاط الشركات المختلطة المنوه بها أعلاه •

أتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرى •

المخلص

رئيس الوفد الايطالى

الى الدكتور نديم الباجهجي

رئيس الوفد العراقى

بغداد في ٣١ كانون الاول ١٩٥١

سيدي :-

أؤيد النقاط التي أترتموها في كتابكم بتاريخ اليوم بشأن الاتفاق التجاري بين الجمهورية الإيطالية والمملكة العراقية والذي نصه كما يلي :-

بالإشارة الى المحادثات التي توصلنا بمقتضاها الى عقد اتفاق تجارى بين بلدينا •
يسرني بأن اخبركم ان الحكومة الإيطالية رغبة منها في توسيع التعاون الاقتصادي بين
إيطاليا والعراق الى اقصى حد ممكن فانها مستعدة للنظر بكل امتنان - عدا ما هو منصوص
عليه في هذا الاتفاق - في اى مقترح تتقدم به الحكومة العراقية من اجل مساهمة
الصناعات الإيطالية في تقدم العراق الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق
بتشكيل الشركات المختلطة الإيطالية - العراقية بالاشتراك مع الفنيين الإيطاليين والمكائن
الإيطالية والمواد الانتاجية الاخرى التي تستهدف دراسة وانشاء معامل للصناعة والاشغال
العامة وكذلك تنمية طرق المواصلات والكهربة الخ •

وبالإضافة الى ذلك فأن الحكومة الإيطالية تسهل بكل سرور استخدام الفنيين
والخبراء الإيطاليين في العراق وذلك بالاتفاق بين الحكومة العراقية من جهة والفنيين
والخبراء الإيطاليين من الجهة الاخرى وتسدى عند الحاجة والامكان كافة المساعدات
لتدريب الفنيين العراقيين في إيطاليا •

كما وان الحكومة الإيطالية مستعدة ليس فقط لدبرس اى مقترح تتقدم به الحكومة
العراقية وانما هي مستعدة ايضا للبحث مع الحكومة العراقية في موضوع الدخول في
اتفاقات تؤمن تنفيذ وتنمية الضمانات ووسائل التمويل والتسديدات الخ لترويج
انماء ونشاط الشركات المختلفة المنوه بها اعلاه •

انتهاز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديري

المخلص

رئيس الوفد العراقي

الى الدكتور سليفو دانيو

رئيس الوفد الايطالى

بغداد في ٣١ كانون الاول ١٩٥١

سيدي :-

اود أن استرعى انظاركم الى ان الحكومة الإيطالية ترغب الاحتفاظ بحرية العمل فيما يخص المواد التي يشملها المشروع الاوربي للفحم والفولاذ المعروف بمشروع شومان اكون ممثنا لو أيدتم لي بان الحكومة العراقية توافق على ان كل حق أو التزامات تحصل عليها الحكومة الإيطالية بمقتضى المشروع الاتف الذكر يكون معفى من أحكام المادة الاولى من الاتفاق التجاري •

انتهر هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديري •

المخلص

رئيس الوفد الايطالى

الى الدكتور نديم الباجهجي
رئيس الوفد العراقي

بغداد في ٣١ كانون الاول ١٩٥١

سيدي :-

أؤيد النقاط التي اترتموها بكتابكم بتاريخ اليوم بشأن الاتفاق الجارى المعقود بين الجمهورية الايطالية والمملكة العراقية والذي نصه كما يأتى :-

اود ان استرعى انظاركم الى ان الحكومة الايطالية ترغب الاحتفاظ بحرية العمل فيما يخص المواد التي يشملها المشروع الاوربي للفحم والفولاذ المعروف بمشروع شومان اكون ممثنا لو أيدتم لى بان الحكومة العراقية توافق على ان كل حق أو التزامات تحصل عليها الحكومة الايطالية بمقتضى المشروع الاتف الذكر يكون معفى من أحكام المادة الاولى من الاتفاق التجارى •

انتهر هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرى •

المخلص

رئيس الوفد العراقى

الى الدكتور سليفو دانيو

رئيس الوفد الايطالى

بغداد في ٣١ كانون الاول ١٩٥١

سيدي :-

خلال المفاوضات التي سبقت التوقيع على الاتفاق التجاري بين ايطاليا والعراق أتيحت لي الفرصة أن أبين لكم بأن بلدي يعلق أهمية كبرى على النفط الخام الذي سيكون في حوزة الحكومة العراقية قريبا ويفضل أن يكون في أحد موانئ البحر الابيض المتوسط وكنتم قد تفضلتم بالتأكيد لي بأنه عندما يكون في حوزة الحكومة العراقية في المستقبل نفط خام للبيع في الاسواق العالمية فان الحكومة العراقية ستنتظر بعين العطف الى أي طلبات تتقدم بها ايطاليا لاقتناء النفط .

أكون ممثنا لو أيدتم لي ما تقدم اعلاه .

انتهم الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري .

المخلص

رئيس الوفد الايطالي

الى الدكتور نديم الباجهجي

رئيس الوفد العراقي

بغداد في ٣١ كانون الاول ١٩٥١

سيدي :-

أؤيد النقاط التي اترتموها بكتابكم بتاريخ اليوم بشأن الاتفاق التجاري المعقود بين المملكة العراقية والجمهورية الإيطالية والذي نصه كما يلي :-

خلال المفاوضات التي سبقت التوقيع على الاتفاق التجاري بين إيطاليا والعراق أتيحت لي الفرصة أن أبين لكم بأن بلدي يعلق أهمية كبرى على النفط الخام الذي سيكون في حوزة الحكومة العراقية قريباً ويفضل ان يكون في احد موانئ البحر الأبيض المتوسط وكنتم قد تفضلتم بالتأكيد لي بأن عندما يكون في حوزة الحكومة العراقية في المستقبل نفط خام للبيع في الاسواق العالمية فإن الحكومة العراقية ستنتظر بعين العطف الى أي طلبات تقدم بها إيطاليا لاقتناء هذا النفط .

أكون ممتناً لو أيديتم لي ما تقدم اعلاه .

اتنهر الفرصة لأعرب لكم عن فائق تقديري .

المخلص

رئيس الوفد العراقي

الى الدكتور سليفو دانيو
رئيس الوفد الايطالي

بغداد في ٣١ كانون الاول ١٩٥١

سيدي :-

بالاشارة الى المفاوضات التي تمت اليوم •

أتشرف بأن أؤيد لكم بأنه تم الاتفاق بيننا على ان احكام الاتفاق التجاري المعقود بين
ايطاليا والعراق تشمل منطقة تريسطة التي هي الآن تحت ادارة حكومة الحلفاء العسكرية

• انتهز الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري •

المخلص

رئيس الوفد الايطالي

الى الدكتور نديم الباجهجي

رئيس الوفد العراقي

بغداد في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٥١

سيدي :-

أؤيد النقاط التي أثرت بكتابكم بتاريخ اليوم بشأن الاتفاق التجاري المعقود بين الجمهورية الايطالية والمملكة العراقية والذي نصه كما يأتي :-

بالاشارة الى المفاوضات التي تمت اليوم •

أتشرف بأن أؤيد لكم بأنه تم الاتفاق بيننا على أن احكام الاتفاق التجاري المعقود بين ايطاليا والعراق تشمل منطقة تربيسته التي هي الآن تحت ادارة حكومة الحلفاء العسكرية

انتهاز الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري •

المخلص

رئيس الوفد العراقي

الى الدكتور سليفو دانيو

رئيس الوفد الايطالي

بغداد في ٣١ كانون الاول سنة ١٩٥١

سيدي :-

بالإشارة الى المادة الثامنة من الاتفاق التجاري المعقود بين مملكة العراق والجمهورية
الاطالية الموقع عليه اليوم في ٣١ كانون الاول ١٩٥١ .

يكون مفهوما ان المدفوعات بالباونات الاسترلينية المبينة في المادة المذكورة تجري من
والى حسابات ايطاليا قابلة للتحويل محتفظ بها لدى مصارف مجازة في المملكة المتحدة أو
بمقتضى التعليمات التي تضعها السلطات المختصة في المملكة المتحدة لمثل هذه المدفوعات من
وقت لآخر .

اتمنى الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري .

رئيس الوفد العراقي
المخلص

بيان

بناء على موافقة مجلس الوزراء في جلسته الثامنة والثمانين المنعقدة بتاريخ ١٩٥٢/٧/٥ على تعديل الفقرة الثالثة من المادة الاولى من الاتفاق التجاري الموقود بين العراق وايطاليا • تضاف العبرة التالية الى آخر الفقرة الثالثة من المادة المشار اليها من الاتفاق المذكور •

(وعلى كل فان ابا من الفريقين المتعاقدين لا يمكنه ان يطالب الفريق الاخر بتطبيق مبدا معاملة اكثر الامم حظوة للحصول على فوائد اوسع مدى من تلك التي يمنحها هو نفسه الى الفريق الاخر) •

وزير الاقتصاد

الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية المعقودة بين العراق وباكستان

- ١ - معاهدة صداقة بين العراق وباكستان موقع عليها في بغداد في ٢٦ شباط ١٩٥٠ .
- ٢ - اتفاقية بين العراق وباكستان لتأسيس مصالح جوية موقع عليها في بغداد بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥٠ .
- ٣ - اتفاق تجاري بين العراق وباكستان موقع عليه في كراچی في ١٢ شباط ١٩٥١ .

معاهدة صداقة بين العراق والباكستان

وقعت في بغداد بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٥٠ ثم تبادل وثائق ابرامها

في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ وصدقت بموجب القانون

رقم (٢٢) لسنة ١٩٥١

دانشگاه کابل و دانشگاه تهران

اول بار چاپ شده است ۱۳۵۱ هجری قمری و ۱۳۵۲ هجری شمسی

دو بار چاپ شده است ۱۳۵۱ هجری قمری و ۱۳۵۲ هجری شمسی

۱۳۵۱ هجری قمری (۱۳۵۲ هجری شمسی)

معاهدة صداقة

بين

دولتي العراق والباكستان

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة الحاكم العام لباكستان

بناء على رغبتهما في تقوية وادامة العلاقات الودية والتعاون الوثيق القائمين لحسن
الحظ بين بلديهما والضرورين لاقرار السلم فقد قررا مع مراعاة ميثاق الامم المتحدة
- عقد معاهدة صداقة وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما :-

صاحب الجلالة ملك العراق

السيد توفيق السويدي وزير الخارجية

صاحب الفخامة الحاكم العام لباكستان

السيد غضنفر علي خان المندوب فوق العادة والوزير المفوض في العراق

الذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة وموافقة للاصول اتفقا
على ما يأتي :-

المادة الاولى

يقيم الفريقان الساميان المتعاقدان سلما في بلديهما وعلاقات ودية دائمة بين
العراق والباكستان وبين رعايا كلا البلدين •

المادة الثانية

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على ادامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين
دولتي العراق والباكستان وفقا للمبادئ والتعامل الدولتين ويوافقان على ان يعامل الممثلون
الدبلوماسيون والقنصليون لكلا البلدين المتعاقدين في اراضي البلد الآخر بموجب المبادئ
والتعامل الدوليين وعلى أساس المقابلة بالمثل • ويوافقان كذلك أن لا تكون هذه المعاملة
في اية حالة من الاحوال أقل حظوة باى شكل من المعاملة الممنوحة الى ممثلي الامم
الاكثر حظوة •

المادة الثالثة

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقات خاصة على اساس المقابلة بالمثل فيما يخص الامور القنصلية والتجارية والعلاقات التجارية والتسهيلات الكمركية والترانسيست بين بلديهما وكذلك عقد اتفاق فيما يخص اقامة رعايا كل منهما في بلد الاخر •

المادة الرابعة

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على تسوية جميع المنازعات من أى نوع كانت- التي تحدث بينهما والتي لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية الاعتيادية بالوسائل السلمية ولكنهما يحتفظان في مثل هذه الحالات بحقيهما في تقديم اقتراح عن طريقة العمل الواجب اتباعها والتي قد تعتبر اكثر ملائمة •

المادة الخامسة

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد وتصبح نافذة بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ تبادل وثائق الابرام •

وتأييدا لذلك فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على هذه المعاهدة وختمها بختميهما •

كتب في بغداد في اليوم التاسع من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٩ الهجرية الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٥٠ الميلادية باللغتين العربية والانكليزية على أن تكون كلتاها المعولاً عليها •

اتفاقية لتأسيس مصالح جوية بين العراق والباكستان

موقع عليها في بغداد بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥٠ مع الملحق المرفق بها .

أصبحت نافذة من تاريخ التوقيع .

السيرة الذاتية

وافق الفريق السابق المتخصص في سيرة الذات خاصة في الجوانب الخاصة بالمراسم
بما يخص الأعراس القديمة والحديثة والاحتفالات والمناسبات الاجتماعية والتي كانت
من الأهمية عند أهل المنطقة ومنها ما كان يمارس في بلادنا من الأعراس

السيرة الذاتية

وافق الفريق السابق المتخصص في سيرة الذات جميع أفراد الفريق في نوع الآداب
التي تحدثت عنها والتي لا يمكن سويتها بغير أن السيرة الذاتية هي سيرة الشخصية
والتي تحدثت في تلك الفترة من حياتها من خلال ما كان يمارس من مناسبات الأعراس
التي كانت تسمى بالعراسات

السيرة الذاتية

وافق الفريق السابق المتخصص في سيرة الذات جميع أفراد الفريق في نوع الآداب
التي تحدثت عنها والتي لا يمكن سويتها بغير أن السيرة الذاتية هي سيرة الشخصية
والتي تحدثت في تلك الفترة من حياتها من خلال ما كان يمارس من مناسبات الأعراس
التي كانت تسمى بالعراسات

وافق الفريق السابق المتخصص في سيرة الذات جميع أفراد الفريق في نوع الآداب
التي تحدثت عنها والتي لا يمكن سويتها بغير أن السيرة الذاتية هي سيرة الشخصية
والتي تحدثت في تلك الفترة من حياتها من خلال ما كان يمارس من مناسبات الأعراس
التي كانت تسمى بالعراسات

وافق الفريق السابق المتخصص في سيرة الذات جميع أفراد الفريق في نوع الآداب
التي تحدثت عنها والتي لا يمكن سويتها بغير أن السيرة الذاتية هي سيرة الشخصية
والتي تحدثت في تلك الفترة من حياتها من خلال ما كان يمارس من مناسبات الأعراس
التي كانت تسمى بالعراسات

اتفاقية بين حكومة الباكستان وحكومة العراق بشأن تأسيس مصالح جوية الموقع
عليها في بغداد ٢٠ حزيران ٩٥٠

ان حكومة الباكستان وحكومة العراق المشار اليهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين
وكلتاهما منضمتان الى ميثاق الطيران المدني الدولي الموقع عليه في شيكاغو في ٧ كانون
الاول ١٩٤٤ وملتزمتان بأحكامه .

بناء على رغبتهما في تنظيم مصالح جوية دولية بصورة مأمونة ومنظمة والعمل على
انماء التعاون الدولي في هذا المضمار جهد الامكان

ونظرا لرغبتهما في تشجيع السفر الجوي الدولي باقل الاجور التي تتفق وقواعد
الاقتصاد الصحيحة كوسيلة لاحلال التفاهم الودي وحسن النية بين الشعوب وتحقيق
الفوائد العديدة غير المباشرة من هذه الوساطة النقلية الحديثة وذلك لرفاه البلدين المشتركين .
ونظرا لرغبتهما في تأسيس مواصلات جوية مباشرة بين العراق والباكستان فقد عيّنا
عنهما المفوضين الموقعين ادناه وبعد تخويلهما رسميا بمايلزم بهذا الشأن اتفقا على مايلي :-

المادة الاولى

- آ - يمنح كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر حق تشغيل المصالح الجوية المعنية
في الملحق المرفق بهذا الاتفاق (وتسمى فيما يلي بالمصالح الجوية المعنية) والقيام بالنقل من
والى اراضى الطرف الآخر او المرور فوقها حسبما ينص عليه هذا الاتفاق .
ب - للمؤسسات الجوية المعنية بموجب المادة الثانية ادناه الحق بان تستعمل :-

- ١ - لمقاصد النقل الموائىء الجوية المعدة للاستعمال العام فى الاماكن المعنية فى ملحق
هذا الاتفاق وكذلك المرافق الفرعية المعدة للاستعمال العام على الطرق الجوية
المعينة فى الملحق المذكور والمشار اليها فيما يلى «بالطرق الجوية المعنية» .
٢ - ولغير مقاصد النقل كافة الموائىء الجوية والمرافق الفرعية المعدة للاستعمال
العام على الطرق الجوية المعنية على ان تراعى فى الحالتين الشروط التى تفرض
عادة على استعمالها .

المادة الثانية

- أ - يجوز مباشرة كل من المصالح الجوية المعنية اما فورا او فى تاريخ مقبل حسب اختيار
الطرف المتعاقد الممنوحة له هذه الحقوق على شرط :-

١ - ان يكون الطرف الممنوحة له تلك الحقوق قد عين مؤسسة او مؤسسات جوية (تدعى فيما يلى بالمؤسسات الجوية المعنية للطرق الجوية المعنية) •

٢ - ان يكون الطرف المتعاقد الذى يمنح الحقوق قد اعطى المؤسسة الجوية الترخيص اللازم للعمل وفقا للفقرة ج من هذه المادة على ان يفعل ذلك باقل ما يمكن من الوقت •

ب - يجب ان يكون الجانب الهام من ملكية المؤسسة الجوية المعنية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين وكذلك ادارتها الفعلية بيد ذلك الطرف او رعاياه •

ج - يجوز تكليف المؤسسة الجوية المعنية بان تثبت للسلطات الجوية التابعة للطرف المتعاقد الذى منح الحقوق بانها حائزة على المؤهلات التى تمكنها من تنفيذ الشروط المنصوص عليها فى القوانين والانظمة المطبقة عادة من قبل تلك السلطات على اعمال الناقلين الجويين التجاريين •

د - ان تشغيل كل مصلحة من المصالح الجوية المعنية بتوقف على اقرار الطرف المتعاقد الذى يراد تسيير تلك المصالح فى اراضيه بأن التأسيسات المهيئة للطيران المدنى على الطريق المعين هى كافية لتشغيل المصالح الجوية بصورة مأمونة •

المادة الثالثة

أ - يحق للمؤسسات الجوية التى تعينها الحكومة العراقية - مع مراعاة احكام المادة الرابعة - ان تقوم بحمل منقولات دولية الى اراضى الباكستان او غيرها او ان تنزل منقولات دولية فى كراچى او اخذها منها •

ب - يحق للمؤسسات الجوية التى تعينها حكومة الباكستان - مع مراعاة احكام المادة الرابعة - ان تقوم بحمل منقولات دولية الى الاراضى العراقية وغيرها او ان تفرغ منقولات دولية فى الاماكن المبينة فى ملحق هذا الاتفاق واخذها منها •

المادة الرابعة

حفظنا للتوازن بين قابليات المصالح الجوية المعنية وما يحتاجه الجمهور من وسائل النقل الجوى على الطرق الجوية المعنية ولابقاء التناسب الصحيح بين المصالح الجوية وسائر المصالح الجوية العاملة على الطرق المعنية او بعض المراحل منها فقد وافق أطرفان على ما يأتى :-

آ - عند قيام المؤسسات الجوية العائدة الى اى من الطرفين المتعاقدين بتسيير المصالح الجوية المعنية يجب عليها رعاية مصلحة المؤسسات الجوية العائدة الى الطرف الآخر بغية عدم التأثير على المصالح التى يسيورها على نفس الطريق او جزء منه بدرجة لا مبرر لها •

ب - ان يكون للنقل الجوى الذى تقدمه المؤسسات الجوية التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين على مراحل مختلفة من الطرق الجوية المعنية تناسب وثيق مع حاجات الناس الى النقل الجوى وما يهم المؤسسات الجوية ذات الشأن من ذلك النقل حسبما وضحه هذا الاتفاق •

ج - ان يكون الهدف الاول للمصالح الجوية التى تقوم بها مؤسسات النقل الجوى المعنية بموجب هذا الاتفاق مراعاة القاعدة العامة القائلة بأن استيعاب الطائرات يجب أن يتناسب مع :-

أ - حاجات النقل بين البلد الذى ينشأ منه الخط الجوى والاماكن التى يقصدها على الطرق الجوية المعنية •

ب - حاجات النقل الجوى فى المنطقة التى يجتازها الخط •

ج - كفاية مصالح النقل الجوى التى تديرها مؤسسات جوية تعود للدول ذات الشأن بين اراضى كل منها •

المادة الخامسة

أ - تحدد الاجور على نسب معقولة مع مراعاة جميع العوامل التى لها مساس بها بما فى ذلك نفقات التشغيل الاقتصادى والربح المعقول واختلاف ميزات المصلحة والاجور المستوفاة من قبل اى ناقل آخر على ذلك الطريق وتراعى كذلك الاجور التى يقرها اتحاد النقل الجوى الدولى اما الاجور التى يراد تطبيقها على ماينقل بين اراضى الطرفين المتعاقدين فتكون تابعة لموافقة سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين واذا حصل بينهما خلاف يعالج امره وفقا للمادة العاشرة من هذا الاتفاق وتبقى الاجور المعمول بها انذاك نافذة حتى يفصل فى الخلاف •

ب - والى ان يقبل الطرفان بأى توصية تتقدم بها منظمة الطيران المدنى الدولى فى سبيل تنسيق اجور النقل لغير المنقولات المعرفة فى الفقرة أ من هذه المادة فإن الاجور التى تتقاضاها مؤسسة جوية تابعة لاحد الطرفين المتعاقدين عما تنقله بين اراضى الطرف الآخر وارضى بلد ثالث تحدد وفق الاسس المبينة فى الفقرة (أ) من هذه المادة وبعد اخذ مصالح المؤسسات الجوية العائدة للطرف الآخر بنظر الاعتبار يجب ان لا تختلف بدرجة لا مبرر لها او تنطوى على التحيز عن الاجور المقررة من قبل المؤسسات الجوية العائدة للطرف الآخر التى تدير مصالح جوية على ذلك الجزء من الطرق الجوية المعنية التى يعينها الامر على ان لا يسوغ الزام مؤسسة جوية

معينة بموجب هذا الاتفاق بتقاضى اجورا اعلى مما تستوفيه اية مصلحة جوية اخرى
تعمل على الطرق الجوية المعينة •

ج - اذا عجزت منظمة الطيران المدني الدولي خلال مدة معقولة من الزمن عن ايجاد
طريقة لتعيين اجور النقل كما جاء فى الفقرة (ب) اعلاه يقبلها كلا الطرفين يبدأ
التساور المنصوص عليه فى المادة التاسعة من هذا الاتفاق بغية ادخال ما تتجه الرغبة
اليه من التعديل فى مآل الفقرة (ب) من هذه المادة •

المادة السادسة

أ - تتبادل السلطات الجوية لدى الطرفين المتعاقدين باسرع وقت ممكن المعلومات
الخاصة بالتفويض الذى منحه كل منهما للمؤسسات الجوية التى عينتها لمباشرة خط يمتد
الى اراضى الطرف المتعاقد الآخر أو بأتى منها أو يمر بها وتشمل تلك المعلومات نسخا
من الشهادات النافذة المفعول والترخيصات لمباشرة مصالح الطرق الجوية وما قد يلحقها
من التعديلات والاستثناءات وبرامج الرحلات المأذون بها •

ب - يكلف كل من الطرفين المتعاقدين المصالح الجوية التى عينتها ان تمد السلطات
الجوية لدى الطرف المتعاقد الآخر بنسخ من برامج السفر وتعريفه الاجور واماكن
الوقوف وسائر مايتعلق من المعلومات بادارة المصالح الجوية المعنية قبل العمل بها بأطول
مدة ممكنة وكذلك ما يعقبها من التعديلات •

ج - يكلف كل من الطرفين المتعاقدين المؤسسة الجوية التى يعينها بموافاة السلطات
الجوية للطرف المتعاقد الآخر باحصاءات عما نقلته الى اراضى الطرف الآخر او منها أو
فوقها مع بيان منشأ تلك المنقولات والجهات التى انتهت اليها •

المادة السابعة

آ - تعامل مواد الوقود والزيوت وقطع الغيار التى تثبت فى الطائرة أو تؤخذ من بلد
احد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الآخر او مصلحة النقل الجوى المعنية من
قبله او من ينوب عنها - ان كانت تلك المواد معدة محضاً لاستعمال تلك الطائرة وذلك من
حيث الرسوم الكمركية واجور التفتيش او الرسوم الاخرى التى يفرضها الطرف المتعاقد
الاول معاملة لاتقل عن تلك التى تنالها مؤسساته الجوية الوطنية العاملة فى النقل الجوى
العام الدولي او المصالح الجوية العائدة لأكثر الدول حظوة

ب - تعفى مواد الوقود والزيوت وقطع الغيار والمعدات الاعتيادية ولوازم الطائرات
المحفوظة فى طائرة مؤسسة النقل الجوى المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين

عند وجودهما فى بلاد الطرف المتعاقد الاخر من الرسوم الكمركية واجور التفيش وما يماثلها من الرسم والاجور وان استعملت تلك المواد من قبل تلك الطائرة خلال طيرانها داخل تلك البلاد • ولا يجوز تفريغ مثل هذه المواد الا بموافقة السلطات الكمركية لدى الطرف المتعاقد الاخر • اما البضائع التى يراد اعادة تصديرها فيجب ان تبقى تحت اشراف الكمارك حتى يتم التصدير •

المادة الثامنة

يحفظ كل من الطرفين المتعاقدين لنفسه بحق توقيف او الغاء ترخيص التشغيل او تقيده بما يراه مناسباً من الشروط فيما اذا عجزت المؤسسة الجوية المعينة من قبل احد الطرفين عن مراعاة قوانين وانظمة الطرف الآخر واذا عجزت ينظر ذلك الطرف عن تنفيذ الشروط التى بمقتضاها منحت لها الحقوق بموجب هذا الاتفاق - عدا حالة العجز عن مراعاة القوانين والانظمة فلا تتخذ مثل هذه الاجراءات الا بعد التشاور بين الطرفين المتعاقدين - واذا انفرد احد الطرفين باتخاذ اجراء بموجب هذه المادة فلا يمس ذلك للطرف الثانى من الحقوق التى خواته اياها المادة العاشرة •

المادة التاسعة

آ - تقوم السلطات الجوية التابعة للطرفين المتعاقدين بالتشاور معا بروح التعاون الوثيق وفى مواعيد منتظمة ابتغاء تأمين مراعاة المبادئ التى انطوى عليها هذا الاتفاق وتنفيذ نصوصه ب - لكل من الطرفين المتعاقدين ان يطلب التشاور مع الطرف الآخر فى اى وقت شاء بغية ادخال اية تعديلات قد يرغب فيها نتيجة الخبرة التى حصلت لديه ويبدأ هذا التشاور فى ظرف (٦٠) يوما من تاريخ وقوع الطلب وان مايتفق عليه من التعديلات لهذا الاتفاق نتيجة ذلك التشاور يصبح نافذا حالما يؤيد بمذكرات دبلوماسية يتبادلها الطرفان •

ج - عند البدء بمراسيم تشاور المنصوص عليها فى الفقرة ب من هذه المادة يجوز لاي من الطرفين فى اى وقت كان اعطاء الطرف الآخر اخطارا برغبته فى انهاء هذا الاتفاق كما هو منصوص عليه فى الفقرة (د) من هذه المادة ويجب فى عين الوقت تبليغ منظمة الطيران المدنى الدولى بذلك الاخطار •

د - ينتهى هذا الاتفاق بعد سنة واحدة من تاريخ استلام اخطار الانهاء من قبل الطرف الآخر الا اذا سحب الاخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة واذا لم يعترف الآخر بتسليم الاخطار يعتبر تسليمه قد تم بعد مرور ١٤ يوما من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدنى الدولى اياه •

المادة العاشرة

يجال كل خلاف يقع بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير او تطبيق هذا الاتفاق ولم يتمكن تسويته عن طريق التشاور الى مجلس منظمة الطيران المدني الدولي لاصدار قراره فيه وذلك وفقا لاحكام الفصل الثامن عشر من ميثاق الطيران المدني الدولي الموقع عليه في شيكاغو بتاريخ ٧-١٢-١٩٤٤ الا اذا اتفق الطرفان المتعاقدان على تسويته باحالته الى مجلس محكمين يعين بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين او الى اى شخص آخر او هيئة اخرى • ويتعهد الطرفان المتعاقدان بالامثال للقرار الذى يعطى على ذلك الخلاف

المادة الحادية عشرة

ينفذ هذا الاتفاق من تاريخ اتوقيع عليه • ويسجل هذا الاتفاق وجميع العقود المتعلقة به لدى منظمة الطيران المدني الدولي المؤسسة وفق ميثاق الطيران المدني الدولي الموقع عليه في شيكاغو بتاريخ ٧-١٢-١٩٤٤ •

المادة اثنائة عشرة

آ - اذا عقد ميثاق آخر متعدد الاطراف للنقل الجوى وانضم اليه الطرفان المتعاقدان - يعدل هذا الاتفاق بحيث يصبح منسجما مع ذلك الميثاق •

ب - لمقاصد هذا الاتفاق يكون لعبارة (اراضى) و(مصلحة جوية) و(مصلحة جوية دولية) و(مؤسسة جوية) ذات المعانى التى خصصت لها فى ميثاق الطيران الدولي الموقع عليه في شيكاغو بتاريخ ٧-١٢-١٩٤٤ •

ج - ان عبارة السلطات الجوية يقصد بها فى دولة الباكستان المدير العام للطيران المدني وفى العراق مدير الطيران المدني العام وفى كلا البلدين يراد بها اى شخص أو هيئة مخولة بالقيام بالمهام التى تمارسها السلطات المذكورة فى الوقت الحاضر •

د - يعتبر ملحق هذا الاتفاق جزء منه وكل اشارة الى الاتفاق تشمل الاشارة الى الملحق ايضا الا اذا نص بصراحة على خلاف ذلك •

وابتانا لذلك وقع المفوضون الموقعون ادناه المخولون بذلك رسميا من حكوماتهم على هذا الاتفاق •

حرر فى بغداد باللغتين العربية والانكليزية وفى حالة وقوع اى خلاف يكون النص الانكليزى هو المعول عليه •

عن حكومة العراق _____

عن حكومة الباكستان _____

الملحق

١ - يحق للمؤسسة الجوية التي تعينها الحكومة العراقية تسيير مصالح جوية على كل من الطرق المعينة وكذلك النزول حسب مواعيد منتظمة في الباكستان في النقاط المعينة في هذه الفقرة •

الخط - يبدأ من العراق الى كراچی، والى ماورائها ويمر بنقاط متوسطة بينهما في كلا الاتجاهين عدا ما يقع منها داخل اراضى الباكستان •

٢ - يحق للمؤسسة الجوية التي تعينها حكومة الباكستان تسيير مصالح جوية على كل من الطرق المعينة في هذه الفقرة •

الخط - يبدأ من الباكستان الى البصرة او بغداد او كليهما والى ماورائهما ويمر بنقاط متوسطة في كلا الاتجاهين ما عدا النقاط المتوسطة التي تقع داخل الاراضى العراقية

٣ - آ - يجوز للمؤسسة الجوية المعينة اجتناب الهبوط في اية نقطة من النقاط الكائنة على اى خط من الخطوط المعينة وذلك حسب اختيارها في اية رحلة كانت او في الرحلات كلها •

ب - اذا بوشر في اى وقت من الاوقات بتسيير رحلات جوية بمواعيد منتظمة تخص اى مصلحة من المصالح الجوية المعينة من قبل احد الطرفين بحيث تنتهى تلك الرحلات في اراضى الطرف المتعاقد الآخر ولا تجتازها الى ماوراء اراضيه فيكون من حق ذلك الطرف تعيين النقطة التي تختتم فيها تلك الرحلات في اراضيه وعلى هذا الطرف ان يعطى الطرف الآخر اخطاراً لا تقل مدته عن ستة اشهر كلما قرر نقطة جديدة للرحلات الجوية المنتظمة التي تختتم في بلاده •

اتفاق تجارى بين العراق وباكستان

مبين العراق وباكستان

اتفاق تجارى بين العراق وباكستان

الموقع عليه فى كراچى بتاريخ ١٢ شباط ١٩٥١ •

أصبح نافذا من تاريخ التوقيع عليه •

مكتبة المجلد رقم ١٠٠٠

١٥٨١٠ مكتبة ٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠

مكتبة المجلد رقم ١٠٠٠

اتفاق تجارى بين العراق وباكستان

ان حكومتى العراق وباكستان رغبة منهما فى توسيع العلاقات التجارية بين بلديهما
قد اتفقتا على ما يأتى :-

المادة الاولى - تمنح كل من حكومتى العراق وباكستان بعضهما البعض معاملة أكثر
الامم حظوة ويعنى ذلك الفوائد والحظوة والامتيازات والصيانات فيما يتعلق بالرسوم
الكمركية والضرائب وسائر النفقات التى تفرض على الاستيرادات او الصادرات أو
المفروضة على التحويل الدولى للمدفوعات عن الاستيرادات او الصادرات او طريقة استيفاء
مثل هذه الرسوم والعوائد وكذلك التى قد تفرض على اخراج الاموال من الكمارك والتى
تمنح أو ستمنح من جانب أى من الطرفين المتعاقدين لاستيراد وتصدير البضائع من أو الى
أى قطر ثالث يجب أن تمنح فوراً وبدون قيد كما لو كانت صادرة أو مستورة من جانب
أى بلد من البلدين المتعاقدين •

المادة الثانية - لا تسرى نصوص المادة الاولى على ما يأتى :-

١ - الفوائد والحظوة والامتيازات والصيانات التى تمنحها أية من الحكومتين أو ستمنحها
الى البلدان المجاورة أو تلكم التى تأتى عن اتحاد كمركى أو التى تكون فى منطقة
تجارية حرة •

٢ - الافضليات أو الفوائد التى منحتها باكستان الى أى قطر آخر بتاريخ هذا الاتفاق
أو الافضليات والفوائد التى منحتها باكستان لتحل محل مثيلاتها والتى كانت
ممنوحة قبل الخامس عشر من شهر آب ١٩٤٧ •

٣ - الفوائد والحظوة والامتيازات والصيانات والاعفاءات والتخفيضات الممنوحة من قبل
العراق الى أية دولة قد انسلخت عن الامبراطورية العثمانية بموجب معاهدة لوزان
لعام ١٩٢٣ •

المادة الثالثة - ان السفن التى تعود لكل من البلدين تستفيد من موانئ البلد الآخر
فيما يخص الضرائب والرسوم والنفقات وخزن البضائع والخدمات والتسهيلات الاخرى
وذلك على غرار المعاملة التى تعامل بها سفن أى قطر ثالث باستثناء أى امتيازات ممنوحة
الى السفن التى تعامل فى التجارة الساحلية لاحد الطرفين - وتكون هذه غير مشمولة بأحكام
هذه المادة •

المادة الرابعة - يهـم الحكومة العراقية فى تصدير المواد المدرجة فى الجدول (أ) الى الباكستان ويهـم حكومة الباكستان تصدير المواد المدرجة فى الجدول (ب) الى العراق فحكومتا البلدين تسعيان لتقوية التجارة وتوسيعها الى أبعد حد ممكن وعلى هذا فان حكومتى العراق وباكستان توافقان على منح اجازات تصدير واستيراد عند استلام طلبات بذلك تقدم فى الوقت المناسب الى الحد المالى المعين فى الجدول (أ) كل ذلك فيما يتعلق بالاموال والبضائع المعينة فى الجداول المذكورة والتي هى او قد تكون معرضة لتقييدات الاستيراد والتصدير - ويكون التحديد بالكميات المعينة فى الجدول (ب) فيما يتعلق بأموال وبضائع كهذه وفق القوانين والانظمة والتعامل الادارى الخاصة بالطرف الذى يمنح تلك الاجازات .

المادة الخامسة - لكل من الحكومتين خلال مدة نفاذ هذا الاتفاق ان تغير أو تمدد أو تضيف الى الجداول المتعلقة بهذا الاتفاق وذلك بموجب اتفاق متبادل .

المادة السادسة - يتم تبادل الاموال والبضائع بين القطرين وفق الطرق التجارية الاعتيادية الا اذا ما اتفق على خلاف ذلك .

المادة السابعة - تكون المدفوعات والنفقات فيما يخص الاستيراد وتصدير الاموال والبضائع بين البلدين بالعملة الاسترلينية .

المادة الثامنة - ولغرض تسهيل تطبيق الاتفاق تقوم الحكومتان بالتشاور فيما بينهما فيما يتعلق بكل قضية ناجمة من أو متعلقة بتبادل الاموال والبضائع بين البلدين خلال مدة نفاذ هذا الاتفاق وبموجب مضمونه .

المادة التاسعة - تشجع الحكومتان الاتصال بين المصالح التجارية للبلدين وتقوم بتقديم جميع التسهيلات ومن ضمنها تسهيلات النقل لغرض تبادل الاموال والبضائع .

المادة العاشرة - يتوقف تنفيذ هذا الاتفاق على موافقة كل من الحكومتين ويصبح نافذا من تاريخ التوقيع عليه ويبقى نافذ المفعول لمدة اثني عشر شهرا من تاريخ التوقيع عليه . كما وانه سيكون قابلا للتجديد فى نهاية كل مدة بالتعاقب ما لم يقم احد الطرفين باخطار الطرف الآخر بانهاء الاتفاق وذلك بمدة ثلاثة أشهر قبل حلول موعد انتهائه فى كل عام .

المادة الحادية عشرة - تقوم الحكومتان بالتشاور كل مع الاخرى قبل انتهاء مدة الاتفاق بثلاثة أشهر وذلك فيما يخص الرغبة فى اعادة النظر فى الجداول المدرجة او بالدخول فى اتفاق جديد على أسس يتفق عليها الطرفان بالتبادل .

كتب ووقع بنسختين كل منهما مصدقة في كراچی بتاريخ ١٢-٢-١٩٥١ •

وقع عن حكومة الباكستان

وقع عن حكومة العراق

وقع بالحروف الاولى عن

وقع بالحروف الاولى عن

الحكومة الباكستانية

الحكومة العراقية

ایم • کرامۃ اللہ

على ممتاز الدفتری

١٢-٢-١٩٥١

١٢-٢-١٩٥١

جدول (أ)
صادرات العراق الى باكستان

عدد التسلسل	المواد والبضائع	القيمة
١	التمور	٥٥/٥٥ لك روبية
٢	التبغ	
٣	السيكاير	
٤	الفصص	
٥	الخيول	

جدول (ب)

صادرات باكستان الى العراق

الكمية	المواد والبضائع	عدد التسلسل
مليوناً ليرة	الشاي	١
	القطن (الخام)	٢
	الفوانيس النفطية	٣
	العدد والآلات الجراحية	٤
	مرواح كهربائية	٥
	بنادق الصيد (ذوات الماسورة الواحدة فقط)	٦
	عدد يدوية	٧
	الصودا	٨
	تترات البوتاسيوم	٩
	الجيسون	١٠
	التريتين	١١
	حامض الكبريتيك (أسيد سولفريك)	١٢
	صمغ الفلفونية	١٣
	مواد الالعاب الرياضية	١٤
	آلات موسيقية	١٥
	الاوتار الموسيقية	١٦

التاريخ ١٢ شباط ١٩٥١ -

صاحب المعالي

لقد وجد خلال سير مباحثاتنا بأن التمور المصدرة من العراق الى باكستان قد زيدت
أسعارها في قوائم الشحن - وحيث أن بلدنا يهمهما وضع حد لهذا العمل فقد حصل
اتفاق بأن تتخذ الحكومة العراقية ترتيبات بأن تكون جميع القوائم الخاصة بتصدير التمور
من العراق الى باكستان مصادقا عليها بشهادة من جمعية التمور العراقية بحيث تمثل
القيمة الحقيقية لبضاعة واصل الباخرة (F.O.B.) كما وان مصرف الدولة الباكستاني
سيصر على وجوب ابراز مثل هذه الشهادات فيما يتعلق بتسديد الاثمان بالتحويل الخارجى •
أكون ممثنا لو أيدتم بأن هذا الكتاب يبين بصورة صحيحة التفاهم الحاصل بيننا في
هذا الشأن •

المخلص لكم

ايم • كرامة الله

الى صاحب المعالي على ممتاز الدفترى

رئيس الوفد التجارى العراقى - كامب - كراچى

الوفد التجارى العراقى

كراجى فى ١٢ شباط ١٩٥١ •

عزيزى المستر كرامة الله

تلقيت مع الشكر كتابكم المؤرخ فى ١٢ شباط ١٩٥١ الذى جاء فيه مايلي :-

«لقد وجد سير مباحثنا بأن التمور المصدرة من العراق الى باكستان قد زيدت أسعارها فى قوائم الشحن - وحيث أن بلدنا يهمهما وضع حد لهذا العمل فقد حصل اتفاق بأن تتخذ الحكومة العراقية ترتيبات بأن تكون جميع القوائم الخاصة بتصدير التمور من العراق الى باكستان مصادقا عليها بشهادة من جميعة التمور العراقية بحيث تمثل القيمة الحقيقية لبضاعة واصل الباخرة (F.O.B.) كما وان مصرف الدولة الباكستاني سيصر على وجوب ابراز مثل هذه الشهادات فيما يتعلق بتسديد الائتمان بالتحويل الخارجى •»

أكون ممتنا لو أيدهم بأن هذا الكتاب يبين بصورة صحيحة التفاهم الحاصل بيننا فى هذا الشأن •

المخلص لكم

على ممتاز الدفترى

الى - ايم • كرامة الله

رئيس الوفد الباكستاني التجارى - كراجى

الوفد التجارى العراقى

كراجى فى ١٢ شباط ١٩٥١ •

عزيزى المستر كرامة الله

لقد بينا لكم خلال سير مباحثاتنا انه بينما تكون الاجازات الممنوحة من قبلكم فى شهر تموز نافذة المفعول الى نهاية شهر كانون الاول فقط فان شهر كانون الثانى هو الشهر الذى يكون فيه تصدير التمور من العراق فى أوجه - لقد وافقتم على منح اجازات الاستيراد فى شهر آب المقبل بمبلغ (٤٠) لك روية على أن تكون نافذة الى نهاية شهر كانون الثانى ١٩٥٢ - كما وأكدتم بأن الاجازات للمبلغ المتبقى وقدره (١٥) لك روية ستمنح قبل نهاية شهر كانون الثانى للسنة المقبلة •

٢ - أكون شاكرا لكم ان تفضلتم بالتأييد بأن هذا الكتاب يبين بصورة صحيحة التفاهم الحاصل بيننا فى هذا الشأن •

المخلص/على ممتاز الدفترى

الى - ايم • كرامة الله المحترم

رئيس الوفد التجارى الباكستانى - كراجى

كراجي في ١٢ شباط ١٩٥١ •

صاحب المعالي

تلقيت مع الشكر كتابكم المؤرخ في ١٢ شباط ١٩٥١ الذي جاء فيه مايلي :-

لقد بينا لكم خلال سير مباحثاتنا انه بينما تكون الاجازات الممنوحة من قبلكم في شهر تموز نافذة المفعول الى نهاية شهر كانون الاول فقط فان شهر كانون الثاني هو الشهر الذي يكون فيه تصدير التمور من العراق في أوجه - لقد وافقتم على منح اجازات الاستيراد في شهر آب المقبل بمبلغ (٤٠) لك روبية على أن تكون نافذة الى نهاية شهر كانون الثاني ١٩٥٢ - كما وأكدتم بأن الاجازات للمبلغ المتبقى وقدره (١٥) لك روبية ستمنح قبل نهاية شهر كانون الثاني للسنة المقبلة •

٢ - أكون شاكرًا لكم ان تفضلتم بالتأييد بأن هذا الكتاب يبين بصورة صحيحة التفاهم الحاصل بيننا في هذا الشأن •

المخلص لكم

ايه • كرامة الله

الى صاحب المعالي على ممتاز الدفتری

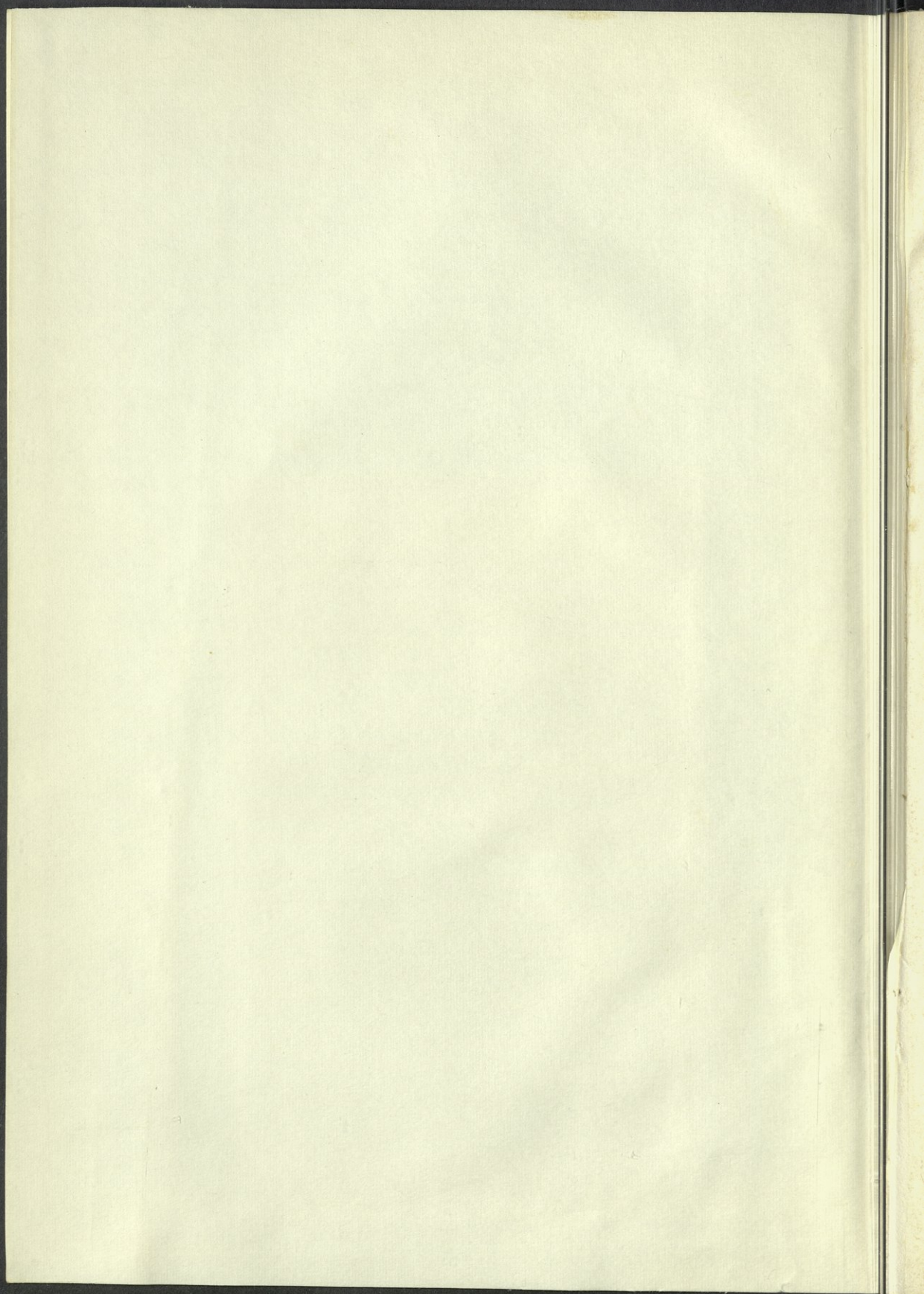
رئيس الوفد التجاري العراقي - كالمب - كراجي

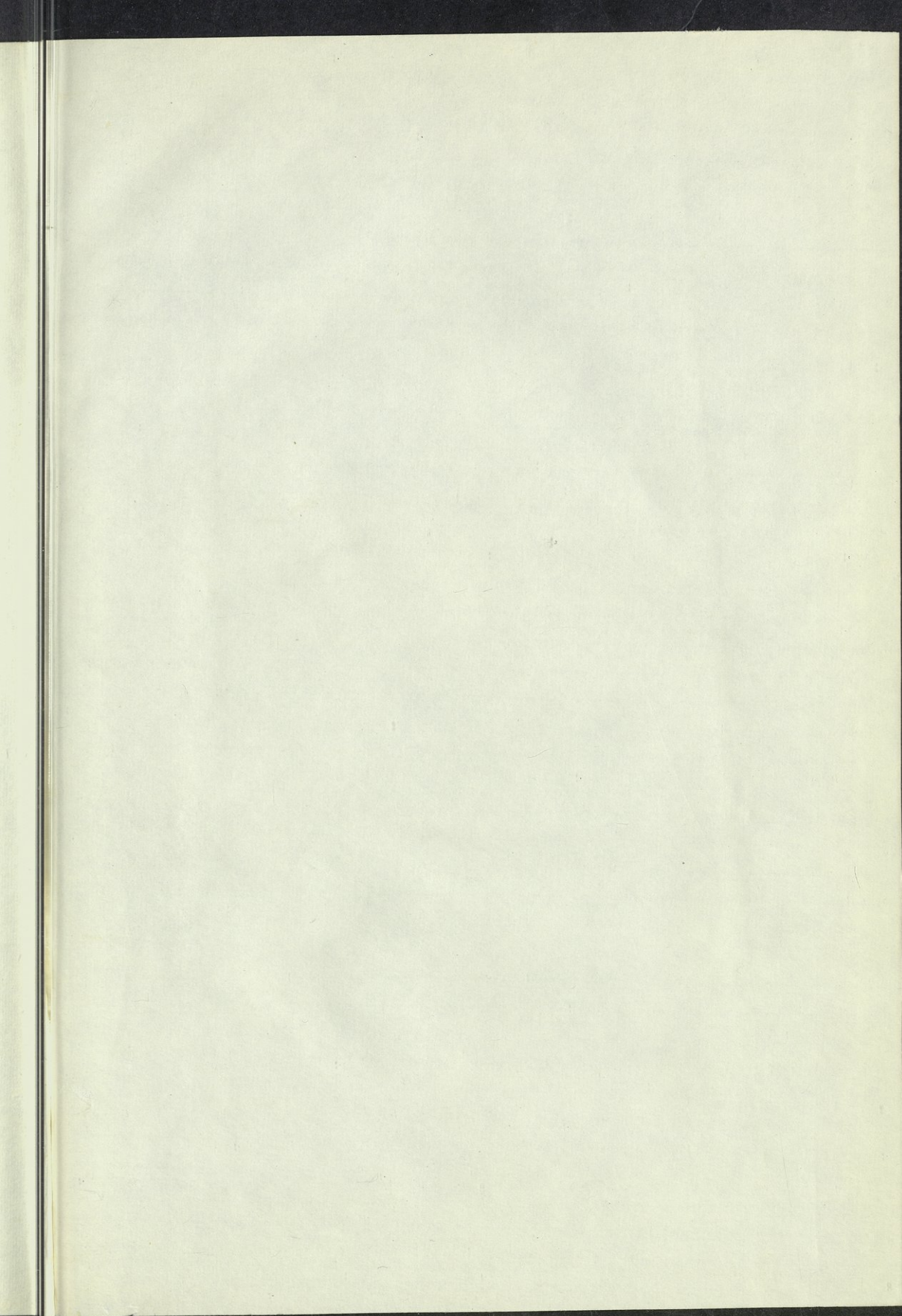
فهرست الجزء الثانى

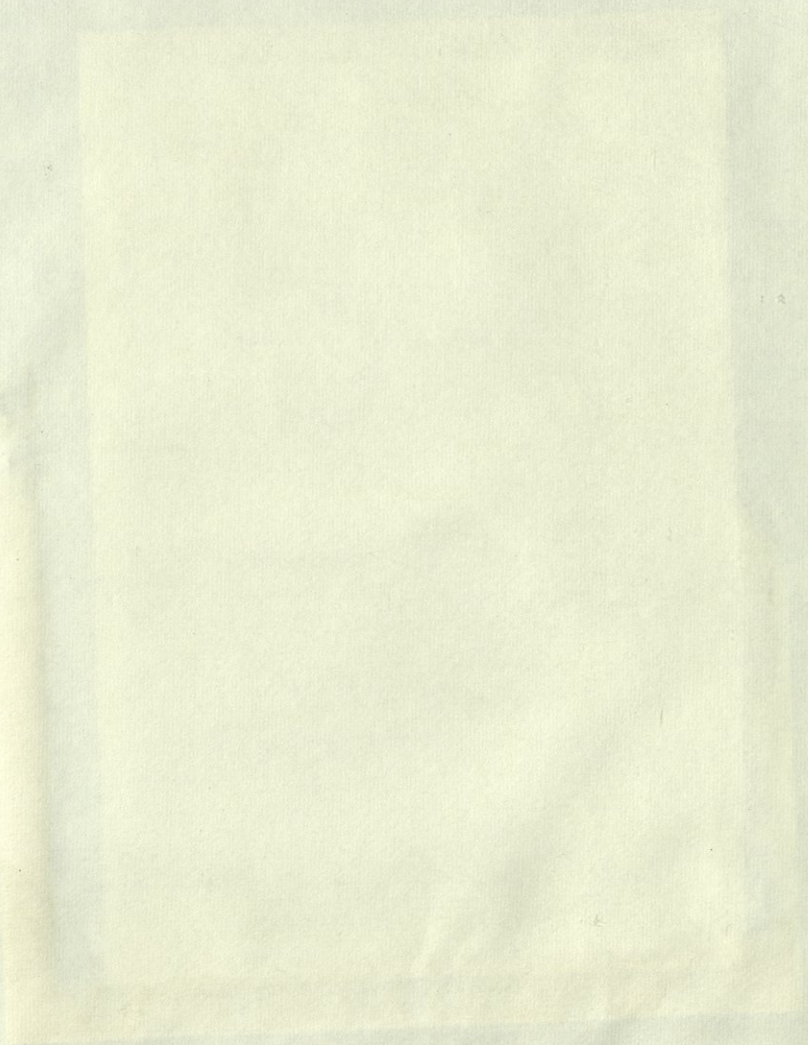
الصفحة	المادة
٣	معاهدة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى والعراق وملحقاتها الموقع عليها فى لندن فى ٩ كانون الثانى ١٩٣٠ •
١٩	معاهدة تسليم المجرمين بين مملكة العراق وجمهورية الولايات المتحدة الامريكية الموقع عليها فى بغداد فى ٧ حزيران ١٩٣٤ •
٢٩	معاهدة تجارة وملاحة بين مملكة العراق والولايات المتحدة الامريكية • الموقع عليها فى بغداد فى ٣ كانون الاول ١٩٣٨ •
٣٧	اتفاق تبادل المطبوعات الرسمية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية الموقع عليه فى بغداد فى ١٦ شباط ١٩٤٤ •
٥١	اتفاق عام حول النقطة الراجعة للتعاون الفنى بين العراق والولايات المتحدة الامريكية الموقع عليه فى بغداد فى ١٠ نيسان ١٩٥١ •
٥٧	اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية لتمويل مناهج التبادل الثقافى الموقع عليه فى بغداد بتاريخ ١٦ آب ١٩٥١ •
٦٥	الاتفاق بين الحكومة العراقية ومؤسسة المساعدات التعاونية الامريكية لاوروبا الموقع عليه ببغداد فى ٥ حزيران ١٩٥١ •
٧١	كتب متبادلة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية مؤرخة فى ٢١-٣-١٩٥٤ حول المساعدات العسكرية التى تقدمها الولايات المتحدة الامريكية الى العراق •
٧٩	اتفاق وقى بين العراق وايران لاسترداد المجرمين بالتبادل وقع عليه فى بغداد بتاريخ ٦-١٢-١٩٢٢ •
٨٣	اتفاقية تبادل الرزم بين العراق وايران الموقع عليها فى أبى شهر فى اليوم التاسع من كانون الاول ١٩٢٢ •
٨٧	اتفاقية تبادل الرزم المدفوعة الثمن بواسطة البريد بين العراق وايران الموقع عليها فى أبى شهر فى اليوم التاسع من شهر كانون الاول ١٩٢٢ •

- ٩٣ ترتيبات لتبادل الحوالات النقدية بين العراق وايران موقع عليها فى أبى شهر
فى اليوم التاسع من كانون الاول ١٩٢٢ •
- ١٠١ تبادل كتب بشأن الاتفاق المؤقت لوضع قاعدة للعلاقات بين العراق وايران •
بغداد ١١ آب ١٩٢٩
بغداد ١١ آب ١٩٢٩
- ١٠٧ اتفاق مؤقت بين العراق وايران بشأن تبليغ الاوراق التعديلية المؤرخ فى ٢١
كانون الثانى ١٩٣٢ •
- ١٠٩ الاتفاق المؤقت بين العراق وايران المتعلق بتعيين ألقوميسيرين على الحدود
الموقع عليه فى بغداد بتاريخ ٦ كانون الاول ١٩٣٢ •
- ١١٥ معاهدة الحدود بين العراق وايران مع البرتوكول المرفق بها الموقع عليها فى
طهران فى ٤ تموز ١٩٣٨ والمبرمة فى ٢٠ حزيران ١٩٣٨ •
- ١٢٣ معاهدة صداقة بين العراق وايران الموقع عليها فى طهران فى ١٨ تموز ١٩٣٧
والمبرمة فى ٢٠ حزيران ١٩٣٨ •
- ١٢٧ معاهدة لحل الخلافات بالطرق السلمية بين العراق وايران الموقع عليها فى طهران
فى ٢٤ تموز ١٩٣٧ وابرمت فى ٢٠ حزيران ١٩٣٨ •
- ١٣٥ الاتفاق الخاص بتنظيم اعمال لجنة تحديد الحدود العراقية - الايرانية الموقع
عليه فى ٨ كانون الاول ١٩٣٨ وصدق بقرار من مجلس الوزراء •
- ١٤٣ اتفاقية مكافحة الجراد بين العراق وايران موقع عليها فى بغداد ٢-١٢-١٩٤٥
 واصبحت نافذة اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرام •
- ١٤٩ اتفاق تجارى بين مملكة العراق والجمهورية الإيطالية الموقع عليه فى بغداد
فى ٣١-١٢-١٩٥١ واصبح نافذا فى ١-٣-١٩٥٢ •

الصفحة	المادة
١٧٣	معاهدة صداقة بين العراق وباكستان موقعة في ٢٦-٢-١٩٥٠ وتم تبادل وثائق ابرامها ١٠-١١-١٩٥٢ •
١٧٧	اتفاقية لتأسيس مصالح جوية بين العراق وباكستان موقعة في بغداد بتاريخ ٢٠-٦-١٩٥٠ مع الملحق المرفق بها واصبحت نافذة من تاريخ التوقيع •
١٨٧	اتفاق تجارى بين العراق وباكستان موقع عليه في كراچى بتاريخ ١٢ شباط ١٩٥١ واصبح نافذا من تاريخ التوقيع •







[illegible]

341.2567:I65maA:v.2:c.1
العراق. وزارة الخارجية
مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقود

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019641

341.2567:I65maA V.2

MAR 9 68

العراق . وزارة الخارجية .

341.2567

I65maA

v.2

341.2567

I65maA

V.2